الصندوق المغربي للتقاعد
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Caisse Marocaine des Retraites

# تقاعد القطاع العام

الذكرى 85
(2015-1930)

# التقرير السنوي 2015

صاحب الجلالة محمد السادس

ملك المغرب نصره اللّه

# الفهـــرس


كلمة المدير ..... 5

تقديم الصندوق المغربي للتقاعد ..... 9

الحكامة داخل الصندوق المغربي للتقاعد ..... 11

الأحداث البارزة لسنة 2015 ..... 17

أنشطة الصندوق المغربي للتقاعد برسم 2015 :
أنشطة؛ نفقات التدبير؛ تطوير الخدمات؛ استطلاع الرأي عن نسبة الرضى؛ حصيلة نشاط الصندوق لسنة 2015؛ الشراكة ..... 19

تدبير الأنظمة والخدمات المسيرة لفائدة الغير ..... 31

• تسيير الأنظمة

- نظام المعاشات المدنية ..... 32

الأنشطة المتعلقة بنظام المعاشات المدنية ..... 35

الحصيلة الاكتوارية لنظام المعاشات المدنية ..... 40

التصديق على الأداءات المالية لنظام المعاشات المدنية ..... 45

التدبير المالي لنظام المعاشات المدنية ..... 46

- نظام المعاشات العسكرية ..... 52

الأنشطة المتعلقة بنظام المعاشات العسكرية ..... 55

الحصيلة الاكتوارية لنظام المعاشات العسكرية ..... 58

التدبير المالي لنظام المعاشات العسكرية ..... 58

- نظام التقاعد الاختياري «التكميلي» ..... 60

الأنشطة المتعلقة بنظام «التكميلي» ..... 62

التدبير المالي لنظام «التكميلي» ..... 63

- تدبير الخدمات لحساب الغير ..... 66

تدبير الخدمات لحساب الدولة ..... 69

تدبير المعاشات الموكولة إلى الصندوق بموجب نصوص قانونية أو بمقتضى اتفاقيات ..... 71

النتائج المحاسبية والمالية ..... 73

تدقيق 2015 ..... 74

الحصيلة المالية لسنة 2015 ..... 75

حساب العائدات والتكاليف لسنة 2015 ..... 77

تصديق 2014 ..... 78

تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد ..... 79

التنظيم الهيكلي ..... 80

الموارد البشرية للصندوق بالأرقام ..... 81

للاتصال بالصندوق المغربي للتقاعد وكذا بالمندوبيات الجهوية للشركاء ..... 82

# كلمة المديـــر

## محمد العلوي العبدلاوي
مدير الصندوق المغربي للتقاعد

تميزت سنة 2015 بتزامنها مع الذكرى 85 لإحداث الصندوق المغربي للتقاعد. وبهذه المناسبة أوجه تحية تقدير وعرفان لنساء ورجال هذه المؤسسة العتيدة على مساهمتهم القيمة في بناء صرحها على مدى عقود من الزمن. كما أغتنم فرصة الاحتفاء بهذه الذكرى لأهنئ جميع المتقاعدين متمنيا لهم طول العمر وخاصة منهم الذين تجاوزت أعمارهم مائة سنة والبالغ عددهم 44 متقاعدا، حيث بلغ أكبرهم سنا خلال هذا العام، 105 سنة. نفس المتمنيات أتقدم بها أيضا إلى 47 أرملة الائي تخطين حدود المائة سنة وخاصة تلك التي وصل عمرها 107 سنة.

طيلة 85 سنة التي مضت عرفت مهام الصندوق توسعا تدريجيا لتشمل تأمين عدد من الخدمات الاجتماعية وتدبير أنظمة معاشات جديدة وهكذا، فبالاضافة إلى الأنظمة المساهمة المحدثة منذ سنة 1930(نظام المعاشات المدنية سنة 1930 ونظام المعاشات العسكرية سنة 1958)، أنيط بالصندوق المغربي للتقاعد تسيير معاشات وايرادات أخرى كانت موكولة إلى صناديق مختلفة تم حلها مثل: صندوق االاحتياط المغربي وصندوق المعاش لمنطقة الشمال السابقة سنة 1958 والصندوق العسكري للمعاشات سنة 1964 والصندوق الخاص بالمعاشات في سنة 1970 والصندوق المغربي للإيرادات العمرية سنة 1976. ثم أخيرا إصلاح 1996 الذي أعاد تأهيل الصندوق المغربي للتقاعد بكيفية فعلية ومكنه من الاستقلال الإداري والمالي.

وباعتباره أول مؤسسة عمومية للتقاعد بالمغرب سواء على مستوى الخدمات المقدمة أوعلى مستوى عدد المستفيدين من المعاش، فإن الصندوق المغربي للتقاعد يعد مرجعا على الصعيد الوطني في تسيير وتدبيرالتقاعد بالقطاع العام. وقد وصل حجم المبلغ الإجمالي للمعاشات المؤداة سنة 2015 ما يقارب 27 مليار درهم استفاد منها ما يقرب 728.400 مستفيد: متقاعدون وذوو حقوق.

إن ما ميز سنة 2015 هو تحقيق العديد من المنجزات التي تندرج في دينامية تعزيز المكتسبات المتعلقة بالحكامة وبالتدبير الأمثل للموارد. ويظل هدفنا دائما هو خدمة مرتفقينا بشكل أفضل. لذلك فإننا لا ندخر جهدا في إشعار السلطات العمومية بالوضعية المالية للأنظمة التي يسيرها الصندوق، سيما تلك المرتبطة بنظام المعاشات المدنية.

وبخصوص ديمومة هذا النظام فقد تم تسجيل أول عجز تقني بحوالي مليار درهم سنة 2014، كما عرف الصندوق أول عجز مالي سنة 2015، حيث فاق مبلغ المعاشات المؤداة مبلغ الاقتطاعات والمساهمات المحصلة. وهو ما نتج عنه عجز مالي قدر ب 2,6 مليار درهم تمت تغطية بواسطة مجموع عائدات الرصيد الاحتياطي للنظام المذكورإضافة إلى جزء من رأسمال هذا الرصيد، وفي غياب أي إصلاح معلماتي سيعرف النظام خلال سنة 2016 عجزا يتراوح ما بين 5,5 و6 مليار درهم، وذلك حسب الاسقاطات التي قمنا بها في هذا الشأن.

ووعيا منها باستعجالية الإصلاح المعلماتي لنظام المعاشات المدنية، ضاعفت الحكومة خلال هذه السنة لقاءاتها مع الفرقاء الاجتماعيين، لكن بدون التوصل إلى اتفاق لاعتماد النصوص القانونية المتعلقة بالإصلاح المعلماتي المشار إليه.

وعلى مستوى الحكامة، قام الصندوق المغربي للتقاعد هذه السنة ولأول مرة بتمديد نطاق المصادقة على الحصيلة الاكتوارية لنظام المعاشات المدنية والمردودية المالية للمحفظة المالية لنظام المعاشات المدنية، لتشمل مسار إنجاز الدراسات المتعلقة بتدبير أصول/ خصوم. هذه الخطوة ستمكن من دعم وتحسين بشكل دوري حاجيات تمويل النظام لنوع الاستثمارات. والهدف من وراء ذلك هو التأكد من أن تطوير التحصيص الاستراتيجي للأصول يستجيب للمعايير المعمول بها في هذا المجال.

وبخصوص تطوير الخدمات، عرفت سنة 2015 إنجاز دراسة حول نسبة الرضى لدى مرتفقي الصندوق. كما حازت مؤسستنا برسم نفس السنة في نونبر 2015 على شهادة التصديق على نظام إدارة الجودة: 2008 : iSO 9001 تهم جميع أنشطته المتعلقة بتدبير أنظمة التقاعد وكذا الخدمات المنجزة لفائدة الغير. الشيء الذي ينم عن التزام الصندوق بالانخراط في مقاربة التحسين المستمر لخدماته.

وهكذا، فإن الصندوق المغربي للتقاعد باعتباره الهيئة المكلفة بتسيير أنظمة المعاشات سيظل رهن إشارة السلطات العمومية لموافاتها بالتوضيحات الضرورية بشأن التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية، كما أنه مستعد لتعبئة كافة موارده لوضع اصلاح نظام المعاشات حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه.

ولا يفوتني أن أوجه تحية شكر وتقدير للسادة أعضاء هيئات الحكامة بالصندوق وكذا شركاءنا وكل مستخدمي االمؤسسة على التزامهم وتفانيهم لتحقيق كافة الأهداف المسطرة وتطوير الخدمات المقدمة لفائدة مرتفقي الصندوق.

# في سنة 2015، الصندوق المغربي للتقاعد باعتباره صندوق التقاعد للقطاع العام

يعزز دوره الاجتماعي

وذلك بأداء معاشات وإيرادات مختلف الأنظمة

بمبلغ سنوي يقدر ب

**26,9** مليار درهم،

وهو ما يفوق **2,24** مليار درهم شهريا

ولفائدة **728.400** مستفيد.

# تقديـم الصنـدوق المغربـي للتقاعـد

يعتبر الصندوق المغربي للتقاعد، المحدث بموجب ظهير 02 مارس 1930، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوجد تحت الوصاية التقنية والمالية لوزارة الاقتصاد والمالية. ويعد الصندوق رائدا في مجال الحماية الاجتماعية بالمغرب من خلال الخدمات التي يقدمها لفائدة متقاعديه ومنخرطيه كما يقدم خدمات إضافية لفائدة هذه الفئة.

## مهام الصنـدوق

يتولى الصندوق المغربي للتقاعد تقديم الخدمات التالية :

- التدبير الإداري لأنظمة التقاعد وتقديم الخدمات لحساب الغير؛
- إنجاز الدراسات الاكتوارية المتعلقة بالأنظمة المسيرة من طرفه ؛
- التدبير المالي للأرصدة الاحتياطية لأنظمة التقاعد.

فعلى مستوى التدبير الإداري يشرف الصندوق على تسيير أنظمة التقاعد التالية :

- نظام المعاشات المدنية الذي يطبق على الموظفين المرسمين والمتمرنين التابعين للدولة والجماعات الترابية وكذا أعوان بعض المؤسسات والهيئات العمومية ؛
- نظام المعاشات العسكرية الذي يخضع له أفراد القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة ؛
- نظام التقاعد الاختياري «التكميلي».

كما يقوم الصندوق كذلك بتسيير أنظمة وخدمات محدثة بموجب نصوص قانونية وتنظيمية أو في إطار اتفاقيات لحساب الغير من أهمها :

- أنظمة غير مساهمة لحساب الدولة (معاشات الزمانة المدنية والعسكرية، المعاشات والمنح المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير....) ؛
- تقديم خدمات لحساب وزارة الاقتصاد والمالية (الاقتطاعات برسم الضريبة على الدخل، الأمر بحيازة المبالغ لدى الغير، المعاشات الاستثنائية، إعانة صندوق التبغ المشترك) ؛
- إنجاز الاقتطاعات على المعاشات برسم التأمين الاجباري على المرض لفائدة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذا برسم التعاضديات (تعاضدية القوات المسلحة الملكية، تعاضدية القوات المساعدة، التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، تعاضدية موظفي وزارة التربية الوطنية، إدارة الجمارك، بريد المغرب، الأمن الوطني) ؛
- إنجاز الاقتطاعات المتفق عليها لصالح بعض المؤسسات المالية ومؤسسات وجمعيات الاعمال الاجتماعية (شركات التمويل، شركات التأمين، مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لوزارة التربية الوطنية، مؤسسة الاعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجمعيات الأعمال الاجتماعية لوزارات التشغيل والعدل والصيد البحري.

وعلى المستوى الاستشرافي يزود الصندوق السلطات العمومية بالمعلومات الضرورية لقيادة الأنظمة المحدثة وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بها. وفي هذا الإطار يقوم الصندوق سنويا بإنجاز الدراسات الإكتوارية المتعلقة بنظامي المعاشات المدنية والعسكرية. وتمكن الخلاصات المتوصل إليها مجلس إدارة الصندوق من اتخاذ التدابير اللازمة وإعداد المقترحات المناسبة للحفاظ على التوازنات المالية لهذين النظامين.

وعلى مستوى التدبير المالي يتولى الصندوق تسيير مختلف الأرصدة الاحتياطية المكونة من الفوائض المالية المترتبة عن الأنظمة التي يسيرها، حيث يتم استثمارها في أسواق الرساميل وفقا لمقتضيات القانون المتعلق بإحداث الصندوق المغربي للتقاعد وقرار وزير الاقتصاد والمالية الذي يحدد آليات الاشتغال والقواعد الاحترازية.

## تواريخ بارزة

- 02 **مارس** 1930 : إحداث الصندوق المغربي للتقاعد.
- نقل مهام الصناديق التي تم حلها إلى الصندوق المغربي للتقاعد :
  - صندوق الاحتياط المغربي في فاتح يناير 1958 ؛
  - صندوق المعاش لمنطقة الشمال السابقة في 31 دجنبر 1958 ؛
  - الصندوق العسكري للمعاشات في 24 نونبر 1964 ؛
  - الصندوق الخاص للمعاشات في 30 يوليوز 1970 ؛
  - الصندوق المغربي للإيرادات العمرية في فاتح أكتوبر1976 ؛
- 07 **أغسطس** 1996 : إعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد ؛

- 01 **مارس** 1930 : إحداث أول نظام إجباري للمعاشات المدنية لفائدة الموظفين المدنيين الفرنسيين ؛
- 01 **ماي** 1931 : إحداث نظام المعاشات المدنية لفائدة الموظفين المغاربة يتم تدبيره بواسطة الرسملة ؛
- 12**ماي** 1950 : توحيد نظامي المعاشات المحدثين خلال سنتي 1930 و1931 والانتقال الى نظام توزيعي مع تكوين احتياطيات ؛
- 01 **أغسطس** 1958 : إحداث نظام المعاشات لفائدة ضباط لقوات المسلحة الملكية ؛
- **مابين** 1959 **و**1977 : إحداث بعض الأنظمة غير مساهمة ؛
- 30 **دجنبر** 1971 : إحداث نظامي المعاشات المدنية والعسكرية ؛
- 21 **دجنبر** 1989 : إصلاح 1990 لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية ؛
- 2 **أغسطس** 1997 : إصلاح 1997 لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية ؛
- 29 **يناير** 2002 : توسيع نطاق إصلاح 1997 المتعلق بنظامي المعاشات المدنية والعسكرية ؛
- 14 **يناير** 2005 : إحداث نظام تقاعد تكميلي اختياري لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين.

## الصندوق المغربي للتقاعد بالأرقام لسنة 2015

- **422** عدد المستخدمين بالصندوق

**46 ٪ من النساء**

**64 ٪ تقل أعمارهم عن45 سنة**

- **المستفيدون : 728.400** من بينهم :

**409.063** معاش أساسي (35,427 مستفيد جديد خلال سنة 2015)

**145.154** معاش لفائدة ذوي الحقوق (10,555 مستفيد جديد في سنة 2015)

**44** متقاعدا تجاوز عمرهم المائة سنة (من بين المستفيدين من المعاشات الأساسية) من بينهم متقاعد يبلغ من العمر105 سنة.

و **47** أرملة تجاوز عمرها المائة سنة واحدة منهن بلغت 107 سنة.

- **الاشتراكات والمساهمات : 23,2 مليار درهم**
- **مبلغ المعاشات المصروفة : 26,9 مليار درهم**
- **النسبة الصافية لنفقات التسيير : 0,51 ٪**

(نفقات التدبير الإداري والمالي/ اشتراكات ومساهمات الأنظمة)

# حكامة الصندوق المغربي للتقاعد

هيئات الحكامة

مجلس الإدارة

اللجنة الدائمة المنبثقة عن مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد

لجنة التدقيق

لجنة تحصيص الاصول

# حكامة الصندوق المغربي للتقاعد

## هيئات الحكامة

بتركيبته الثلاثية (الهيئات المشغلة، المنخرطون والمتقاعدون) يجتمع المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد على الأقل مرتين في السنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة أو من ينوب عنه. ويقوم مجلس إدارة الصندوق بتحديد التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة في مجالات التدبير الإداري والمالي والمراقبة والإشراف.

ومن أجل دعم عمل المجلس الإداري للصندوق، تم إحداث لجنة دائمة منبثقة عنه يتماشى تأليفها مع تركيبة المجلس إضافة إلى لجنتين متخصصتين هما: لجنة التدقيق ولجنة تحصيص الأصول المالية.

في 2015 أطلق الصندوق المغربي للتقاعد دراسة شاملة حول نظام حكامته بمساعدة مكتب خبرة خارجي وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم نظام الحكامة الحالي قصد ضمان ملاءمته مع النصو ص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي وكذا محاولة الارتقاء به إلى نظام أكثر فعالية ونجاعة.

## مجلس الإدارة

### تأليف المجلس

#### أعضاء بحكم القانون

1. **السيد عبد الاله بن كيران**

رئيس الحكومة

2. **السيد محمد حصاد**

وزير الداخلية

3. **السيد محمد بوسعيد**

وزير الاقتصاد والمالية

4. **السيد محمد مبديع**

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

5. **السيد عبد السلام الصديقي**

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية

6. **السيد عبد اللطيف لوديي**

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني

## الأعضاء الرسميون

1. **السيد عزيز رباح**[1]

ممثل رؤساء الجماعات المحلية

2. **السيد حسن المرضي**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة

3. **السيد محمد بوزكيري**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالادارات العمومية والمؤسسات العامة

4. **السيد بوعزة سكري**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالجماعات المحلية

5. **الكولونيل السيد حسن أوتريغت**

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (القوات المسلحة الملكية)

6. **المفتش الممتاز من الدرجة الثانية السيد محمد صراني**

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (القوات المساعدة)

7. **السيد أحمد لمباركي**

ممثل المتقاعدين (نظام المعاشات المدنية)

8. **السيد الأمين الرقيبات**

ممثل المتقاعدين (نظام المعاشات العسكرية)

## الأعضاء الاحتياطيون: السادة

**مولود بركايو**[1]

ممثل رؤساء الجماعات المحلية؛

**محمد المرابط**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة

**عبد الخالق شكري**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة

**محمد منعيم**[2]

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات المدنية العاملين بالجماعات المحلية

**كولونيل السيد احمد راغون**

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (القوات المسلحة الملكية)

**المفتش الممتاز من الدرجة الثانية السيد رشيد الوالي**

ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (القوات المساعدة)

**محمد البشير الادريسي**

ممثل المتقاعدين في نظام المعاشات المدنية

**علال نصري**

ممثل المتقاعدين في نظام المعاشات العسكرية

1- انتهاء مدة انتداب هذا العضو في 4 شتنبر 2015

2- انتهاء مدة انتداب هذا العضو في 2 يونيو 2015

## أنشطة المجلس الإداري خلال 2015

لم يعقد المجلس الإداري للصندوق في 2015 أي اجتماع، وذلك بسبب انتهاء مدة انتداب الأعضاء المنتخبين الذين يمثلون المنخرطين بنظام المعاشات المدنية وكذا رؤساء الجماعات المحلية على التوالي في 2 يونيو و4 شتنبر 2015. وفي هذاالإطار اتخذ الصندوق المغربي للتقاعد، خلال هذه السنة، بتنسيق مع وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة كل التدابير الإدارية اللازمة لانتخاب أعضاء المجلس الجدد. وسيتم الإعلان على نتائج هذه الانتخابات في بداية 2016.

# اللجنة الدائمة المنبثقة عن مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد

## الاختصاصات

تجتمع اللجنة الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين دورات المجلس الإداري، وتتلخص مهمتها في تتبع تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الإداري وإعداد الملفات المتعلقة بالنقاط التي تدرج في جدول أعمال دورات المجلس. وتتألف من 8 أعضاء تنبثق تمثيليتهم من تركيبة المجلس الإداري.

## أعضاء اللجنة الدائمة

ممثل وزير الاقتصاد والمالية رئيس اللجنة، وينوب عنه

السيد **فوزي لقجع** مدير الميزانية أو السيد **توفيق الكراوي** نائب مدير الميزانية

السيد **محمد شحيب**، ممثلا للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة أو نائبه

السيد **عبد الرحيم لحجاجي** ممثل السيد وزير الداخلية بتناوب مع ممثل السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية

السيد **عزيز رباح**، ممثلا لرؤساء الجماعات المحلية وفي حالة تغيبه يمثله نائبه السيد **مولود بركايو**(1)

السادة **حسن المرضي**(2) و**محمد بوزكري**(2) و**بوعزة سكري**(2) ممثلو المنخرطين في نظام المعاشات المدنية: اثنان في كل دورة بالتناوب

الكولونيل السيد **حسن اوتريغت**، ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية أو نائبه الكولونيل السيد **أحمد راغون**

السيدان **أحمد لمباركي** و**الأمين الرقيبات** بالتناوب: ممثلا جمعيات المتقاعدين

## أنشطة اللجنة الدائمة برسم 2015

عقدت اللجنة الدائمة خلال الفترة المتراوحة ما بين 20 يناير و5 ماي 2015 سبع (7) اجتماعات لدراسة ومناقشة المواضيع التالية :

- القوائم التركيبية لسنة 2014 ؛
- الحصيلة الاكتوارية لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية ؛
- أنشطة الصندوق المتعلقة بتصفية وأداءالمعاشات لسنة 2014؛
- النظام المتعلق بشروط وكيفية إبرام صفقات الصندوق المغربي للتقاعد ؛
- شراء قطعة أرضية لبناء مقر المندوبية الجهوية للصندوق المغربي للتقاعد بمدينة بني ملال ؛
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضاء المجلس الإداري للصندوق ؛
- دراسة مشروع اتفاقية مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

# لجنة التدقيق

## الاختصاصات

تعد لجنة التدقيق هيئة مستقلة للمراقبة تم إحداثها من طرف مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 15دجنبر 2010 بموجب القرار رقم د 72-23 الصادر عن المجلس المذكور. وتسهر هذه اللجنة على ملاءمة مصداقية حسابات المؤسسة، إضافة إلى ضمان جودة المعلومة المقدمة وكذا مساعدة المجلس الإداري على اتخاذ القرار في المجالات الثلاث الأساسية التالية: أ) الحسابات والمعلومة المالية، ب) المخاطر والمراقبة الداخلية، ج) التدقيق الداخلي والخارجي.

ويقوم رئيس لجنة التدقيق كل سنة بتقديم تقرير سنوي عن أشغال هذه اللجنة أمام المجلس الإداري.

## أعضاء لجنة التدقيق

**السيد عبد السلام الجزولي الفار**

رئيس اللجنة ممثل السيد وزير الاقتصاد والمالية

**السيد أحمد المباركي**

عضو مجلس إدارة الصندوق بصفته نائب الرئيس

**السيد مصطفى قاصي**

خبير خارجي كعضو مستقل

**السيد أعمر إيدار**

خبير خارجي كعضو مستقل

**السيد عبد الواحد كوكاس**

مراقب الدولة لدى الصندوق المغربي للتقاعد

يحضر ممثل مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (وزارة الاقتصاد والمالية) اجتماعات اللجنة بصفة استشارية

## أنشطة لجنة التدقيق لسنة 2015

عقدت لجنة التدقيق خلال هذه السنة 3 اجتماعات على التوالي في 4 مارس و22 ابريل و22 دجنبر 2015 خصصت لدراسة وافتحاص النقاط التالية :

- تقرير المدققين الخارجيين حول تقييم منظومة المراقبة الداخلية برسم السنة المالية 2014 ؛
- الاطلاع على وضعية إنجاز مخطط التحكم في المخاطر برسم 2014 ؛
- الاطلاع على وضعية مخطط التدقيق برسم 2014 ومشروع مخطط التدقيق لسنة 2015 ؛
- الاطلاع على وضعية إنجاز مشروع حساب ومراقبة الاقتطاعات برسم 2014 ؛
- افتحاص حسابات الصندوق برسم 2014 ومشروع مخطط التدقيق لسنة 2015 ؛
- رأي المدققين الخارجيين حول حسابات الصندوق برسم 2014 ؛
- حصر حسابات الصندوق في 30 يونيو 2015 ؛
- دراسة مشروع دليل المساطر المالية والمحاسباتية ؛
- الاطلاع على إنجاز برنامج التدقيق 2015/2014 وخلاصة الملاحظات الاساسية ؛
- الاطلاع على وضعية تتبع توصيات المجلس الإداري ولجنة التدقيق وكذا المدقق الخارجي للصندوق ؛
- مشروع اعادة هيكلة نظام المعلوميات بالصندوق.

# لجنة تحصيص الاصول

## الاختصاصات

تتمثل المهام الرئيسية لهذه اللجنة في إعداد الاستراتيجية السنوية للاستثمار المالي للاحتياطات وعرضها على أنظار المجلس الإداري. كما تعمل على تتبع تنفيذها مع مراعاة مستوى المردودية والاحتراز من المخاطر التي حددت سلفا بموجب المقتضيات القانونية المعمول بها في هذا الشأن وتلك التي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الإداري. ويقوم رئيس لجنة تحصيص الأصول كل سنة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطة هذه اللجنة أمام المجلس الإداري.

## أعضاء لجنة تحصيص الاصول

تتألف لجنة تحصيص الأصول من 4 أعضاء :

**السيد محمد شفيقي** رئيس اللجنة ممثل السيد الوزير الاقتصاد والمالية ؛

**السيد حسن المرضي**[2] عضو مجلس إدارة الصندوق بصفته نائب الرئيس ؛

**السيد محمد بوزكري**[2] عضو مجلس إدارة الصندوق ؛

**السيد محمد الببصيري** خبير خارجي كعضو مستقل ؛

ممثل مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي بصفة استشارية.

## أنشطة لجنة تحصيص الأصول خلال سنة 2015

عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات بتواريخ 05 يناير و24 أبريل و22 يوليوز و23 أكتوبر خصصت لتحصيص الأصول وتحليل إنجازات الصندوق المغربي للتقاعد بخصوص الأرصدة المتوفرة والفوائض المالية للأنظمة الموكول إليه بتسييرها. وقد تناولت أشغال كل اجتماع من الاجتماعات الأربع النقاط التالية:

- محاضر اجتماعات اللجنة ؛
- حصيلة تدبير نظامي المعاشات المدنية والعسكرية ونظام التقاعد الاختياري «التكميلي» ؛
- حصيلة تدبير المخاطر.

وتطرق الاجتماع الأول من السنة بالإضافة إلى المحاور المشتركة إلى النقاط التالية :

- دراسة «أصول – خصوم» نظام المعاشات المدنية ونظام معاشات التقاعد التكميلي ؛
- تتتبع وتقييم منظومة المراقبة الداخلية.

وتناول الاجتماع الثاني من السنة علاوة على المحاور المشتركة النقاط التالية :

- التصديق على التقرير السنوي للجنة تحصيص الأصول برسم السنة المالية 2014 ؛
- تتبع وتقييم منظومة المراقبة الداخلية ؛
- الاطلاع على وضعية القطاع العقاري.

وبخصوص الاجتماع الثالث من السنة، فقد تدارس إلى جانب المحاور المشتركة النقاط التالية :

- تقديم نتائج مهمة التصديق على مردودية المحفظة المالية لسنة 2014 ؛
- تحيين دراسة «أصول-خصوم» المتعلقة بالمعاشات المدنية لسنة 2015.

# الأحداث البارزة لسنة 2015

الاحتفال بالذكرى 85 على إحداث الصندوق المغربي للتقاعد

حصول الصندوق على شهادة التصديق على نظام إدارة الجودة ISO 9001 : 2008 بخصوص جميع انشطته المتعلقة بتدبير أنظمة التقاعد

حصول الصندوق على جائزة التشجيع امتياز بشأن خدماته الالكترونية

# الأحداث البارزة لسنة 2015

## الاحتفال بالذكرى 85 على إحداث الصندوق المغربي للتقاعد

خلد الصندوق المغربي للتقاعد الذكرى 85 لإحداثه خلال اليوم الذي تم تنظيمه لفائدة مستخدمي الصندوق بتاريخ 7 مارس 2015، وقد شكل هذا الحدث فرصة للاطلاع على تاريخ الصندوق والتطورات التي عرفها طيلة 85 سنة.

إن هذا التطور المستمر للصندوق المغربي للتقاعد يجعل منه اليوم أهم صندوق للتقاعد بالقطاع العام وذلك بالنظر إلى عدد منخرطيه ومتقاعديه. كما عرف يوم الاحتفال بالذكرى مشاركة بعض المتقاعدين المعمرين الذين تفوق أعمارهم 100 سنة، بالإضافة إلى مشاركة بعض الموظفين القدامى للصندوق الذين تم تكريمهم بالمناسبة.

## حصول الصندوق على شهادة التصديق على نظام إدارة الجودة إزو 9001 (إصدار2008) بخصوص جميع أنشطته المتعلقة بتدبير أنظمة التقاعد

ان المقاربة التدبيرية التي يعتمدها الصندوق في تسييره هي مقاربة ترمي إلى وضع نظام فعال للتدبير موجه نحو «مرتفقيه» وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وباعتبار أن منهجية الجودة المعتمدة تتلاءم مع المقاييس الدولية فقد حصل الصندوق في نونبر 2015 على شهادة التصديق على نظام إدارة الجودة إزو 9001 (إصدار2008) من طرف مكتب خبرة معتمد همت جميع أنشطته المتعلقة بتدبير أنظمة التقاعد وكذا الخدمات المنجزة لفائدة الغير، حيث شمل هذا التصديق المقر الرئيسي للمؤسسة وكذا المندوبيات التابعة لها.

إن هدف الصندوق، علاوة على التصديق، هو إرساء نظام لتدبير جودة الخدمات المقدمة لمرتفقيه بكيفية مستمرة بما يتلاءم مع متطلباتهم من خلال تأهيل موارده البشرية للاستجابة لانتظاراتهم.

## حصول الصندوق على جائزة التشجيع امتياز بشأن خدماته الالكترونية

في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الجائزة الوطنية للإدارة الالكترونية «امتياز 2015» الذي تنظمه وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في موضوع «الحكامة الالكترونية : نحو إدارة شفافة وتشاركية»، حاز الصندوق المغربي للتقاعد خلال 2015 على جائزة التشجيع في مباراة امتياز صنف الخدمات الإجرائية الالكترونية.

# أنشطة الصندوق المغربي للتقاعد برسم 2015

التدبير الإداري

الإشتراكات والمعاشات

الخدمات المنجزة لفائدة الغير

مراقبة الحقوق

نفقات التدبير

تحسين الخدمات

استطلاع الرأي لقياس رضى الزبناء

حصيلة برنامج عمل الصندوق برسم 2015

الشراكة

# أنشطة الصندوق المغربي للتقاعد

## التدبير الإداري خلال سنة 2015

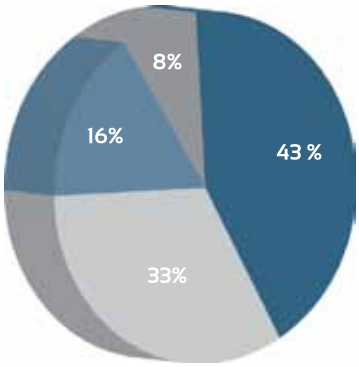


توزيع المستفيدين حسب الفئات (2015)

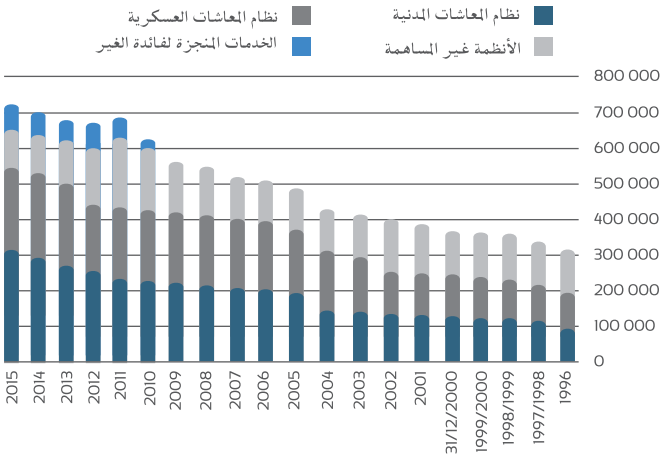


تطور المستفيدين حسب النظام

### المستفيدون

في نهاية سنة 2015، بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من نظام المعاشات المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد 728.400 مقابل 700.053 خلال سنة 2014، مسجلا بذلك زيادة إجمالية تقدر بـ4٪.

### معالجة الملفات

خلال سنة 2015، تمت معالجة 76.965 ملف موزع بين ملفات المعاشات الأساسية والمراجعة والتحويل مقابل 43.177 ملف خلال سنة 2014 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 78,25٪. وحسب طبيعة المعالجة فقد سجلت التخويلات الجديدة والتحويلات، مقارنة مع سنة 2014، زيادة بلغت نسبتها على التوالي 55,33٪ و15,75٪ في حين بلغت نسبة زيادة المراجعات 177,4٪ وتعزى هذه النسبة المرتفعة إلى تطبيق القانون المتعلق بمراجعة معاشات المقاومين.

وفي إطار مهامه المرتبطة بكتابة لجنة الإعفاء المتعلقة بالمعاشات المدنية قام الصندوق بدراسة 223 ملفا، وباعتباره عضوا في لجنة الإعفاء المختصة إزاء القوات المساعدة درست مصالح الصندوق 629 ملفا.

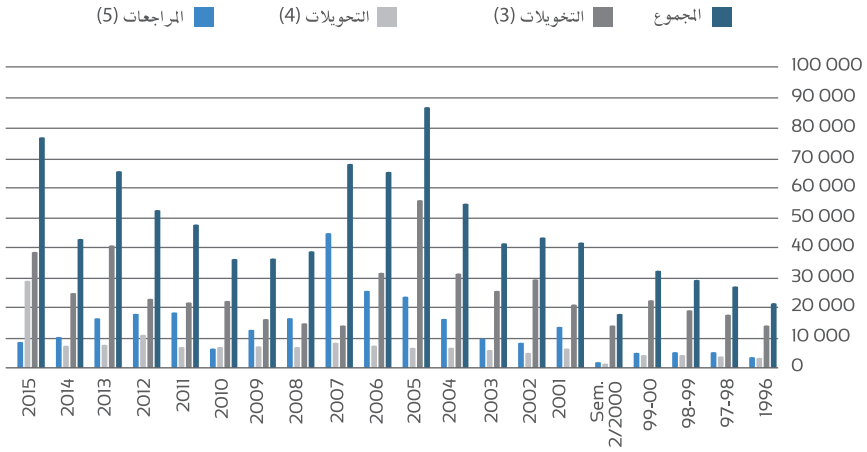


تطور الملفات المصفاة حسب طبيعة المعالجة

3. التخويل : القرار القاضي بمنح المعاش لفائدة المنخرط عند إحالته على التقاعد أو ذوي حقوقه عند وفاته في طور العمل.

4. التحويل : القرار القاضي بتحويل معاش المتقاعد بعد وفاته لفائدة الزوج(ة) والأبناء المتوفرة فيهم الشروط.

5. المراجعة : مراجعة تصفيية المعاش على إثرتغيير في الوضعية الادارية، تصحيح خدمات سابقة، تحويل حقوق مكتسبة لدى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، تسوية ترقية متأخرة.

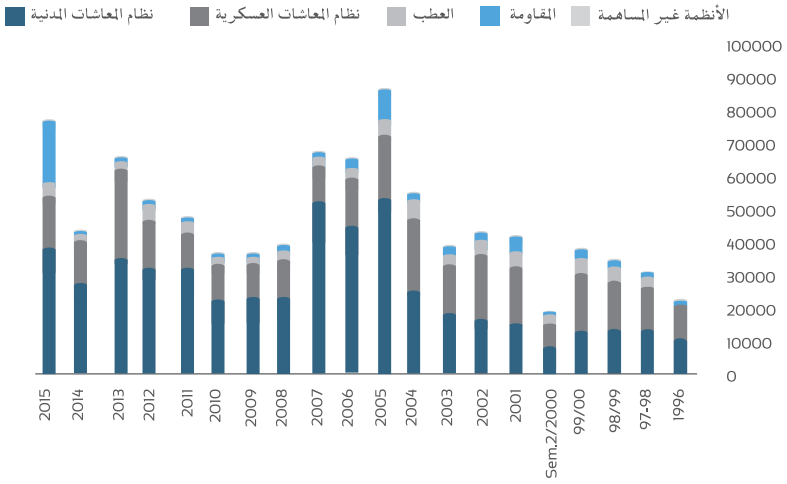


تطور الملفات المعالجة حسب طبيعة النظام

# الإشتراكات والمعاشات

يوضح هذا الرسم البياني تطور مداخيل ونفقات الأنظمة المسيرة من طرف الصندوق منذ 1997 وقد بلغ حجم المداخيل خلال سنة 2015 ما يعادل 23,6 مليار درهم مقابل 23,5 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 2,56 في المئة.

في حين وصل المبلغ الإجمالي للمعاشات المصروفة برسم سنة 2015 ما يساوي 26,59 مليار درهم مقابل 24,59 مليار درهم سنة 2014 مسجلا ارتفاعا قدره 8,31 في المئة.

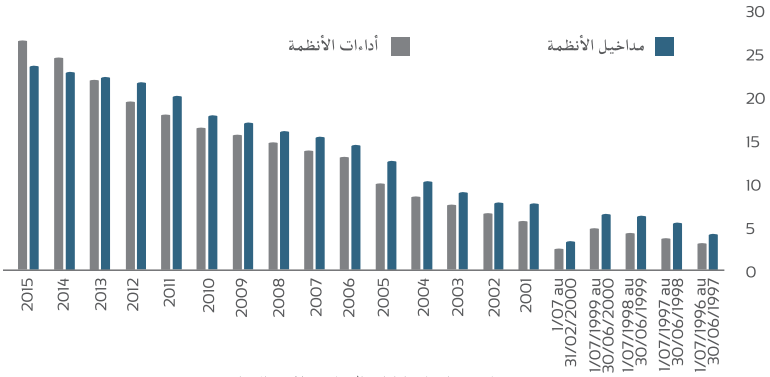


تطور مداخيل واداءات الانظمة بملايير الدراهم

# الخدمات المنجزة لفائدة الغير

انتقل عدد المعاشات والإيرادات المسيرة لفائدة وزارة المالية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين والمحاربين من 59.328 سنة 2014 إلى 59.964 سنة 2015 مسجلا بذلك زيادة بنسبة 1,07٪.

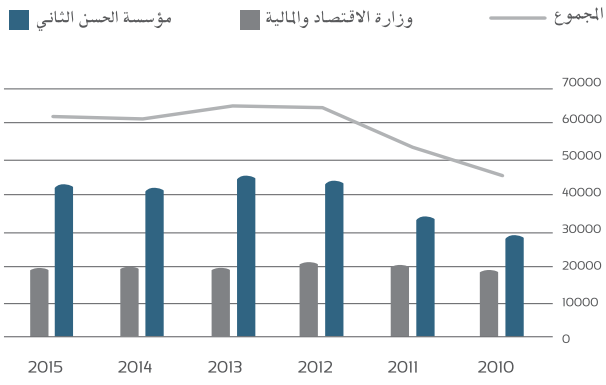


تطور المعاشات والارادات المنجزة لفائدة الغير

خلال سنة 2015 تم تحصيل 1.515,51 مليون درهم برسم الاقتطاعات المنصوص عليها بموجب نصوص قانونية و1.104,49 مليون درهم برسم اتفاقيات مبرمة مع الشركاء، أي بزيادة بلغت على التوالي 2,1٪ et 1,22٪ مقارنة مع سنة 2014.

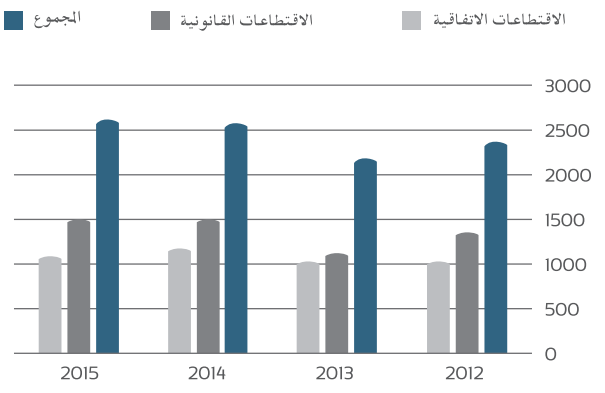


تطور الاقتطاعات المنجزة لفائدة الغير بملايين الدراهم

# مراقبة الحقوق

إن المسطرة المتبعة لمراقبة الحياة، منذ سنة 2012، بشراكة مع المؤسسات البنكية لفائدة متقاعدي الأنظمة المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد مكن خلال سنة 2015 من توسيع عملية مراقبة الحق في المعاش لتشمل فئة أكبر حيث تضاعف العدد مقارنة مع سنة 2014.

وتتمثل مراقبة الحياة للمتقاعد المعني بالمراقبة بالحضور الشخصي خلال فترة المراقبة لدى وكالته البنكية المعتادة من أجل استخلاص معاشه بواسطة حوالة إلكترونية عوض التحويل البنكي. خلال سنة 2015، شكلت هذه المسطرة 61٪ من مجموع عمليات المراقبة التي انجزها الصندوق.

أما بالنسبة لباقي المتقاعدين الغير معنيين بالمسطرة الجديدة لمراقبة الحياة وكذا الفئة المعنية بمراقبة عدم الزواج فإن مطبوعات فردية معدة سلفا تم إرسالها للمستفيدين قصد تعبئتها من طرف الإدارات المختصة. وتمكن المعالجة الأوتوماتيكية لهاته المطبوعات من تقليص آجال المعالجة واستئناف أداء المعاشات.

أما بخصوص مراقبة تمدرس التلاميذ، فإن تبادل المعطيات مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، طبقا للاتفاقية إطار للشراكة موقعة مع الصندوق المغربي للتقاعد في أكتوبر 2014، تمكن التلاميذ الأيتام من الاستمرار في الاستفادة من حقوقهم (التعويضات العائلية ومعاشات الأيتام) دونما حاجة إلى التنقل إلى المؤسسات المدرسية للحصول على الشواهد التي تثبت تمدرس التلاميذ المعنيين.

وعليه، فقد مكن نظام تبادل المعلومات «مسار» من تحديد 10.312 تلميذ تقل أعمارهم عن 21 سنة من بينهم 8.371 تلميذ يتيم خاضع لمراقبة التمدرس، أي بنسبة 47,52 ٪.

وفي المجموع، فإن مسطرة مراقبة الحق في المعاش قد همت هذه السنة 172.027 مستفيد مقابل 98.124 خلال سنة 2014 مما يعادل ارتفاعا ب 75 ٪ مقارنة مع السنة الماضية. وحسب نوع المراقبة، فإن عدد الخاضعين لها وصل إلى 105.043 برسم مراقبة الحياة (+ 104٪) و38.652 بالنسبة لمراقبة عدم الزواج و12.672 برسم مراقبة الدخل.

ومن بين الأعمال الأخرى التي قام بها الصندوق المغربي للتقاعد في هذا المجال، نذكر المشروع الذي تم إطلاقه بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والرامي إلى تسهيل مراقبة الحياة. وفي هذا الصدد، انخرط الصندوق في إنجاز المشروع الريادي «الاخبار بالوفاة». ويدخل هذا المشروع في إطار إنجاز مشروع «بوابة حكومة المغرب» من طرف هذه الوزارة والذي سيمكن الصندوق من الولوج مباشرة إلى المعلومة بخصوص الوفاة وتفادي النتائج المترتبة عن التأخر في الاخبار بالوفاة بالنسبة للصندوق ولمرتفقيه.

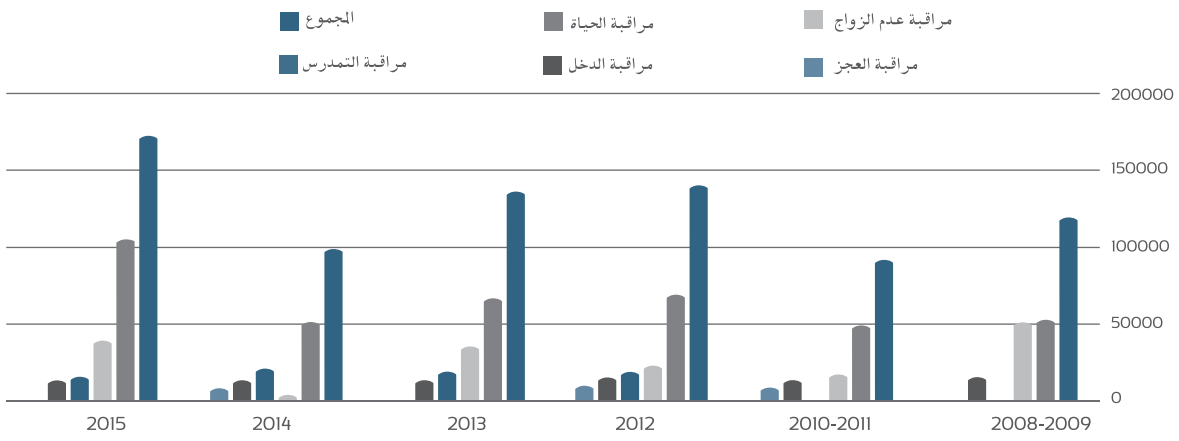


تطور المستفيدين الخاضعين للمراقبة حسب نوعيتها

# نفقات التدبير

في إطار حرص الصندوق الدائم على التحكم في نفقات التسيير مع ضمان جودة الخدمات المقدمة، فإن مجموع مصاريف التدبير الإداري والمالي لم تتجاوز نسبة 0,51 ٪ خلال سنة 2015. من المداخيل المتأتية من الأنظمة المسيرة من طرفه. هكذا وبفضل سياسة ترشيد النفقات المتبعة من طرف الصندوق فان هذه الأخيرة تقل عن نسبة 1 ٪ مقارنة مع مداخيل الأنظمة. في حين لم تمثل نسبة نفقات تدبير المحفظة المالية برسم سنة 2015 سوى 0,009 ٪ من الأرصدة الاحتياطية المسير ة من طرف الصندوق.

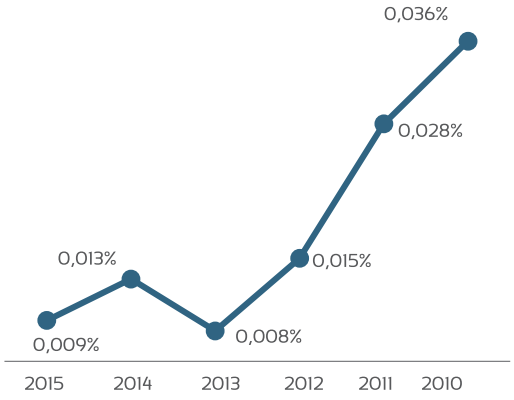


تطور نسبة نفقات تدبير المحفظة / المجموع الصافي للرصيد المالي

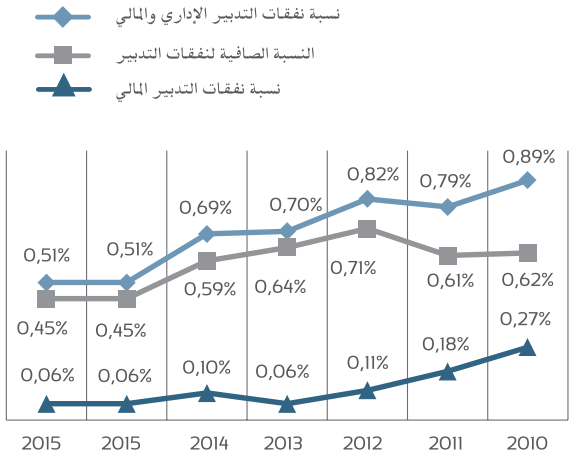


تطور نسبة نفقات التسيير

فيما يخص المداخيل المحصل عليها خلال سنة 2015 من الخدمات المنجزة لحساب الغير (الدولة والمؤسسات المتفق معها) ومن تسيير نظام التقاعد التكميلي ومداخيل الأملاك العقارية فقد بلغت، 34,63 مليون درهم وساهمت في تغطية قرابة 24 ٪ من مصاريف تسيير الصندوق.

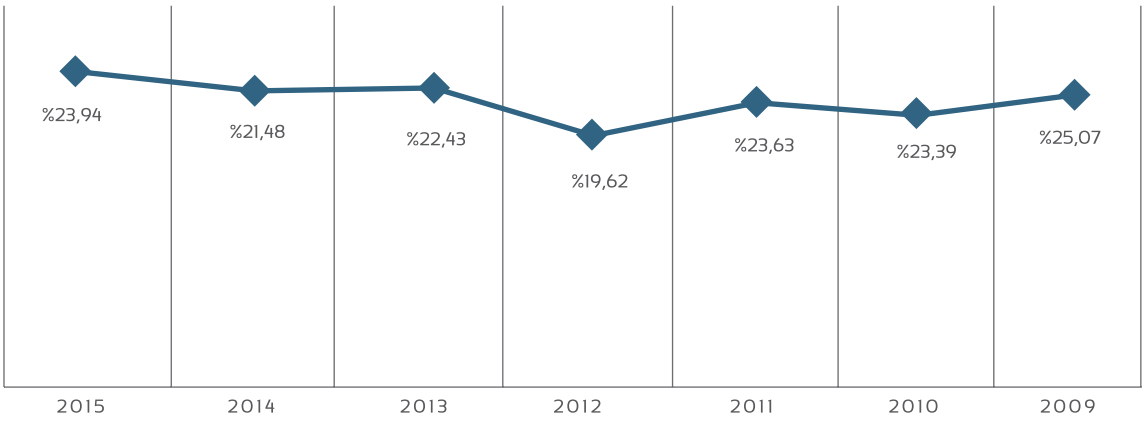


تطور نسبة مساهمة مداخيل الخدمات المنجزة لفائدة الغير في نفقات التسيير

# تحسين الخدمات

## البوابة الإلكترونية للصندوق : تتبع التقاعد عن بعد

لقد مكنت البوابة لإلكترونية للصندوق المغربي للتقاعد المحدثة سنة 2013 من تعزيز سياسة القرب مع منخرطيه ومتقاعديه وكذا شركائه من خلال إتاحة الخدمات عن قرب طيلة أيام الأسبوع دون انقطاع.

فعن طريق هذه البوابة يمكن للمنخرطين والمتقاعدين الولوج في أي وقت وبكل أمان إلى المعلومات الخاصة بهم بصفة شاملة وشفافة.

خلال سنة 2015، بلغت عدد التسجيلات الجديدة 14.428 ليصل العدد الإجمالي للمسجلين في البوابة إلى 50.417 من بينهم 27.884 منخرطين و21.664 متقاعدين و869 مؤسسة شريكة.

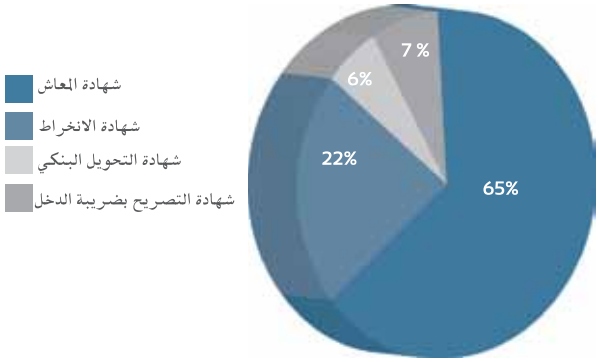


عدد طلبات الشواهد التي تمت تلبيتها عبر البوابة الالكترونية (2015)

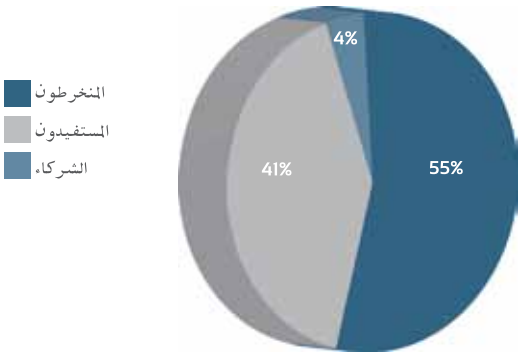


عدد المسجلين خلال سنة 2015 حسب فئات المرتفقين

## اعتماد نظام إخبار المتقاعدين الجدد بواسطة رسائل البريد الإلكتروني

يهدف اعتماد نظام اخبار المتقاعدين الجدد بواسطة رسائل البريد الالكتروني الى اشعارهم بوضعية ملفات معاشاتهم لتجنيبهم عناء التنقل، حيث يتوصلون برسالة إلكترونية للإخبار متى تم إنجاز أي مرحلة من مراحل معالجة ملف التقاعد. وقد اقتصرت هذه العملية في البداية على المتقاعدين الذين يتوفرالصندوق على بريدهم الإلكتروني.

## اعتماد نظام الإنصات إلى المرتفقين

وضع الصندوق في شهر يوليوز 2015 آلية للاستماع إلى المرتفقين على مستوى مراكز الاستقبال حيث يتم توزيع مطبوعات (باللغة العربية والفرنسية) للوافدين على مراكز الاستقبال مع شرح أهداف العملية والتي تدخل في إطار دينامية التطوير المستمر لخدمات الصندوق والقيمة التي يعطيها الصندوق لآراء مرتفقيه ودرجة رضاهم.

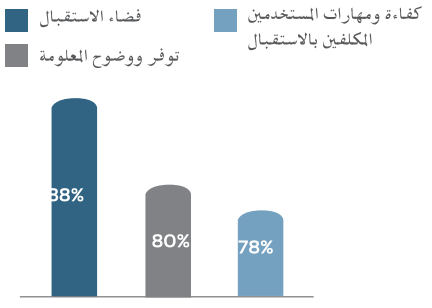


نتائج نظام الانصات : نسبة رضى الزبناء

## مراكز الاستقبال

انتقل عدد الزيارات على مراكز الاستقبال التابعة للصندوق المغربي للتقاعد من 253.089 في سنة 2014 إلى 272.725 خلال سنة 2015، أي بزيادة نسبتها 7,76٪.

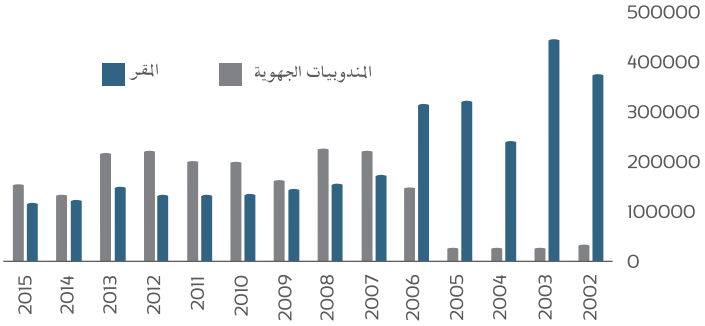


تطور عدد الزيارات على مستوى المقر والمندوبيات الجهوية

# استطلاع رأي لقياس رضى الزبناء

تميزت سنة 2015 بانطلاق أول بحث ميداني بواسطة استطلاع الرأي لقياس نسبة رضى مرتفقي الصندوق وتشخيص انتظاراتهم وكذا تحليل حاجياتهم بهدف تطوير الخدمات المقدمة اليهم. وقد تم إنجاز هذا البحث من طرف مكتب مستقل وهي سابقة من نوعها بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد.

وقد زار الباحثون المكلفون بالاستطلاع، خلال مدة فاقت ثلاثة أشهر، أكثر من 28 مدينة بما فيها المدن المحتضنة للمندوبيات الجهوية للصندوق لاستجواب عينة شملت 2.200 متقاعدا يمثلون جميع فئات المستفيدين من خدمات الصندوق. وتم جمع الآراء بخصوص جودة الخدمات من خلال توزيع نموذج استمارة.

هذا، وقد تم التطرق، عبر الاستمارة، إلى عدة محاور تخص الاستقبال بمختلف قنواته وكذا عمليات التواصل والإخبار المسبق وكذا جودة الخدمات المقدمة.

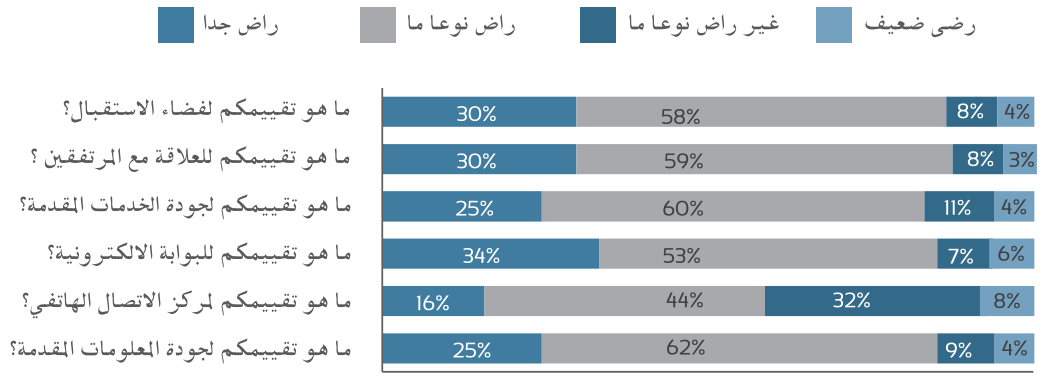


النسبة العامة لرضى الزبناء حسب نتائج البحث المنجز سنة 2015

إذا كانت النتائج على العموم مشجعة فستمكن الصندوق من تحسين الممارسات الحالية وكذا قنوات الاتصال وتقوية سياسة التواصل بخصوص مختلف المواضيع.

وسيتم تجديد هذا الاستطلاع بصفة مستمرة من أجل قياس مدى تأثير مشاريع التطوير وتتبع تطور رضى المتقاعدين.

أما بالنسبة للمنخرط، فقد شمل البحث عينة من 200 منخرط تتجاوز أعمارهم 55 سنة ممثلين بذلك جميع الشرائح المنخرطة في الصندوق. وتبين من خلال نتيجة الاستطلاع أن نسبة رضى المنخرطين الذين سبق لهم الاتصال بمصالح الصندوق بلغت 86٪.

كما تم، خلال هذا البحث، الاهتمام بالشركاء الذين يعتبرون الحلفاء الرئيسيين للصندوق في تطوير المعدل الإجمالي لجودة الخدمة، حيث شمل البحث ثمان شركاء وإعداد محاضر تطرقت إلى نقط القوة وكذا النقط المطلوب تحسينها.

# حصيلة برنامج عمل الصندوق برسم 2015

يستمد برنامج عمل الصندوق السنوي برسم 2015 توجهاته من مخطط التنمية الاستراتيجي 2014-2016، كما أنه يندرج في إطار دينامية دعم مكتسباته فيما يخص الحكامة والتدبير الناجع للموارد في أفق الاستجابة لمتطلبات مرتفقي الصندوق وشركائه، مع عدم إغفال المسالة المتعلقة بالتوازنات المالية للأنظمة المسيرة من طرفه.

ولكون برنامج العمل برسم 2015 يرمي إلى تاطير وتجميع المشاريع المسندة إلى مختلف الوحدات الإدارية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق، فقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلسه الإداري.

ويتضمن برنامج العمل برسم هذه السنة 53 مشروعا حيث غطى المحاور الخمسة للتنمية الاستراتيجية للصندوق. ونظرا للتاخير الحاصل بشأن بعض المشاريع ذات الأهمية من قبيل النظام المعلوماتي الجديد الخاص بتدبير أنظمة المعاشات التي يسيرها الصندوق، وتعزيز المندوبيات الجهوية للصندوق وكذا وضع نظام المحاسبة التحليلية، فإن مجموع نسبة الإنجاز بلغت 62 ٪.

## المحاور الاستراتيجية

1. الحكامة والمسؤولية المجتمعية والبيئية؛
2. ديمومة الأنظمة ؛
3. نظام المعلوميات والتدبير ؛
4. تدبير الموارد ؛
5. الخدمات المقدمة والعلاقات مع الشركاء.

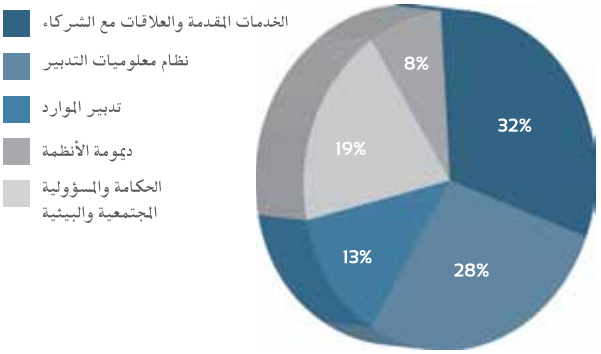


توزيع المشاريع حسب المحاور

ويشكل المحوران المتعلقان بالخدمات المقدمة لمرتفقي الصندوق ونظام المعلوميات والتدبير نسبة 60 ٪ من محفظة المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015، يعززان توجه الصندوق نحو خدمة المرتفقين وكذا عصرنة آليات التسيير والتدبير المرتبطة بها.

# الشراكة

## على الصعيد الجهوي

### المندوبية الجهوية لأكادير

- تنشيط ندوات حول منتوج التقاعد التكميلي لفائدة جماعة إمسوان بتاريخ 2015/01/08، وجماعة آيت ملول انزكان في 2015/06/23، واكاديمية التعليم بتيزنيت يوم 2015/07/30، وضباط الدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية يوم 2015/12/14؛
- تنشيط ندوات حول البوابة الالكترونية للصندوق لفائدة جماعة تمسيا ،جماعة أولاد تايمة و جماعة أزرو بتاريخ 2015/01/23، جماعة تغريرت، جماعة واد الصفا و جماعة أولاد دحو يوم 2015/02/10، وجماعة سيدي إفني، جماعة ايدمين و جماعة أولاد جرار في 2015/04/13؛
- تنشيط ندوة بتاريخ 2015/10/31 بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي نظمته جمعية كسيمة للمتقاعدين.

### المندوبية الجهوية للدار البيضاء

- المشاركة بتاريخ 2015/05/14 في الاحتفال بالذكرى 59 لإحداث القوات المسلحة الملكية.

### المندوبية الجهوية لفاس

- في إطار الشراكة الجهوية بين المندوبية وجمعيات الأعمال الاجتماعية للمتقاعدين، تمت المشاركة في يوم تكريمي لفائدة المتقاعدين الجدد الذي نظمته كل من جمعية الإسماعيلية قطاع التربية الوطنية بمكناس يوم 2015/05/30 وجمعية متقاعدي التربية الوطنية، قطاع فاس بتاريخ 2015/06/05.

### المندوبية الجهوية للعيون

- المشاركة في اللقاءات الوطنية لتحديث الإدارة بجهة الداخلة-لكويرة وذلك بتاريخ 7 يناير 2015 ؛
- المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص المسنين، والذي تم تنظيمه من طرف اللجنة الجهوية للجمعية الوطنية لقدماء المحاربين قطاع العيون وذلك بتاريخ فاتح أكتوبر 2015.

### المندوبية الجهوية لمراكش

- المشاركة في اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية متقاعدي العدل في موضوع: «المتقاعد قيمة مضافة للأمة» وذلك بتاريخ 2015/11/12.

### المندوبية الجهوية لوجدة

- المشاركة في يوم تواصلي ببركان نظمته جمعية متقاعدي التعليم وذلك بتاريخ 2015/05/23 ؛
- المشاركة في يوم «الأبواب المفتوحة» الذي نظم بوجدة من طرف المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالشرق وذلك بتاريخ 2015/06/12.

### المندوبية الجهوية لتطوان

- المشاركة بتاريخ 19 مارس 2015 على صعيد جهة طنجة - تطوان في الجمع المنعقد بطنجة قصد تجديد المجلس الجهوي لجمعيات المتقاعدين والأشخاص المسنين بالمغرب؛
- بجهة طنجة – تطوان تمت المشاركة يوم 2015/10/15 بتطوان في الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص المسنين المنظم من طرف المجلس الجهوي لجمعيات المتقاعدين والأشخاص المسنين بالمغرب.

# الشراكة الوطنية

## تعزيز التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد والبنك الشعبي

تم التوقيع على ملحق لاتفاقية الشراكة بين البنك الشعبي والصندوق المغربي للتقاعد يوم 29 يناير 2015 بالدار البيضاء بهدف استرجاع المبالغ المؤداة خطا بعد الوفاة بكيفية أوتوماتيكية، قصد تقليص آجال معالجة ملفات تحويل المعاش.

## زيارة إخبارية لفائدة الضباط الأطباء التابعين للدرك الملكي

على غرار السنوات المنصرمة، قام الضباط الأطباء التابعون للدرك الملكي يوم 13 مارس 2015، بزيارة إلى مقر الصندوق المغربي للتقاعد. وبهذه المناسبة استمع الحاضرون إلى عروض حول أنشطة ومهام الصندوق.

# الشراكة الدولية

## زيارة وفد من الجمهورية الديمقراطية للكونغو

بتاريخ 3 مارس 2015، قام وزير الوظيفة العمومية للجمهورية الديمقراطية للكونغو السيد جان كلود كيبالا مرفوقا بوفد هام بزيارة عمل إلى مقر الصندوق المغربي للتقاعد حيث تمكنوا على إثرها من الاطلاع على تجربة الصندوق في مجال تدبير أنظمة التقاعد.

## زيارة إلى الجمهورية الديمقراطية للكونغو

في إطار تبادل الخبرات حول التجربة المغربية في مجال تحديث الإدارة وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، قام وفد مغربي يتألف من مسؤولين عن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والصندوق المغربي للتقاعد من 22 إلى غاية 24 يونيو 2015 بزيارة عمل إلى الجمهورية الديمقراطية للكونغو.

## اتفاقية التعاون التقني مع الصندوق العام للمعاشات وموظفي الدولة بساحل العاج

في إطار اتفاق التعاون التقني المبرم بين الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق العام للمعاشات وموظفي الدولة بساحل العاج قصد تطوير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال تدبير المعاشات، قام السيد مدير الصندوق المغربي للتقاعد بزيارة عمل إلى مقر الصندوق العام للمعاشات وموظفي الدولة بساحل العاج المتواجد بأبيدجان وذلك يومي 19 و20 مارس 2015.

وفي نفس الإطار، قام وفد من الصندوق العام للمعاشات وموظفي الدولة بساحل العاج تحت رئاسة نائب المدير العام، بزيارة عمل إلى مقرالصندوق المغربي للتقاعد وذلك ما بين 05 و07 أكتوبر 2015 قصد الاطلاع على منجزات الصندوق في مجال تدبير أنظمة المعاشات.

## التعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

• المشاركة في الاجتماع الدولي الرابع عشر للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول تكنولوجيات المعلومة والاتصال في مجال الحماية الاجتماعية.

شارك الصندوق المغربي للتقاعد في هذا المؤتمر الذي تم تنظيمه يوم 02 شتنبر 2015 بأستانا-كازاخستان. ويعد المؤتمر المذكور بمثابة أرضية دولية تمكن من دراسة وتحليل مختلف المشاكل المرتبطة بتدبير تكنولوجيا المعلومة والاتصال والتي تعاني منها حاليا مؤسسات الحماية الاجتماعية.

• المشاركة في المؤتمر الدولي الثامن عشر للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لاكتواريي وإحصائيي الحماية الاجتماعية.

بدعوة من الإدارة المركزية لتأمين المعاش الوطني، حضر الصندوق المغربي للتقاعد أشغال هذا المؤتمر، الذي انعقد ببودابيست-هنغاريا من 16 إلى 18 شتنبر 2015. ويحضر هذا المؤتمر المتخصصون في مجالات الإكتواريا والاحصاء والاقتصاد.

• المشاركة في ورشة عمل حول الخطوط التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بشأن استثمار أرصدة الحماية الاجتماعية.

مثل الصندوق المغربي للتقاعد، في هذه الورشة حول استثمار أرصدة الحماية الاجتماعية التي انعقدت بياوندي-الكامرون من 6 إلى 8 أكتوبر 2015، مسؤولان عن قطب تدبير المحفظة المالية. وتهدف هذه الورشة إلى مساعدة الأعضاء المشاركين على تحديد سياسة مناسبة للاستثمار مع ضمان تتبع لاحق.

## التعاون بين المغرب والاتحاد الاروبي

في إطار التعاون بين المغرب والاتحاد الأروبي من أجل وضع مرصد وتتبع مؤشرات الحماية الاجتماعية، شارك الصندوق المغربي للتقاعد إلى جانب ممثلين عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ومؤسسات وطنية أخرى في مهمة من 05 إلى 09 أكتوبر 2015 بكل من فرنسا وبلجيكا، بغية دراسة تجربة هاته الدول فيما يخص وضع آليات تتبع السياسات الاجتماعية.

نظام المعاشات المدنية

ⵓⵏⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵜⵉⵖⵓⵔⵙⵉⵏ

Régime des Pensions Civiles

نظام المعاشات العسكرية

ⵓⵏⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵜⵉⴰⵙⴰⵙⵉⵏ

Régime des Pensions Militaires

نظام الرسملة التكميلي

ⵓⵏⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⴰⵏⵎⵓⵔⵉⵏ ⵓⵜⵜⴰⵣⵉⵏ

Régime par Capitalisation Attakmili

خدمات لحساب الغير

ⵜⵉⵏⵙⵙⴰ ⵉⴰⵙⵙⵙⵏⵏⵏ ⵉⵏⵉⵎⵓⵔⵏ ⵏ ⵓⵉⵎⵣⵣⴰⵢ

Prestations pour Compte de Tiers

# تدبير الأنظمة والخدمات المسيرة لفائدة الغير

نظام المعاشات المدنية

نظام المعاشات العسكرية

نظام التقاعد التكميلي

الخدمات المسيرة لفائدة الغير

# نظام المعاشات المدنية

## مؤشرات سنة 2015

**المنخرطون النشيطون :** **661.923**

**الاشتراكات والمساهمات:** **15.879** مليون درهم (يساوي الوعاء المتوسط الشهري الخام **9.098** درهم)

**مبلغ المعاشات المؤداة:** **18.556** مليون درهم

المستفيدون: **313.195** من بينهم:

***223.214** معاش أساسي (**25.824** مستفيد جديد خلال سنة 2015)

- بمعدل معاش شهري قدره:

**6.482,78** درهم ([1]) (بالنسبة لجميع المتقاعدين)

**8.960,45** درهم1 (بالنسبة لمتقاعدي سنة 2015)

* **89.981** معاش لفائدة ذوي الحقوق (**6.827** مستفيد في سنة 2015)

المستفيدون من الحد الأدنى للمعاش: **24.064** من بينهم 15.572 معاش لفائدة ذوي الحقوق.

**25 متقاعدا** تجاوز عمرهم المائة سنة (من بين المستفيدين من المعاشات الأساسية) من بينهم متقاعد يبلغ من العمر 104 سنة.

و**30 أرملة** تجاوز عمرها المائة سنة واحدة منهن بلغت 107 سنة.

---

1- المبلغ الخام

نظام المعاشات المدنية

ⵓⵏⵣⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵏⵓⵙⵏⵉ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉ

Régime des Pensions Civiles

# التواريخ البارزة

- **مارس** 1930:

إحداث أول نظام إجباري للمعاشات المدنية لفائدة الموظفين المدنيين الفرنسيين.

- **ماي** 1931:

إحداث أول نظام للتقاعد لفائدة الموظفين المغاربة وذوي حقوقهم.

- **ماي** 1950:

دمج نظامي التقاعد المحدثين خلال سنتي 1930 و1931 في نظام واحد لفائدة الموظفين المغاربة والفرنسيين.

- **دجنبر** 1971:

احداث نظام المعاشات المدنية.

- **يناير** 1990:

توسيع وعاء الاقتطاع لأجل التقاعد وتصفية المعاشات على أساس احتساب نصف التعويضات النظامية وكذا زيادة 15٪ لفائدة المعاشات المخولة قبل فاتح يناير 1990.

- **يونيو** 1997:

رفع سقف وعاء الاقتطاع لأجل التقاعد إلى 100٪ من الأجرة النظامية.

- **يوليوز** 1999:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 500 درهم.

- **يناير** 2002:

تمديد إصلاح 1997 لفائدة المتقاعدين المحالين على التقاعد قبل هذا التاريخ.

- **يناير** 2004:

الإصلاح المقياسي والذي تم بموجبه تغيير نسبة الاقتطاعات ومساهمات الهيئة المشغلة (8٪ في سنة 2004 و9٪ في سنة 2005 و10٪ في سنة 2006).

- **يناير** 2006:

إلغاء تحويل الحقوق المكتسبة برسم المعاش من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد والعمل بقانون التنسيق.

- **يوليوز** 2008:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 600 درهم.

- **ماي** 2011:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 1000 درهم.

- **شتنبر** 2014:

- الاحتفاظ بعد السن القانوني للإحالة على التقاعد بالأساتذة وكذا موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والأساتذة الباحثين لوزارة التعليم العالي وذلك إلى غاية متم السنة الدراسية أو الجامعية.

- تأجيل تاريخ الاستفادة من المعاش إلى غاية بلوغ السن القانوني للإحالة على التقاعد وذلك بالنسبة المنخرطين المحذوفين من الأسلاك بسبب العزل من غير توقيف حقهم في المعاش وكذا للمنخرطين المحالين على التقاعد لعدم الكفاءة المهنية وكذا للمنخرطين المحذوفين من الأسلاك على إثر استقالة مقبولة.

# نظام المعاشات المدنية

يعتمد تمويل نظام المعاشات المدنية على مبدأ التوزيع (يرتكز هذا المبدأ على تمويل للمعاشات عن طريق واجبات اشتراكات المنخرطين النشيطين ومساهمات الهيئات المشغلة وعلى التضامن بين الأجيال). أما الفوائض المالية فتشكل الرصيد الاحتياطي للنظام، حيث يتم توظيفها مباشرة من طرف الصندوق في السوق المالية طبقا لمقتضيات قرار وزير المالية رقم 1253.97 المؤرخ في 7 نونبر 1997 بتحديد الإجراءات المتعلقة بتسيير الأرصدة الاحتياطية وكذا توزيع الموارد على الاستخدامات المرخص بها. في مثل هذا النظام تعتمد طريقة اكتساب وتدبير الحقوق المعاشية على مبدإ المعاش المحدد (يلتزم النظام بمبلغ للتقاعد محدد مسبقا. ويخضع هذا المبلغ لمتغيرات خاصة بكل فرد (مدة الخدمة المعبر عنها بأقساط سنوية وقيمة الأجر المرجعي) تطبق عليها قواعد مشتركة لتحديد الحقوق علما أن تسوية الحق في المعاش مرتبط بأداء الاشتراكات).

وتبعا لذلك فان هذا النظام يتطلب قيادة حازمة تعمل على حماية الأجيال المستقبلية من الانعكاسات السلبية للعجز الذي سيسجله نظام المعاشات المدنية والناجم عن ارتفاع مبالغ المعاشات المؤداة مقارنة مع نسبة الاشتراكات.

# الأنشطة المتعلقة بنظام المعاشات المدنية

## المنخرطون النشيطون

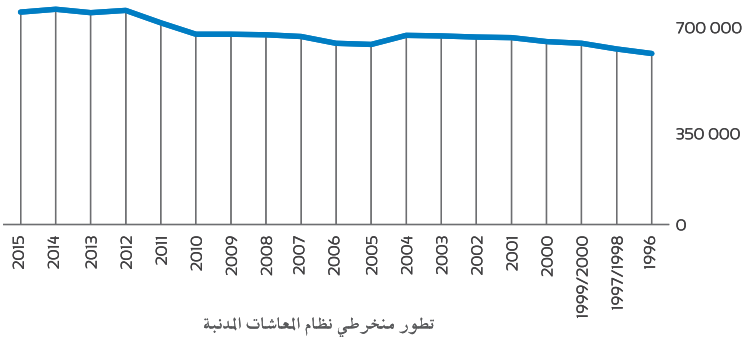


تطور منخرطي نظام المعاشات المدنية

ويوضح البيان التالي تطورو توزيع المنخرطين حسب الإدارة المشغلة

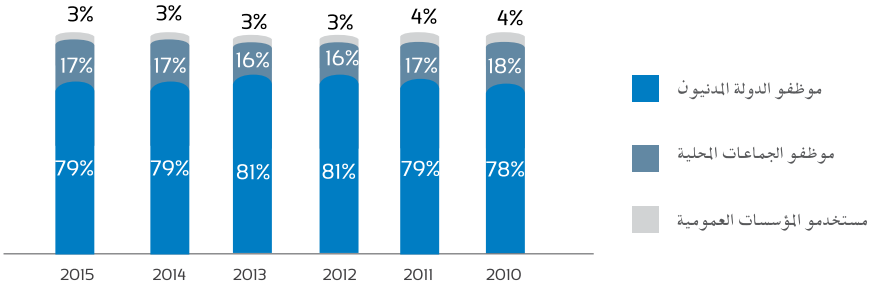


تطور نسبة المنخرطين حسب الهيئة المشغلة

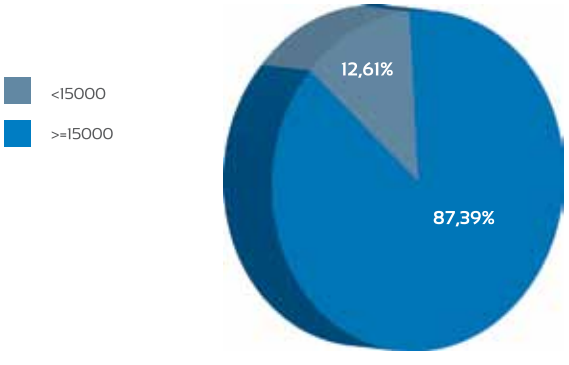


تطور المنخرطين النشيطين حسب مستوى الأجر

خلال سنة 2015، حصل87,39 ٪ من الفئة النشيطة التابعة لنظام المعاشات المدنية على أجر شهري خام يقل عن15,000 درهم.

في سنة 2015، مثلت النساء نسبة 34٪ من الفئة المنخرطة النشيطة بعد ان كانت 25,89٪ في سنة 1986.

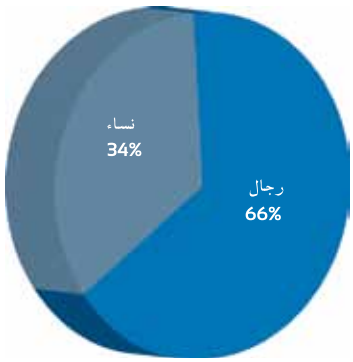


توزيع المنخرطين النشيطين حسب الجنس

إذا أخذنا بعين الاعتبار البنية الديموغرافية للمنخرطين النشيطين في سنوات 1986 وفي 1997 وفي 2015 نلاحظ عوامل متعددة توضح جليا شيخوخة الفئة النشيطة. ففي ظرف 29 سنة، ارتفع معدل السن ب 10 نقاط حيث انتقل من 35 سنة في 1986 إلى 39 سنة في 1997 وإلى 45 سنة في 2015.

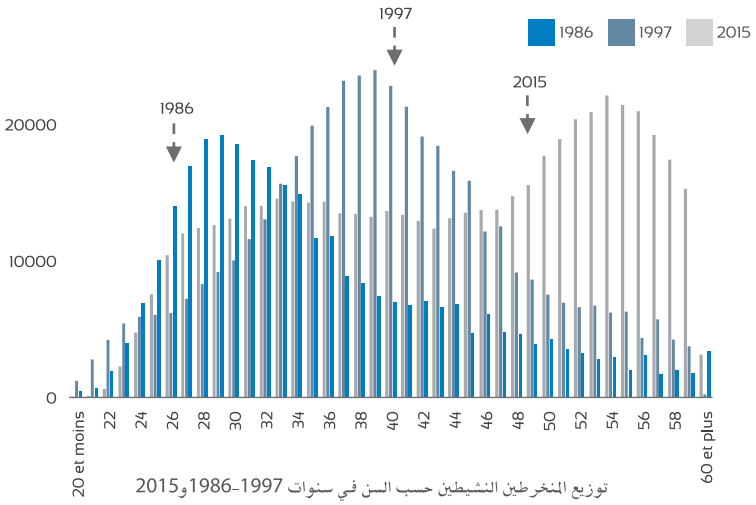


توزيع المنخرطين النشيطين حسب السن في سنوات 1997-1986و2015

هناك تغيير في البنية الادارية المتعلقة بالمنخرطين النشيطين سنة تلو أخرى ويرجع ذلك بشكل أساسي الى التأخير الحاصل في توظيفات الأشخاص ذوي مستوى عالي في الوقت الراهن أكثر من السابق.

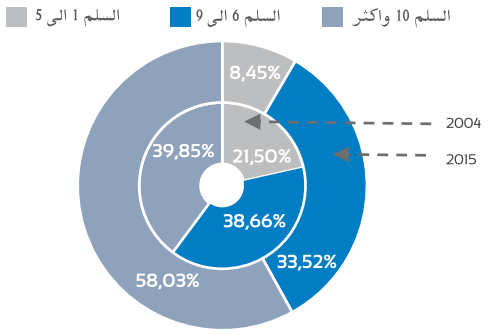


تطور البنية الادارية للنشيطين المنخرطين في نظام المعاشات المدنية في 2004 و2015

# المستفيدون

في متم سنة 2015، بلغ عدد المستفيدين من نظام المعاشات المدنية 313.195 مقابل 291.691 في سنة 2014 مسجلا بذلك زيادة بنسبة 7,37 ٪.

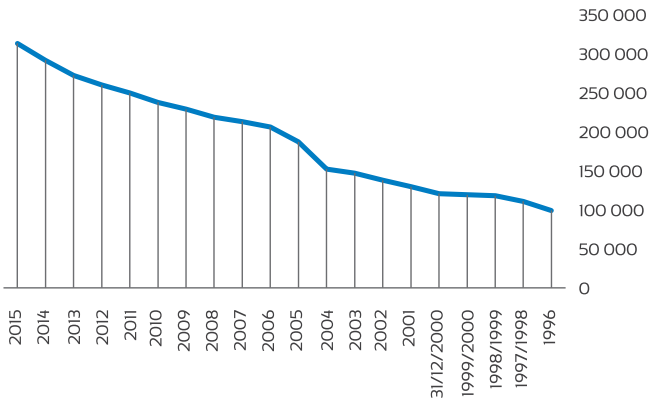


تطور المستفيدين من المعاشات المدنية

حسب طبيعة المعاش، عرف عدد المستفيدين المباشرين وكذا ذوي الحقوق ما بين 2014 و2015 ارتفاعا على التوالي بـ8,83 ٪ و 3,92 ٪.

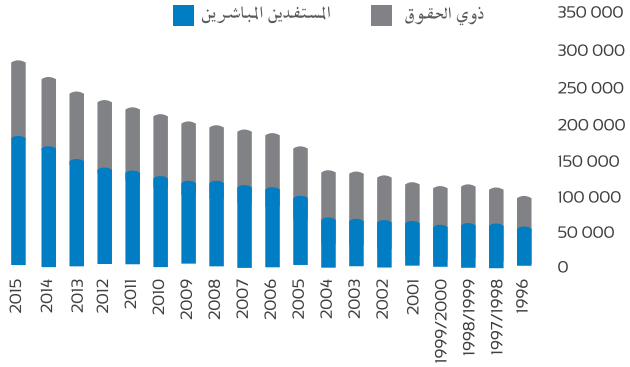


تطور المستفيدين حسب الفئة

إلى غاية 2015/12/31 :

- معاش أساسي : 223.214 متقاعد.
- معاشات الأرامل : 75.648 معاشا.
- معاشات الأيتام : 14.333 معاشا.

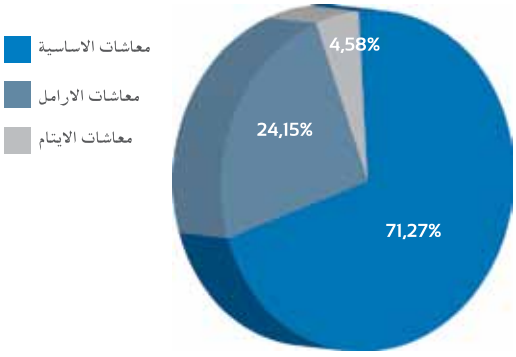


توزيع المستفيدين حسب طبيعة المعاش

أسفرت نتائج الدراسة المنجزة حول معدل وفيات الفئات المشمولة بأنظمة التقاعد المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد على أن معدل أمل الحياة بعد سن الستين، أي السن القانوني للإحالة على التقاعد قد عرف تحسنا تدريجيا يقدر ب 21 سنة بعد أن كان يقدر 18,5 سنة خلال سنة 1985.

## الاشتراكات والمعاشات المؤداة

خلال سنة 2015، تم تحصيل مبلغ 15.878,99 مليون درهم برسم اشتراكات المنخرطين ومساهمات الهيئات المشغلة في نظام المعاشات المدنية مقابل نفس المبلغ تقريبا الذي تم تحصيله خلال سنة 2014. أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي المصروف برسم المعاشات المدنية المؤداة خلال سنة 2015، فبلغ 18.556,19 مليون درهم مقابل 16.815,04 مليون درهم خلال سنة 2014، أي بزيادة بلغت 10,35 ٪.

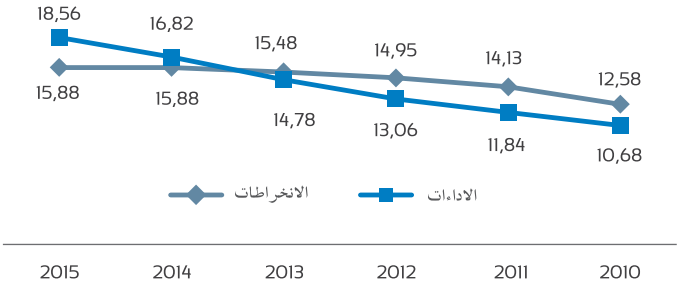


تطور مبالغ الانخراطات والاداءات بملايير الدرهم

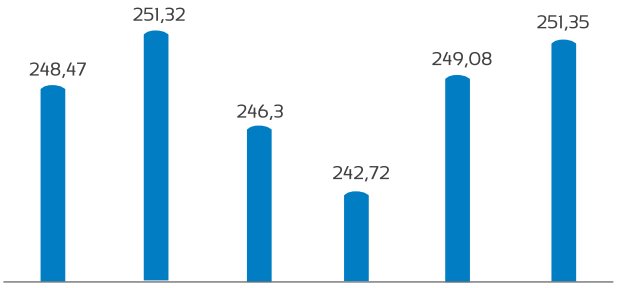


تطور مبالغ التعويضات العائلية بملايين الدرهم

وبخصوص التعويضات العائلية الممنوحة لفائدة المستفيدين من هذا النظام فقد بلغت 248,47 مليون درهم في سنة 2015 مقابل 251,32 مليون درهم في سنة 2014، أي بتراجع بنسبة 1,13 ٪.

بالنسبة للمتقاعدين الجدد برسم سنة 2015، وصل متوسط المبلغ الخام الشهري للمعاش الأساسي 8.960 درهم مقابل 6.760 درهم سنة 2010، بزيادة قدرها 32.54 ٪. الانخفاض المسجل سنة 2014 ناتج عن تغيير موقت في بنية درجات الأطر ما بين سنتي 2013 و2014 (شكلت نسبة الأطر للمحالين على التقاعد سنة 2014 ما يربو عن 56 ٪ مقابل 63 ٪ في عام 2013).

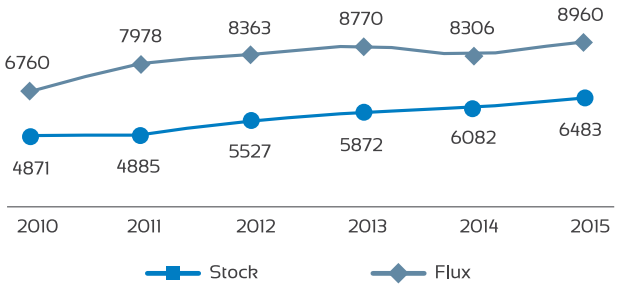


تطور المبلغ الإجمالي الخام لمتوسط المعاش الأساسي الشهري

## تصفية الملفات

خلال سنة 2015، تمت معالجة 38.873 ملف موزع بين ملفات المعاشات الأساسية والمراجعة والتحويل مقابل 26.913 ملف خلال سنة 2014 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 44,44٪.

سجلت التخويلات الجديدة المعالجة من طرف المصالح المختصة بالصندوق وكذا التحويلات مقارنة مع سنة 2014 ارتفاعا على التوالي بنسبة 72٪ و7,3٪، في حين انخفضت المراجعات بنسبة 12٪.

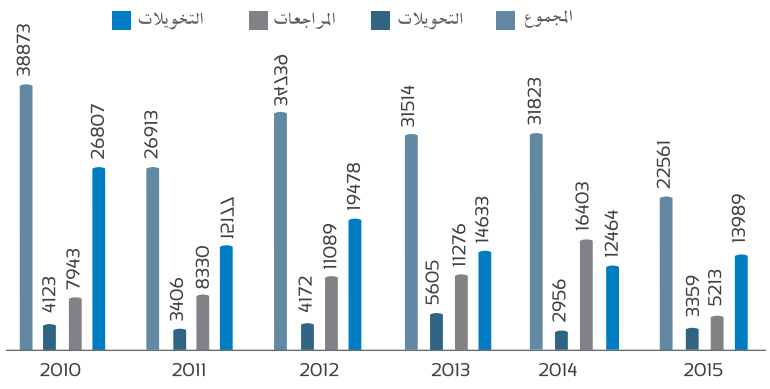


تطور الملفات حسب طبيعة المعالجة

إن توزيع التخويلات الجديدة حسب سبب الحذف من الأسلاك يبرز هيمنة ملفات الإحالة على التقاعد بسبب حد السن بمعدل 64٪.

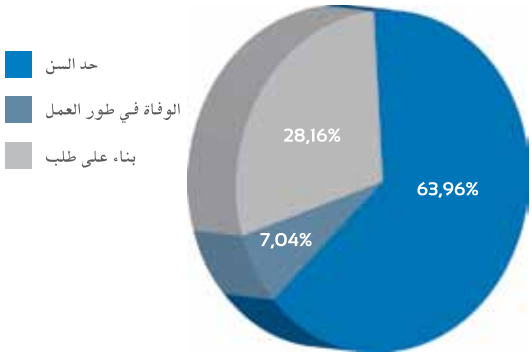


توزيع التخويلات الجديدة حسب سبب الحذف

همت عملية تصفية وتخويل المعاشات للمنخرطين المحذوفين خلال سنة 2015 ما يساوي 20.082 ملف من أصل 21.039 ملف المتوصل بها. وبذلك يكون95٪ من أصحاب هذه الملفات قد استفادوا من معاشاتهم دون انقطاع في الاجر.

تميز نشاط التصفية خلال سنة 2015 بإنجاز أربعة أنواع من العمليات :

- الأولى همت ملفات التقاعد الخاصة بموظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المحتفظ بهم إلى غاية 31 غشت 2015، حيث تم صرف6.399 معاش إلى غاية 30 شتنبر 2015، وهو مايمثل 93 ٪ من مجموع الملفات المتوصل بها ؛
- الثانية همت معالجة ملفات التقاعد المتعلقة بموظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المحالين على التقاعد بطلب في 31 غشت 2015، حيث تم أداء 2.937 معاش إلى غاية 31 أكتوبر 2015، أي ما يعادل 95,10 ٪ من مجموع الملفات المتوصل بها ؛
- الثالثة تتعلق بالموظفين المدنيين المحالين على التقاعد في 31 دجنبر 2015. إذ أن من مجموع 5.485 ملف، تم صرف 94,10٪. في اوائل شهر فبراير 2016 من غير انقطاع في الأجر ؛
- العملية الرابعة همت الموظفين المدنيين المحالين على التقا عد، على مدار سنة 2015، حسب تواريخ ازديادهم المحددة والذين بلغ عددهم حوالي 5.585 متقاعد.

أما فيما يخص ملفات الإحالة على التقاعد بطلب، فقد تمت، خلال هاته السنة، معالجة 7.548 ملف جديد منها 84,26 ٪ تهم موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ثم الجماعات المحلية ب 4,58٪ ووزارة الصحة ب 2,15٪ ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ب 1,89٪. أما الباقي ويمثل 7,12٪ فيتوزع بين القطاعات الوزارية الأخرى والمؤسسات العمومية.

وهكذا وخلال الفترة المتراوحة ما بين 2010 و2015، انتقل عدد ملفات التقاعد النسبي المخولة حسب سنة الحذف من الأسلاك من 1.373 إلى 7.548 ملف، أي بزيادة نسبة 449,75٪. علما ان نسبة الزيادة بخصوص ملفات موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني قد سجلت خلال نفس المرحلة ارتفاعا بنسبة 603,50٪.

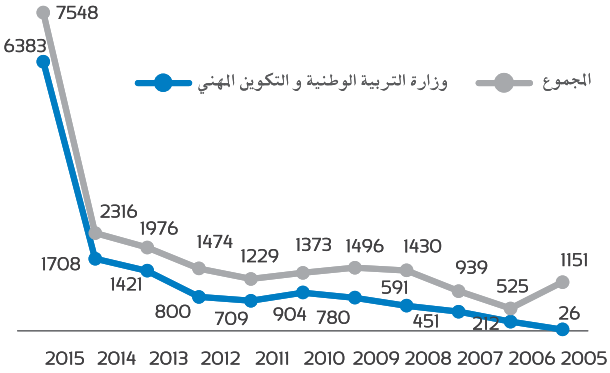

تطور المعاشات المخولة بسبب التقاعد النسبي

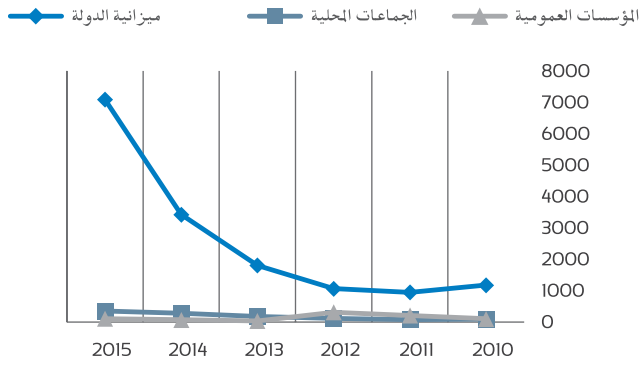

تطور معاشات التقاعد النسبي حسب الهيئة المشغلة

## مراقبة الحق في المعاش

شملت عملية مراقبة الحق في المعاش خلال سنة 2015 ما يناهز 100.732 مستفيد من نظام المعاشات المدنية، أي بزيادة نسبة 96 ٪ مقارنة مع سنة 2014 منهم 71,543 برسم مراقبة الحياة و21.321 من أجل مراقبة عدم الزواج، في حين خضع 7.868 تلميذ. لعملية مراقبة التمدرس.

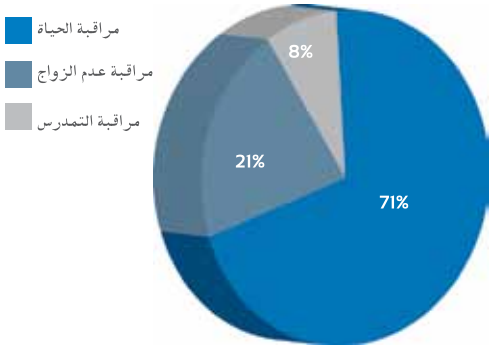

توزيع المستفيدين حسب نوع المراقبة

## الأنشطة الأخرى

أنجز الصندوق خلال سنة 2015 خدمات أخرى همت على الخصوص ما يلي:

- معالجة 2.631 دفتر فردي تتعلق بتحويل الحقوق المعاشية من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى نظام المعاشات المدنية بمبلغ قدره 18,37 مليون درهم ؛
- معالجة 560 ملف لتصحيح الخدمات السابقة ؛
- معالجة ملفات استرجاع المبالغ المقتطعة من اجل التقاعد لفائدة 199 منخرط ؛
- ارجاع المبالغ المقتطعة بالخطأ برسم الاقتطاع الإضافي لفائدة 400 متقاعد ؛
- تسجيل 596 طلب يتعلق بالاستفادة من التعويضات العائلية.

# الحصيلة الأكتوارية لنظام المعاشات المدنية

تطبيقا لمقتضيات الفصل 4 من المرسوم رقم 2.95.749 المؤرخ في8 رجب 1417 (20 نونبر 1996) بتطبيق القانون رقم 95-43 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد يتعين على هذا الأخير تقديم الحصيلة الإكتوارية لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية إلى المجلس الإداري مرة كل سنة. وهذه الحصيلة التي تتولى المصالح المختصة بالصندوق إعدادها سنويا تعكس التقييم السنوي لالتزامات ومداخيل الأنظمة على المدى الطويل، وذلك على أساس مجموعة من الفرضيات ذات طابع اقتصادي وديموغرافي واجتماعي.

وتستعرض الحصيلة الإكتوارية وضعية نظام المعاشات المدنية في نهاية سنة 2015، معتمدة على مجموعة من الإسقاطات والفرضيات الديموغرافية والمالية المحينة (قاعدة معطيات النشيطين والمتقاعدين المحصورة في 31 دجنبر 2015).

ويتم حساب التزامات النظام على أساس القوانين المعمول بها (القانون رقم 011.71) دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي قد تلحق هذا القانون في إطار الإصلاح المرتقب.

ويوضح البيانان التاليان الوضعية الديموغرافية لمنخرطي النظام (النشيطين والمتقاعدين) إلى غاية متم سنة 2015.

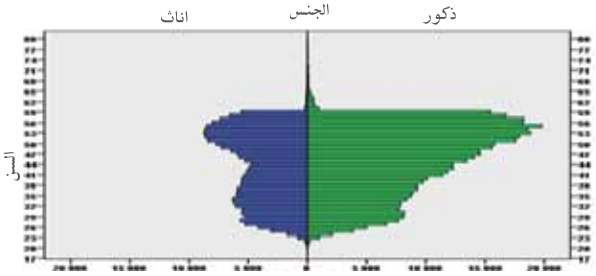

نشيطو نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2015

بعدد إجمالي للمنخرطين النشيطين يقدر ب 661.923 منهم 17.204 أستاذ للتعليم العالي (65 سنة كحد لسن التقاعد) والقضاة الذين يمكن الاحتفاظ بهم بظهير إلى غاية 66 سنة كحد أقصى، فإن البنية الديموغرافية الحالية لفئة الموظفين النشيطين المدنيين المسيرين من طرف الصندوق تسجل انحرافا في هرم الأعمار للمنخرطين المتراوحة اعمارهم بين 45 سنة و55 سنة وذلك بسبب شيخوخة الفئة النشيطة.

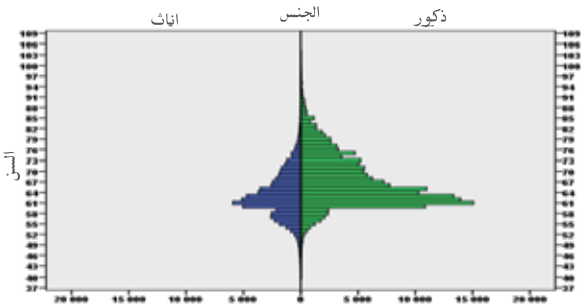

متقاعدو نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2015

يوضح هرم أعمار المتقاعدين البالغ عددهم 223.214، هيمنة المتقاعدين المتراوحة اعمارهم بين 60 و64 سنة بمعدل سن يصل إلى 66,19 سنة (63,45 سنة بالنسبة للنساء و67,22 سنة بالنسبة للرجال).

وتمثل فئة المتقاعدين المتراوحة أعمارهم بين 60 و65 سنة الفئة البارزة بنسبة 40,29 ٪ من العدد الاجمالي للمتقاعدين.

ويبلغ عدد المتقاعدين الذين يتجاوز سنهم المائة سنة 25 فردا (من جنس الذكور) منهم واحد يبلغ عمره 104 سنة.

أما المعاشات المحولة فتصرف أساسا للأرامل بنسبة 84,07 ٪ من العدد الإجمالي الذي بلغ في نهاية سنة 2015 ما يناهز 89.981.

وتمثل النسبة الباقية، أي 15,93 ٪ على التوالي عدد الأبناء الذين يستفيدون من معاش الأيتام والتعويضات العائلية (14.474 يتيم) والأرامل الرجال الذين يمثلون نسبة 1,48 ٪ من المجموع. ويبلغ معدل سن الأزواج (أغلبهم نساء) 65,48 سنة.

أما بالنسبة لعدد الأرامل النساء الائي تجاوزن 100 سنة فقد بلغ، 30 أرملة منهن واحدة تبلغ من العمر 107 سنة.

ويعتمد التقييم الإكتواري للالتزامات نظام المعاشات المدنية على نوعين من السيناريو:

1- الأول ينبني على المجموعة الشبه المغلقة : حيث يستمر المنخرطون الحاليون (نشيطون ومتقاعدون) في دفع الاشتراكات والاستفادة من المعاشات دون الأخذ بعين الاعتبار التوظيفات الحاصلة بعد السنة التي تم على أساسها الإسقاط،

2- الثاني يتأسس على المجموعة المفتوحة: ويفترض استمرار تحمل النظام للانخراطات الجديدة.

وتهم التعديلات الخاصة بالفرضيات الإكتوارية المأخوذة بعين الاعتبار، في إعداد الحصيلة الإكتوارية، نسبة ارتفاع الأجور وكذا بنية الموظفين الجدد.

إن أهم الفرضيات الاقتصادية والديمغرافية المعتمدة لإنجاز هذه الحصيلة هي كالتالي:

| الفرضيات | القيمة المأخوذة لحصيلة 2015 | القيمة المأخوذة لحصيلة 2014 |
|---|---|---|
| نسبة الزيادة في الأجور | نسبة الزيادة في الأجور حسب السن، حسب الجنس وحسب الفئة (6) | نسبة الزيادة في الأجور حسب السن، حسب الجنس وحسب الفئة (6) |
| نسبة مردودية توظيف الاحتياطيات المالية | ٪ 4,25 | ٪ 4,25 |
| نسبة التحيين | ٪ 4,25 | ٪ 4,25 |
| نسبة الزيادة في المعاشات | ٪1 | ٪1 |
| نسبة نمو النشيطين | ٪0 (تعويض المحالين على التقاعد)؛ | ٪0 (تعويض المحالين على التقاعد)؛ |
| جدول الوفيات | TD 88-90 معدل للفئة التي تجاوزت 60 سنة. | TD 88-90 معدل للفئة التي تجاوزت 60 سنة. |
| نفقات التسيير | ٪ 0,31 من الاشتراكات وللمعاشات المصروفة | ٪ 0,31 من الاشتراكات وللمعاشات المصروفة |
| التعويضات العائلية | ٪ 1,5 من المعاشات الأساسية المصروفة | ٪ 2,5 من المعاشات الأساسية المصروفة |
| معاشات الأيتام | ٪ 1,8 من المعاشات الأساسية المصروفة | ٪ 2,5 من المعاشات الأساسية المصروفة |
| الرصيد الإحتياطي | 85,21 مليار درهم | 84,67 مليار درهم |

إن جميع الفرضيات المعتمدة في سنة 2014 تم الاحتفاظ بها باستثناء حجم التعويضات العائلية ومعاشات الأيتام واللذين عرفا انخفاضا طفيفا .

## تحليل النظام في مجموعة شبه مغلقة

تبعا لهذه المقاربة التي تنبني على إنجاز الإسقاط إلى غاية نفاذ معاش آخر منخرط، فإن القيمة الحالية المحتملة للمعاشات تقدر ب 1.129,77 مليار درهم. في الوقت الذي تقدر فيه القيمة الحالية المحتملة للموارد بحوالي 178,16 مليار درهم.

بلغ الالتزام الصافي غير المغطى 866,39- مليار درهم وهو يمثل الفرق بين القيمة الحالية المحتملة للموارد مضافا إليها الاحتياطي الاجتماعي والبالغ 85,21 مليار درهم في متم سنة 2015 والقيمة الحالية المحتملة للمعاشات.

على مستوى المؤشرات الإكتوارية، يوضح الجدول أدناه أن افتراض إغلاق النظام أمام الوافدين الجدد، فإن التزامات النظام خلال 2015 والتي تتكون فقط من الحقوق المكتسبة (764,21 مليار درهم) ستكون مغطاة في حدود ٪11,15 مقابل ٪ 10,81 خلال السنة الفارطة.

إن نسبة التمويل المسبق للالتزامات الإكتوارية لنظام المعاشات المدنية تصل إلى ٪ 23,31 وتمثل النسبة بين قيمة الاحتياطي الاجتماعي والقيمة الحالية المرتقبة للموارد على القيمة الحالية المرتقبة للمعاشات.

ويمكن تلخيص الحصيلة الكتوارية للنظام في سنة 2015 كما يلي:

| بملايين الدرهم | | 2015 |
|---|---|---|
| القيمة الحالية المحتملة للنفقات [7] | | 1.129.766 |
| مجموع الحقوق المكتسبة السابقة | 764.207 | |
| مجموع الحقوق المكتسبةالحالية | 353.254 | |
| التعويضات العائلية | 12.305 | |
| القيمة الحالية المحتملة للموارد | | 178.161 |
| الاحتياطات المتوفرة | | 85.210 |
| الالتزامات الصافية بدون تغطية الرصيد [8] | | 866.395 |
| أفق ديمومة النظام (بالسنوات) | | 2022 |
| معدل التمويل المسبق [9] | | ٪ 23,31 |
| معدل تغطية التزامات النظام في 31 دجنبر 2015 (٪) [10] | | ٪ 11,15 |

6. جدول الزيادة في الأجور حسب السن والجنس وفئة الموظفين
7. القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة (الخدمات أو المساهمات) في مجموعة شبه مغلقة تمثل القيمة الحالية للتدفقات المالية المرتقبة للفئة الحالية من النشيطين والمتقاعدين
8. غير مغطى بالمساهمات المستقبلية او الاحتياطات الموجودة
9. نسبة قيمة الاحتياطي الاجتماعي والقيمة الحالية المرتقبة للمعاشات.
10 - نسبة قيمة الاحتياطي الاجتماعي على القيمة الحالية المرتقبة للالتزامات

## تحليل النظام في مجموعة مفتوحة :

يفترض هذا التحليل تعويض المحالين إلى التقاعد بمنخرطين جدد لتمويل النظام. وتؤكد الإسقاطات المالية المنجزة خلال هاته السنة أنه وفق الشروط الحالية وفي حالة عدم اتخاذ أي اجراء إصلاحي، فإن عجز النظام سيزداد تفاقما وبوتيرة سريعة خلال العشر سنوات المقبلة ليصل إلى 23 مليار في سنة 2022، وهي سنة نفاد الاحتياطات.

في سنة 2023، سيتوجب توفير مبلغ يقارب 25 مليار درهم زيادة على اشتراكات الموظفين ومساهمات الهيئات المشغلة برسم السنة المذكورة من أجل إمكانية أداء معاشات السنة.

أمام حجم العجز، وفي غياب الإصلاح، سيبلغ الرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية ما مجموعه 85 مليار درهم وهو مبلغ ضعيف لكونه سيكفي فقط لتمويل العجز الذي سيحصل في غضون الست سنوات المقبلة (أفق 2022).

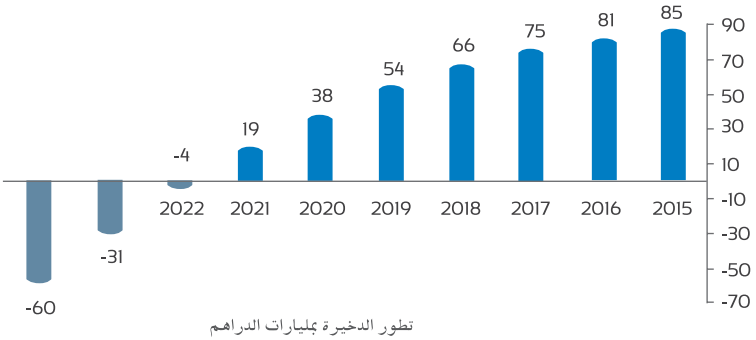

تطور الدخيرة بمليارات الدراهم

| السنوات | مقادير العجز التقني بملايير الدراهم |
|---|---|
| 2016 | ما بين 5,5- و6- |
| 2017 | ما بين 7,5 - و8- |
| 2018 | ما بين 10,5- و 11- |
| 2019 | ما بين 13,2- و 13,8- |
| 2020 | ما بين 16- و 16,5- |
| 2021 | ما بين 18,8- و 19,3- |
| 2022 | ما بين 21,8- و 22,3- |
| 2023 | ما بين 24,7- و 25,2- |
| 2024 | ما بين 27,6- و 28,1- |
| 2025 | ما بين 30,1- و 30,6- |

توضح الحصيلة الأكتوارية للنظام برسم سنة 2015 ان الالتزام الصافي غير المغطى لهذا النظام سيصل إلى 738 مليار درهم في أفق 50 سنة.

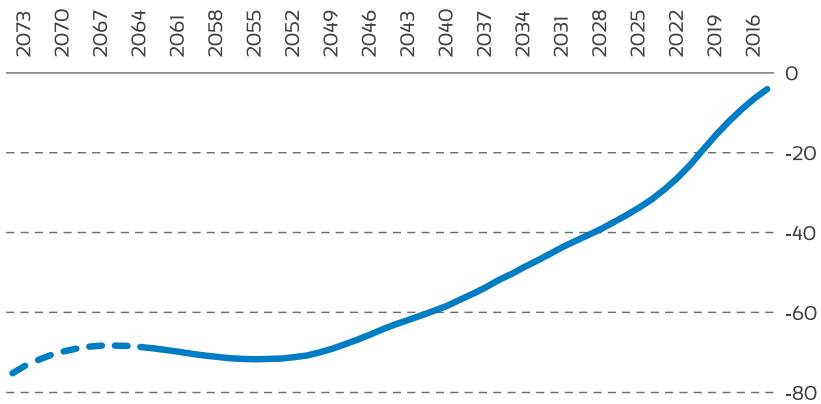

تطور العجز المالي السنوي بمليارات الدراهم

## تطبيق المقتضيات القانونية

تظهر الدراسة أن حجم الاحتياطات سيبلغ حده الأدنى القانوني في سنة 2019 والمحدد، بموجب النصوص القانونية، في سنتين من المعاشات الواجب صرفها. لذا سيتوجب رفع نسبة الاشتراكات لتصل إلى 43٪ من أجل احترام القانون المعمول به وبالتالي ضمان التوازن في افق 2028 كما يوضح ذلك البيان التالي.

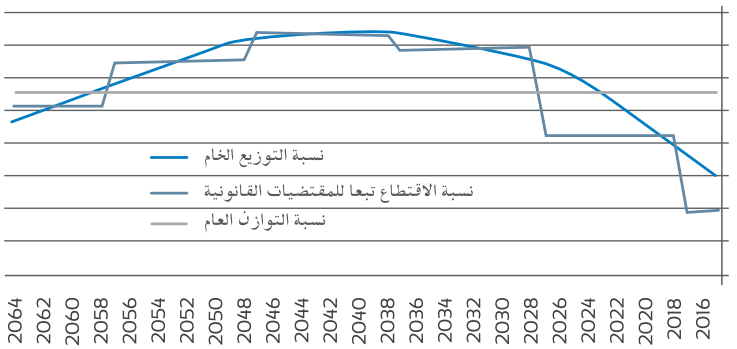


ولضمان التوازن على مدى 50 سنة، يتعين رفع نسبة الاشتراكات من 20٪ إلى 55٪ ابتداء من سنة 2016.

## اختبارات حساسية النظام

تم انجاز اختبارات لمعرفة مدى التأثير الذي قد يحدثه تغيير الفرضيات الإكتوارية على تطور النظام. ويتعلق الأمر بالفرضيتين التاليتين:

- زيادة عدد المنخرطين النشيطين (1+٪، 0٪، 1-٪)؛
- تغير نسبة توظيف الاحتياطات المالية ب أكثر أو أقل من 1٪ (3,25٪، 4,25٪، 5,25٪).

ويبين الجدول أسفله نتائج الاختبارات في أفق ديمومة النظام وعلى أساس العجز المتراكم للنظام.

| اختبار حول نسبة نمو الساكنة [1] | تاريخ أول عجز تقني/أفق ديمومة النظام | تغير العجز/ (الوضع الراهن) |
|---|---|---|
| 1٪ | 2014/2022 | +3,36٪ |
| 0٪ (في الوضع القائم) | 2014/2022 | - |
| -1٪ | 2014/2022 | -2,82٪ |
| | | |
| اختبار حول نسبة نسنة مردودية المحفظة المالية | | |
| 5,25٪ | 2014/2023 | -0,8٪ |
| 4,25٪ (في الوضع الراهن) | 2014/2022 | - |
| 3,25٪ | 2014/2022 | +0,65٪ |

1- فيما يخص اختيار نسبة ارتفاع الساكنة، التوظيف يستمر إلى سنة 2036 وتكون الاسقاطات في إطار مجموعة شبه مغلقة حتى انتهاء اداء معاش اخر منخرط تم توظيفه، نفس الشيئ بالنسبة للوضع الراهن

إن الخلاصات بخصوص تاريخ أول عجز تقني (علما انه ظهر خلال سنة 2014) وسنة نفاد الاحتياطات (ما بين سنة 2022 و2023) تبقى ثابتة كيفما كان الاختبار مقارنة مع الوضع الراهن.

إن النظام يبقى جد حساس لفرضية تغيير التوظيف. ذلك ان ارتفاع نسبة التوظيف ب 1٪ تفاقم العجز ب 3.36٪ وذلك بالرغم من فائض الاشتراكات المحصل عليها.

بالنسبة لسنوات الإسقاط الأولى، سيمكن ارتفاع عدد التوظيفات من تحسين طفيف لخزينة النظام. لكن هاته الزيادة تساهم في تفاقم العجز المالي على المدى البعيد.

وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض التوظيفات ب 1٪ يقلص موارد النظام على المدى القصير ويخفف من أهمية العجز على المدى البعيد بنسبة 2,82٪، الشيء الذي يوضح عدم تناسب مستوى المعاشات المصروفة من طرف النظام ومستوى المساهمات.

بالنسبة لحساسية الوضعية المالية للنظام للمردود المالي للاحتياطات، فإن المحاكاة المنجزة تبرز عدم تأثيرها القوي على ديمومة النظام بسبب التراجع التدريجي لأفق الاستثمارات وكذا تاريخ قرب نفاد الأرصدة الاحتياطية.

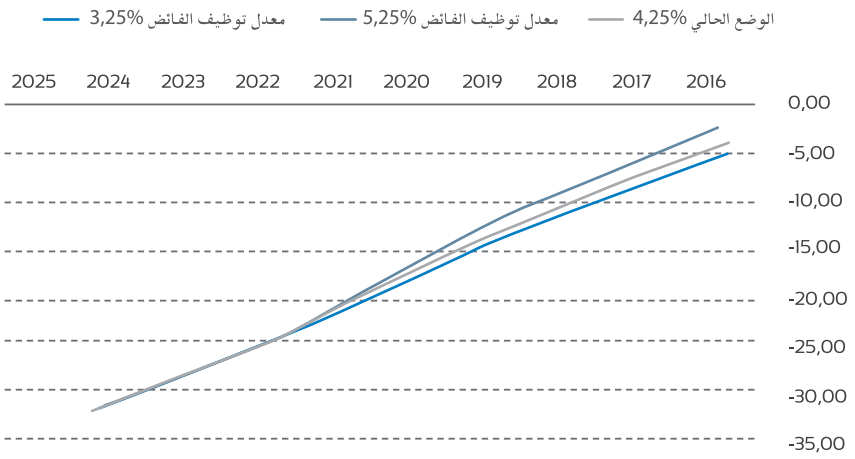


تطور العجز المالي بمليارات الدراهم

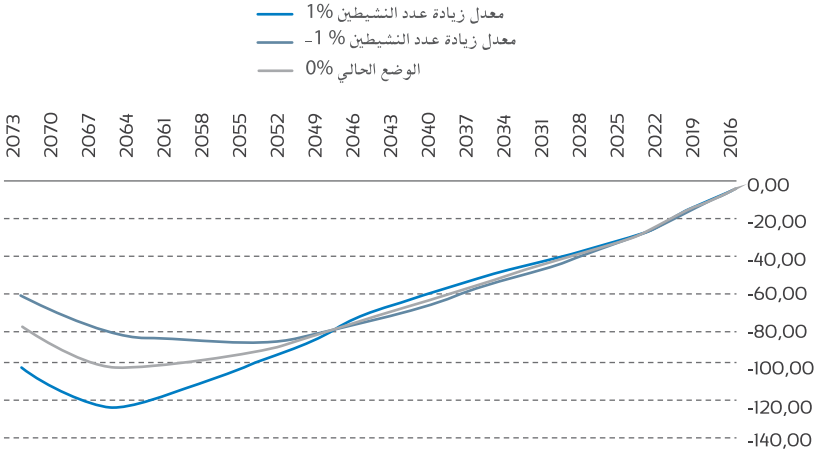


تطور العجز المالي بمليارات الدراهم

# التصديق على الأداءات المالية لنظام المعاشات المدنية

التزم الصندوق المغربي للتقاعد، منذ سنة 2011، بالتصديق على الحصيلة الأكتوارية وذلك باللجوء إلى مكتب مستقل. وخلال سنة 2014، قررت إدارة الصندوق توسيع مهمة التصديق لتشمل جميع العمليات المتعلقة بتدبير الأصول والخصوم الخاصة بالمعاشات المدنية.

وتهدف هذه المصادقة إلى توفير معلومات موثوقة ومصادق عليها حول استراتيجيات التوظيفات المالية للأرصدة المالية المصرح بها من طرف الصندوق بغية وضعها رهن اشارة صناع القرار.

إن مهمة التصديق على الإنجازات المالية تهدف إلى تقييم المنهجية المتبعة من طرف الصندوق لإنجاز الدراسة وجودة النموذج المالي لأصناف الأصول وجودة نماذج التحصيص المستعملة وكذا استراتيجيات الاستثمار المتفق عليها.

وعليه، واعتمادا على مختلف الدراسات المنجزة في نهاية سنة 2014، قام المكتب المكلف بتحليل ودراسة ثلاثة مجالات:

1. النموذج أصول –خصوم: فحص المكتب المنهجية المعتمدة من طرف الصندوق لإنجاز النموذج أصول –خصوم وكذا النتائج والمؤشرات المتعلقة بذلك ؛

2. نموذج سلوك الأسواق: قام المكتب، في هذا المجال، بفحص وتقديم مقترح بخصوص المنهجية وجودة الفرضيات المتفق عليها داخل الصندوق من أجل تقدير المردودية والمخاطر االمحتملة وكذا ملاءمة جميع أصناف الأصول ؛

3. ملاءمة استراتيجية تحصيص الأصول.

عمل المكتب على تقديم مقترح بخصوص جميع العناصر المتعلقة بهاته العملية من اجل التوصل إلى استراتيجية تحصيص الأصول (نتائج تحليل أصول – خصوم، أهداف تمويل الأرصدة الاحتياطية، فرضيات سلوك الأسواق وترشيد النماذج المستعملة من طرف الصندوق).

و عليه فقد أبدى رأيه بشأن:

- جودة نماذج التحصيص المستعملة ؛
- ملاءمة الفرضيات المالية ؛
- درجة ملاءمة استراتيجية التحصيص المحصل عليها مع الالتزامات المستقبلية للأرصدة الاحتياطية.

وهكذا قام المكتب بالمصادقة على عملية تدبير الأصول والخصوم بدون تحفظ.

# التدبير المالي لنظام المعاشات المدنية

تميز السوق المالي خلال سنة 2015، بتراجع ملحوظ في المردودية على مستوى أسعار الفائدة وكذا الصنف المتعلق بالبورصة.

كما سجل سوق السندات تراجعا في المردودية على مستوى أسعار الفائدة.

وعليه، وباستثناء استحقاقات 10 سنوات وسنتين واللتان عرفتا تحسنا في المردودية على التوالي ب 10 نقط ونقطتين، شهدت استحقاقات 15 سنة و5 سنوات و30 سنة انخفاضا ملحوظا على التوالي ب 18 نقطة و13 نقطة و8 نقط.

وعلى مستوى سوق البورصة، فإن مردودية مؤشر «مازي» لم تستفد من انخفاض النسب اختتمت السنة بانخفاض بنسبة 3,2 ٪ ب 20.601,80 نقطة

## مجالات استثمار الأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية

إن مجالات استثمار الأصول الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية محددة بقرار للوزير المكلف بالمالية رقم 1606-10 والمؤرخ في 19 ماي 2010 والذي يحدد سقف توظيف الموجودات المتوفرة بحيث يجب ان لا تقل القيم المملوكة للدولة او المضمونة من طرفها عن 50٪. كما يحدد هذا القرار في 15٪ النسبة القصوى لسندات الدين الخاصة الحاصلة على تأشيرة مجلس القيم المنقولة وفي 30٪ بالنسبة لاسهم الشركات وفي 5٪ بالنسبة للممتلكات العقارية.

ويحدد هذا القرار أيضا قواعد الاستخدام المالي حسب طبيعة الاكتتاب وذلك في حدود 10٪ من الرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية ومن مجموع السندات سواء على شكل رأسمال او ديون.

## تطور حصيلة الأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية

سجلت سنة 2015 عجزا تقنيا لنظام المعاشات المدنية بلغ 2,67 مليار درهم والذي تم تمويله بمجمل العائدات المالية المحصل عليها من الرصيد الصافي الاحتياطي للنظام والتي بلغت 2,57 مليار درهم. وقد تم تمويا الفرق من الاحتياطات المكونة.

منذ بداية تدبير المحفظة المالية من طرف الصندوق، وصل مبلغ مجموع الأرباح المحصل عليها 34,166 مليار درهم وهو مايعادل 40٪ من مجموع الاحتياطات المكونة. وفي متم دجنبر 2015، وصلت القيمة المالية للاحتياطات إلى 94,68 مليار درهم.

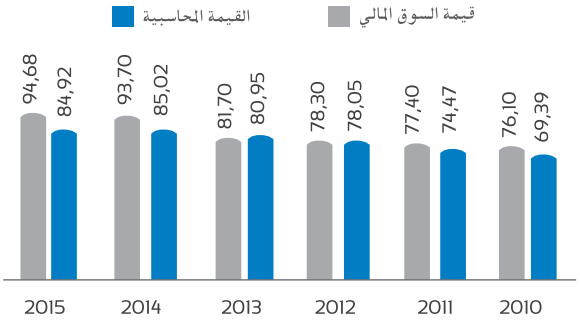

تطور القيمة المحاسبية و قيمة السوق المالي لرصيد الاحتياط بملايير الدرهم

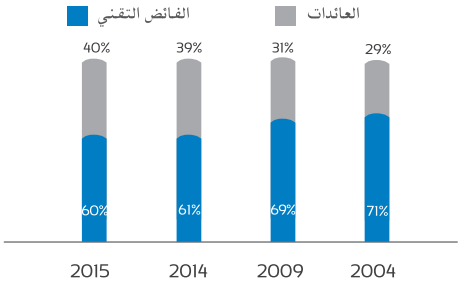

بيان تمويل الرصيد الاحتياطي

## تحصيص الأصول للأرصدة الاحتياطية للنظام

تميزت عملية تحصيص الأصول للأرصدة الاحتياطية لهذا النظام بهيمنة السندات حيث مثلت في متم سنة 2015 سندات الدين 88,8٪ (سندات الدين والنقد) والأسهم 10,3٪ من مجموع الأرصدة.

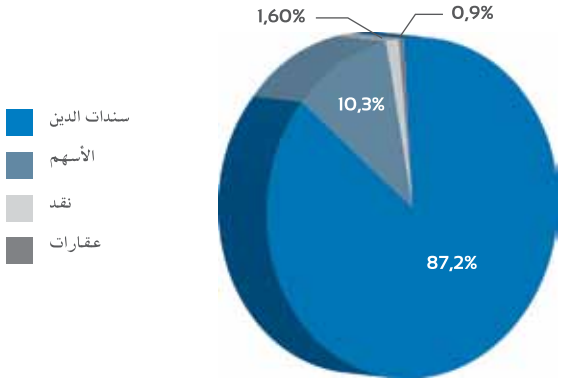


التحصيص الاستراتيجي بالقيمة المحاسبية عند نهاية 2015

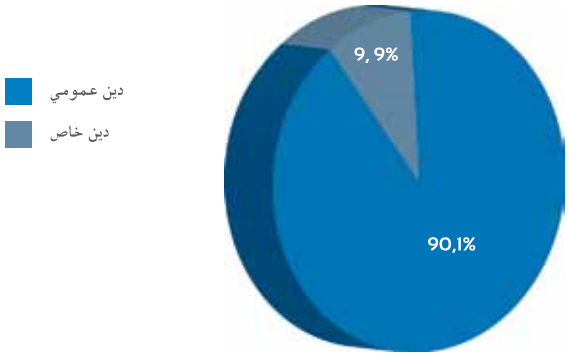


بنية السندات حسب القيمة المحاسبية عند نهاية 2015

عند نهاية سنة 2015، تميزت بنية محفظة السندات بهيمنة سندات الدولة حيث مثلت 90.1٪ مقابل 91,25٪ خلال السنة الماضية، في حين لم يمثل قطاع الدين الخاص سوى 9.9 ٪ من فئة السندات مقابل 8,75٪ خلال سنة 2014.

مثل رصيد محفظة الدين العمومي المسجل من طرف احتياطيات نظام المعاشات المدنية خلال سنة 2014، أكثر من 17.6٪ من الرصيد العام للدين الداخلي للخزينة. في حين بلغت محفظة الأسهم نسبة 8,76٪ من الرسملة العائمة لبورصة الدار البيضاء.

## التدبير المباشر والتدبير المفوض

نهج الصندوق، خلال سنة 2015، التدبير المالي المباشر للارصدة الاحتياطية وذلك بنسبة 84.1٪ من مجموع المحفظة. أما النسبة المتبقية (15,9٪) فتم تفويض تدبيرها إلى شركات مختصة من خارج المؤسسة وتمثل الأرصدة ذات التدبير الإداري والمالي والاشتراكات في صناديق الاستثمار أو في الصناديق المفتوحة (خصوصا النقدية) 8.7٪ من مجموع محفظة نظام المعاشات المدنية. أما الحصة المتبقية، أي 7,2٪ الاستثمارات في فئة السندات فتم تدبيرها إداريا.

## حصيلة التدبير المفوض

تميزت سنة 2015 بنتائج جد إيجابية، حيث عرفت الأرصدة الموظفة نتائج فاقت مؤشراتها المرجعية. اذ بلغت الاستثمارات المفوض تدبيرها ضمن صندوقين من» صنف الأسهم» ما مجموعه 1,1 مليار درهم ووصلت آداءاتهما إلى0,37+٪ في المعدل مقابل 2-٪ بالنسبة لمؤشراتها المرجعية. وهكذا ومنذ إحداث هذين الصندوقين في يوليوز 2012، فإن القيمة المضافة المنجزة بلغت 209 نقطة.

اما بالنسبة للاستثمارات في فئة السندات، فقد سجلت مبلغا قدره 3,4 مليار درهم. وفي سنة 2015، حققت الصناديق الثلاثة أداءا بمعدل 4,65٪ مقابل 3,63٪ بالنسبة للمؤشر المرجعي. وهكذا ومنذ الشروع الفعلي في الاستثمار في الصناديق الثلاثة، في نونبر 2014 يصل الفرق مقارنة مع المؤشر المرجعي إلى 106 نقطة في المتوسط.

## تطور آداءات أرصدة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2015

أنهت المحفظة المالية الإجمالية لنظام المعاشات المدنية السنة بأداء بلغ 4,03٪ مقابل 2,76٪ بالنسبة للمؤشر المرجعي، أي بزيادة 127 نقطة.

وترجع هذه الزيادة في الأداء أساسا إلى الإنجازات الإيجابية لفئة السندات والتي ساهمت بأداء سنوي بلغ 4,63٪ مقابل 3,63٪ مقارنة مع المؤشر المرجعي.

أما بالنسبة لمحفظة الأسهم المتعلقة بنظام المعاشات المدنية، فقد حققت إنجازا سنويا يقدرب 0,76-٪ مقابل 3,19-٪ علاقة بالمؤشر.

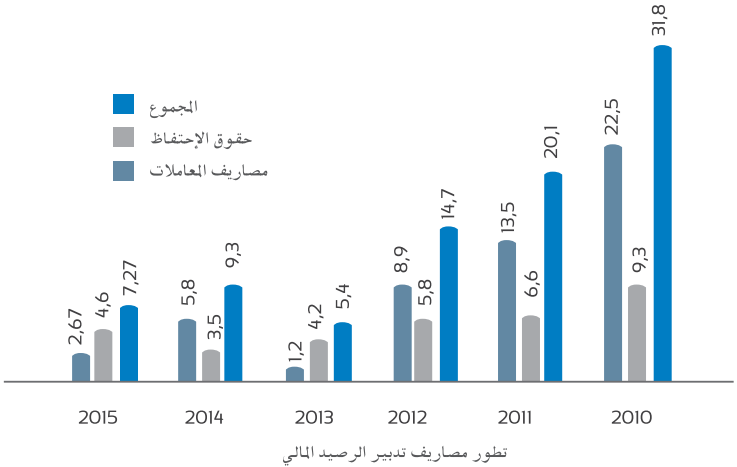


تطور مصاريف تدبير الرصيد المالي

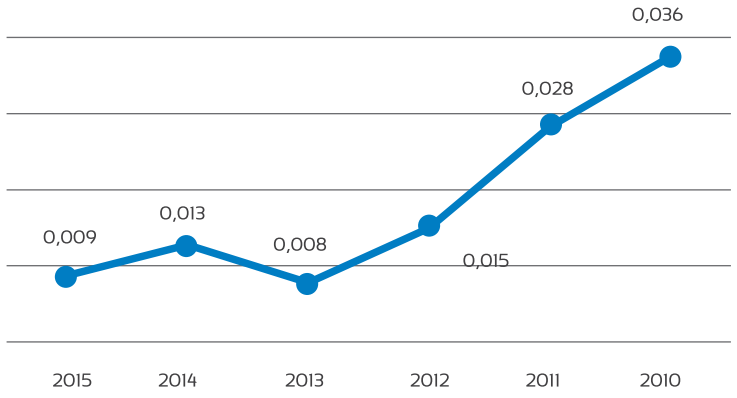


تطور نسبة نفقات تدبيرالمحفظة/المجموع الصافي للرصيد المالي

## تطور النفقات المرتبطة بتدبير الأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية

في إطار تقليص التكاليف المرتبطة بتدبير الأصول، قام الصندوق المغربي للتقاعد، منذ سنة 2010، بوضع برنامج عمل من أجل تقليص عدد المؤسسات البنكية المودع لديها هاته الأرصدة الاحتياطية إلى ثلاثة.

سجلت النفقات المرتبطة بحقوق الاحتفاظ بين سنتي 2010 و2015 تراجعا بنسبة 76,67٪ وهذا بالرغم من التطور الملحوظ للأصول.

ففي سنة 2015، بلغت النفقات المالية الخاصة بتدبير الأرصدة الاحتياطية ما مجموعه 7,42 مليون درهم، حيث بلغت النفقات الثابتة والمتمثلة في حقوق الاحتفاظ 4,64 مليون درهم. في حين وصلت النفقات المتغيرة والتي ترجع إلى تكاليف المعاملات إلى 2,67 مليون درهم.

## التصديق على الأداءات المالية لنظام المعاشات المدنية

لجأ الصندوق المغربي للتقاعد، منذ سنة 2010، إلى مكتب مختص من أجل التصديق على الأداءات المنجزة وكذا على عملية تدبير الأرصدة الاحتياطية. وتعتبر هاته المصادقة من بين الضمانات الإضافية لهيئات الحكامة وكذا المدققين الداخليين والخارجيين لجودة جهاز ومناخ المراقبة المعمول بها داخل قطب تدبير المحفظة المالية ومدى قدرة هذا الأخير على اعطاء المعلومات المالية بكامل الدقة والمصداقية.

خلال سنة 2015، قام الصندوق بالتصديق برسم سنة 2014 على الآداءات المنجزة من الرصيد الاحتياطي ومختلف فئات الأصول المكونة له.

## اختبار مقاومة محفظات الرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية

من أجل إنجاز اختبار المقاومة، اعتمد الصندوق القواعد المطبقة في قطاع التأمينات من أجل الضغط على محفظة نظام المعاشات المدنية. ويعتمد هذا التمرين على محاكاة الشروط المالية القصوى والتأكد من قدرة الأرصدة الاحتياطية على مقاومة المخاطر الناتجة عن مجموعة من السيناريوهات السلبية لتطور الأسواق المالية.

ويهدف ذلك إلى ضمان تجاوز القيمة المالية لهاته الأرصدة للقيمة المحاسبتية والتي على اساسها تعتمد التزامات النظام دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى سيولة الأصول مقارنة مع الالتزامات.

من أجل ذلك، تم اعتماد 4 سيناريوهات تتعلق بتطور الأسواق من أجل إنجاز هاته الاختبارات.

- سيناريو يتعلق بارتفاع النسب (+2٪) ؛
- سيناريو يتعلق بانخفاض الأسهم (-30٪) ؛
- سيناريو يتعلق بانخفاض قيمة العقارات (-20٪) ؛
- سيناريو مشترك (تراجع الأسواق الثلاثة في آن واحد).

### سيناريو ارتفاع النسب

في إطار السيناريو المتعلق بارتفاع النسب (+2٪)، تبقى القيمة المالية الإجمالية للرصيد الإحتياطي تفوق القيمة المحاسبتية. ومن أجل مساواة القيمتين يتوجب رفع النسبة إلى 2,06٪).

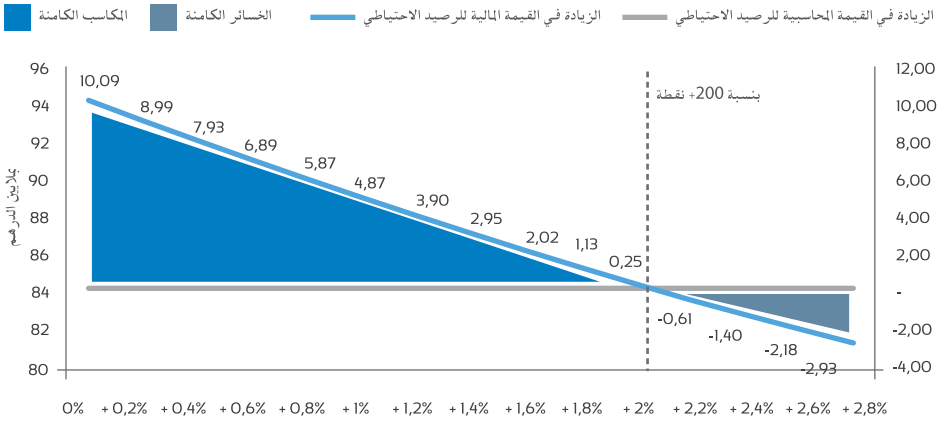


سيناريو ارتفاع النسب

### سيناريو انخفاض سوق البورصة

إن انخفاض سوق البورصة ب 30٪ يؤثر ب 3,24٪ بالنسبة للقيمة المالية الإجمالية للرصيد الاحتياطي. وبالرغم من الانخفاض بنسبة 99٪، تبقى هاته القيمة تعادل القيمة المحاسبتية للرصيد.

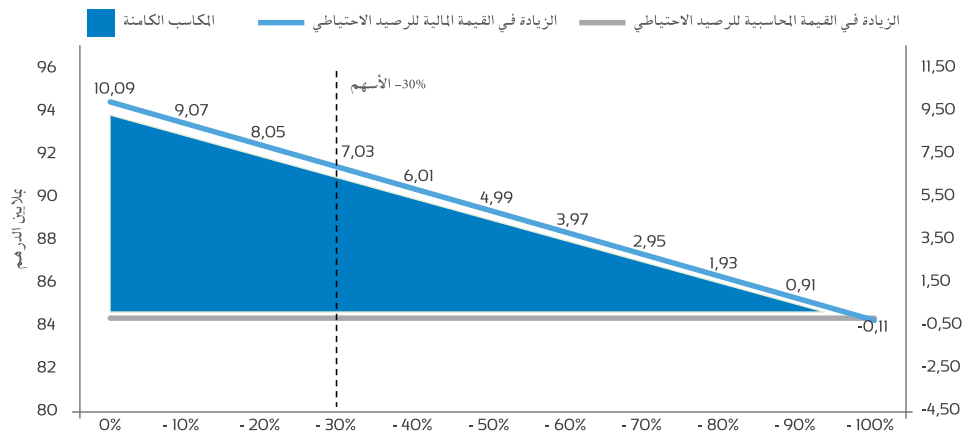


سيناريو انخفاض سوق البورصة

## سيناريو انخفاض العقارات

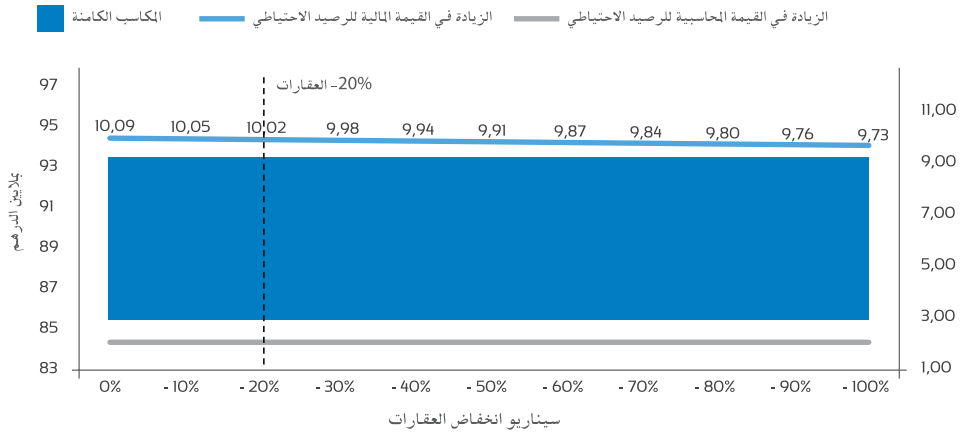


أخذا بعين الاعتبارحجم هاته الفئة والذي يعد ضعيفا نسبيا. فإن تراجعا بنسبة 20٪ لن يكون له سوى انعكاس ضعيف على القيمة المالية للرصيد الاحتياطي والتي ستظل رغم انخفاض هذه الفئة من الأصول بنسبة 100٪ أكثر من القيمة المحاسبتية للرصيد.

## السيناريو المختلط

بالنسبة لهذا السيناريو، نجد تراجعا للجزء المتعلق بالبورصة والعقار على التوالي بنسبة 30-٪ و20-٪ وهو ما يمثل تغيرا جذريا لهاتين الفئتين. وفي هاته الحالة، يمكن للرصيد الاحتياطي المقاومة في حدود نسبة قصوى تقدر ب 1,60 ٪. فبالنسبة لخطر أقصاه 2٪ يكون تأثيره على القيمة المحاسباتية بنسبة 3,4٪.

وتجدر الإشارة إلى ان هذا الاختبار لا يأخذ بعين الاعتبار مستوى سيولة الأصول مقارنة مع التزاماته. وبالرغم من ذلك يبقى التأثير المشترك للسيناريوهات الثلاثة ضعيفا، الشيء الذي يوضح حجم القوة أمام التغيرات القوية للقيمة المحاسبية للرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية وبالتالي قدرته على تلبية التزامات النظام في أفق ديمومته.

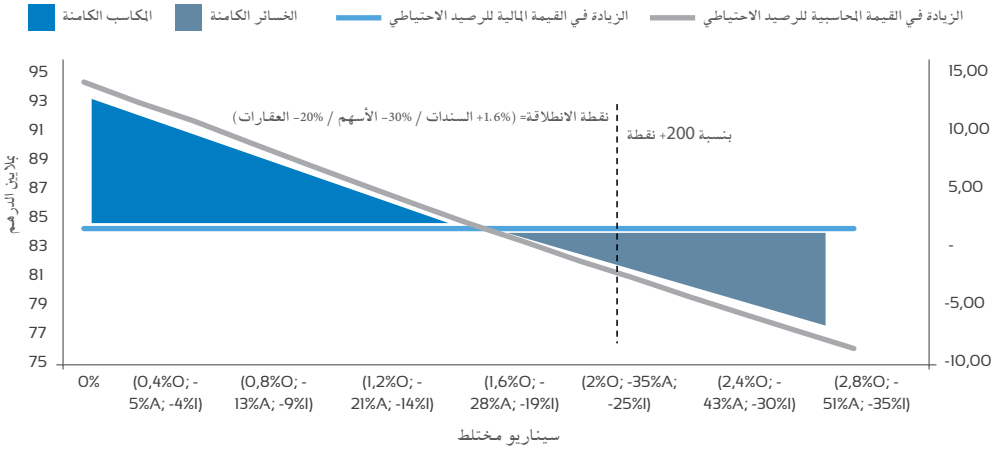

# نظام المعاشات العسكرية

## مؤشرات سنة 2015

**الاشتراكات والمساهمات:** **6.167** مليون درهم

**المعاشات المصروفة:** **7.162** مليون درهم

**المستفيدون:** **241.022**، من بينهم:

***185.849** معاش أساسي (9.603 متقاعد خلال سنة 2015)

بمعدل معاش شهري قدره:

**2.752,88** درهم[1] (بالنسبة لجميع المتقاعدين)

**5.050,23** درهم[1] (بالنسبة لمتقاعدي سنة 2015)

***55.173** معاش لفائدة ذوي الحقوق (**3.728** مستفيدخلال سنة 2015)

**المستفيدون من الحد الأدنى للمعاش : 38.112** من بينهم **18.061** معاش لفائدة ذوي الحقوق

**19** متقاعدا من الرجال (من بين المستفيدين من المعاشات الأساسية) تجاوز عمرهم المائة سنة (أكبرهم يبلغ من العمر 105 سنة).

و**17** امرأة (من بين المستفيدين من معاشات ذوي الحقوق) تجاوز عمرهن المائة سنة من بينهم مستفيدة يبلغ عمرها **107** سنة.

---

1- المبلغ الخام

نظام المعاشات العسكرية

ⵓⵏⵣⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵍⵓⵙⵏⵉⵏ ⵜⵣⵓⵓⵏⵓⵣⵏ

Régime des Pensions Militaires

# تواريخ مهمة

**غشت** 1958:

إحداث نظام المعاشات العسكرية لفائدة ضباط القوات المسلحة الملكية وأراملهم وأيتامهم.

**غشت** 1958:

إحداث معاشات الزمانة العسكرية.

**نونبر** 1963:

إحداث نظام المعاشات العسكرية لفائدة العسكريين غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية وأراملهم وأيتامهم.

**دجنبر** 1971:

توحيد نظام معاشات التقاعد على جميع العسكريين.

**ماي** 1973:

تطبيق نظام المعاشات العسكرية على رجال الصف والتأطير بالقوات المساعدة.

**يناير** 1990:

توسيع وعاء الاقتطاعات وتصفية المعاشات بإدماج نصف التعويضات النظامية القارة وزيادة 15٪ في المعاشات المصفاة قبل 1990/1/1.

**يونيو** 1997:

تصفية معاشات التقاعد على مجموع الأجرة النظامية القارة.

**يوليوز** 1999:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 500 درهم.

**يناير** 2002:

تعميم إصلاح 1997 على جميع المحالين على التقاعد قبل هذا التاريخ.

**يناير** 2003:

رفع نسبة مساهمة الدولة من 7 إلى 14 في المائة.

**يناير** 2006:

إدخال إصلاح مقياسي على نظام المعاشات العسكرية بالزيادة في نسبة اشتراكات المنخرطين من 7 إلى 10 في المائة ومساهمة الدولة من 14 إلى 20 في المائة ورفع حد سن العسكريين المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية.

- **يوليوز** 2008:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 600 درهم،

- **ماي** 2011:

الرفع من مبلغ المعاش الأدنى الى 1000 درهم،

يرتكز نظام المعاشات العسكرية على مبدإ التوزيع مع تكوين الاحتياطات واكتساب الحقوق على أساس المنافع المحددة.

# الأنشطة المتعلقة بنظام المعاشات العسكرية

## المستفيدون

في متم سنة 2015، بلغ عدد المستفيدين من نظام المعاشات العسكرية 241.022 مقابل 233.221 في سنة 2014.

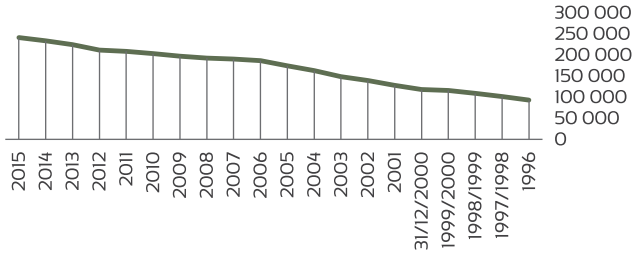


المستفيدين من المعاشات العسكرية

حسب طبيعة المعاش، عرف عدد المستفيدين من ذوي الحقوق تزايدا بين 2014 و2015 ب 4,11٪ في حين لم يرتفع عدد المستفيدين المباشرين إلا ب 3,12٪ خلال نفس السنة.

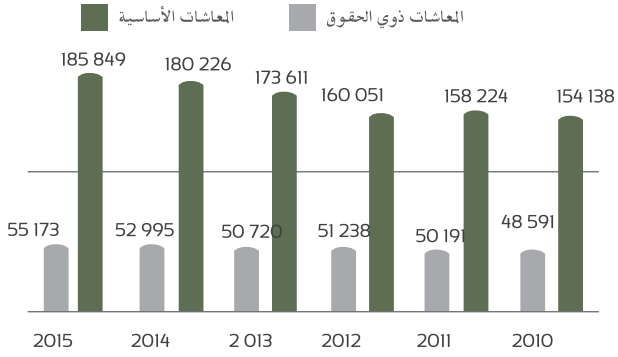


تطور المعاشات حسب فئات المستفيدين

إلى غاية 2015/12/31 :

- معاش أساسي : 185.849 متقاعد.
- معاشات الأرامل : 45.581 معاشا.
- معاشات الأيتام : 9.592 معاشا.

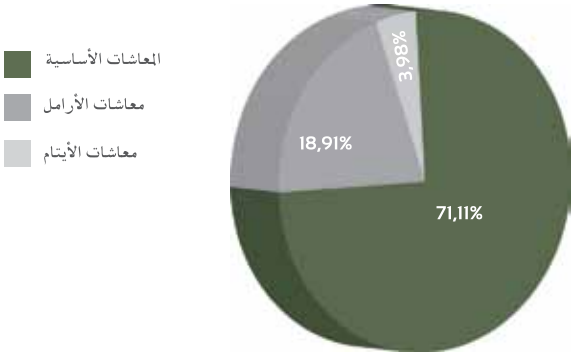


توزيع المستفيدين حسب طبيعة المعاش

## الاشتراكات والمعاشات المصروفة

انتقل المبلغ الإجمالي لاشتراكات المنخرطين ومساهمات الهيئة المشغلة سنة 2015 إلى 6.167 مليون درهم مقابل 6.044 درهم سنة 2014، أي بزيادة 2٪.

أما نفقات المعاشات فانتقلت من 6.756 مليون درهم سنة 2014 إلى 7.162 مليون درهم سنة 2015، أي بزيادة بلغت 6٪. في حين صرف الصندوق مبلغ 608،13 مليون درهم برسم التعويضات العائلية سنة 2015 مقابل 622،02 مليون درهم في سنة 2014، وهو ما يمثل انخفاضا يساوي 2،23٪.

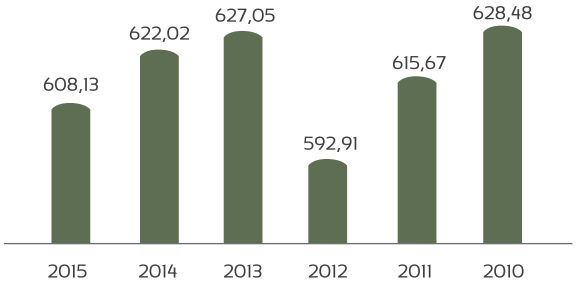

تطور مبالغ التعويضات العائلية بملايين الدرهم

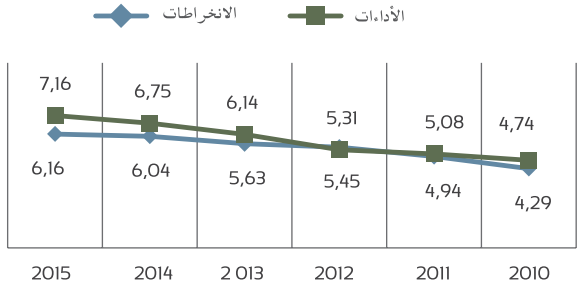

تطور مبالغ المساهمات والأداءات بملايير الدرهم

## تصفية المعاشات

بلغ عدد الملفات التي تمت معالجتها وتصفيتها سنة 2015 ما مجموعه 16.357 ملفا مقابل 13.341 ملفا سنة 2014، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 22،61 ٪.

حسب طبيعة المعالجة، سجلت التخويلات الجديدة وكذا التحويلات مقارنة مع سنة 2014 ارتفاعا على التوالي بنسبة 27٪ و5٪.

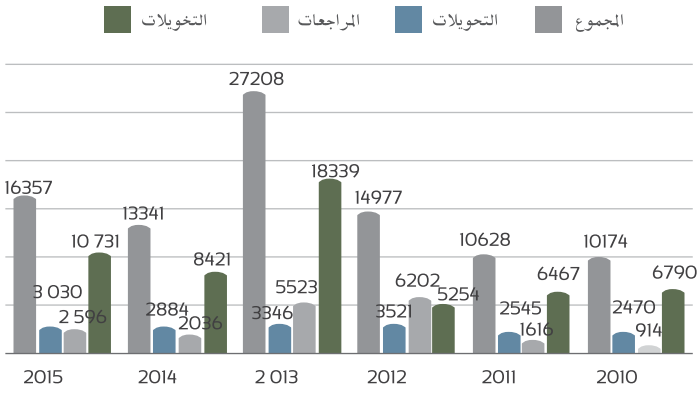

تطور الملفات المخولة حسب نوعية المعالجة

إن توزيع التخويلات الجديدة حسب سبب الحذف من الأسلاك يبرز هيمنة ملفات الإحالة على التقاعد برسم حد السن بنسبة 84،02٪ من مجموع الملفات المتوصل بها.

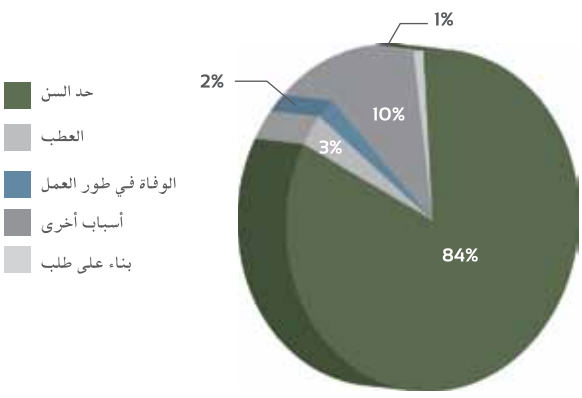

توزيع التخويلات حسب سبب الحذف من الاسلاك (2015)

وفيما يخص ملفات المحالين على التقاعد في شهر دجنبر 2015 والتي بلغ عدد الملفات المتوصل بها 5.144 ملفا فقد عمل الصندوق على صرف 5.096 منها في اول شهر فبراير 2016 وذلك بنسبة 99 ٪، أي بدون انقطاع في الدخل.

## مراقبة الحق في المعاش

في سنة 2015، شملت عملية مراقبة الحق في المعاش 47.009 مستفيد من نظام المعاشات العسكرية، أي بزيادة بلغت 117٪ مقارنة مع سنة 2014 من بينهم 26.528 برسم مراقبة الحياة و15.130 من اجل مراقبة عدم الزواج. أما عملية مراقبة التمدرس فقد خصت 5.351 تلميذ.

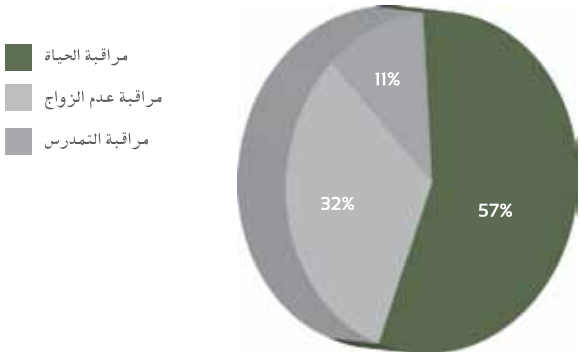


توزيع المستفيدين حسب نوع المراقبة

## أنشطة أخرى

قام الصندوق بإنجاز أنشطة أخرى تهم المعاشات العسكرية منها على الخصوص :

- معالجة 149 ملف يتعلق بتصحيح الخدمات ؛
- معالجة ملفات إرجاع الاقتطاعات برسم التقاعد لفائدة 162 منخرط؛
- تسجيل 4.464 طلب يتعلق بالاستفادة من التعويضات العائلية.

# الحصيلة الإكتوارية لنظام المعاشات العسكرية

كما هو الشأن بالنسبة لنظام المعاشات المدنية أنجزت مصالح الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2015 الحصيلة الإكتوارية لنظام المعاشات العسكرية.

وتستعرض هذه الحصيلة الوضعية المالية للنظام عند نهاية السنة المالية 2015 بالاعتماد على معطيات الساكنة المشمولة بهذا النظام المحصورة في 31 دجنبر 2015.

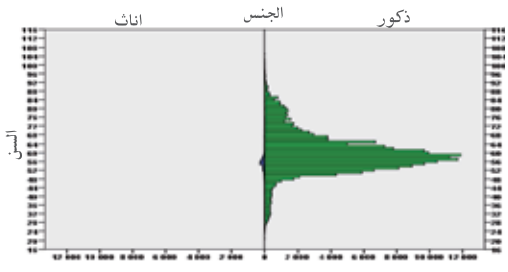

متقاعدو نظام المعاشات العسكرية برسم سنة 2015

ويبين الرسم أعلاه هرم أعمار متقاعدي النظام عند نهاية 2015.

يكشف هرم أعمار المتقاعدين البالغ عددهم 185.849 هيمنة المتقاعدين ذوي البنية العمرية بين 48 و64 سنة، بمعدل سن محدد في 59,66 سنة (55,45 بالنسبة للنساء و59,79 بالنسبة للرجال). ويبلغ عدد المتقاعدين الذين يتجاوز سنهم المائة 19 مستفيدا وكلهم رجال منهم واحد يبلغ عمره 105 سنة.

تمثل المعاشات المحولة لفائدة الأرامل نسبة 82,61٪ من مجموع المعاشات المحولة لذوي الحقوق البالغ مجموعها 55.173 معاشا عند نهاية 2015، أما النسبة المتبقية (17,39٪) فتتوزع بين معاشات الأيتام (9,689 يتيم) ومعاشات الأرامل الذكور بنسبة 0,05٪ من المجموع. يبلغ متوسط عمر الأرامل (اغلبهم نساء) 61,42 سنة، منهم 17 تفوق أعمارهن 100 سنة (كلهم نساء) واحدة منهن يصل عمرها 107 سنة.

## تحليل النظام في مجموعة مفتوحة

في إطار التدبير العادي للنظام يتكفل هذا الأخير بتغطية المنخرطين الجدد. فهذه الفرضية تقتضي تعويض مناصب المحالين على التقاعد لضمان استقرار أعداد المنخرطين طيلة مدة الإسقاطات.

ومما تجب الإشارة إليه أن نظام المعاشات العسكرية يشكو من اختلال مالي هيكلي مزمن، حيث بينت الدراسات المالية المنجزة أن عجزه المالي في تفاقم مستمر طيلة فترة الإسقاطات كما يوضح ذلك الرسم التالي :

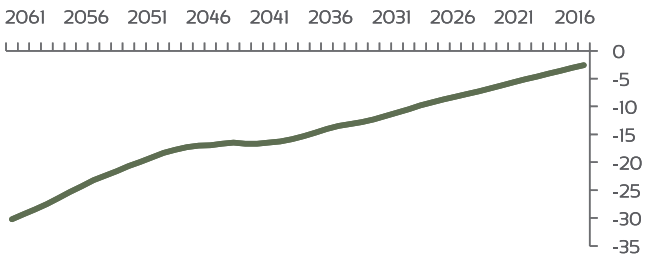

تطور العجز السنوي بملايير الدرهم

إن نفقات النظام ترتفع بوتيرة أكثر من سرعة الموارد (بمعدل 3,59٪ سنويا بالنسبة للنفقات مقابل 2,39٪ بالنسبة للموارد. وعليه، فإن نسبة تغطية الإشتراكات للمعاشات المصروفة ستستمر في الانخفاض بشكل حاد، حيث من المتوقع ان تقل عن نسبة 50٪ ابتداء من سنة 2025.

# التدبير المالي لنظام المعاشات العسكرية

إن التدبير الجيد للأموال المتوفرة أفضى إلى تحقيق عائد مالي بلغ 2,3 مليون درهم، مما مكن من تخفيض التسبيقات المدفوعة من طرف الدولة والتي وصلت سنة 2015 إلى 3,1 مليون درهم.

ويجب التذكير أنه منذ سنة 2005 تتحمل الدولة الفرق بين مداخيل النظام ونفقاته.

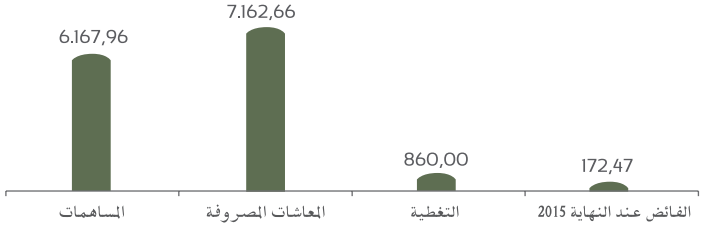

وضعية تدفقات خزينة النظام خلال سنة 2015 بملايين الدرهم

# نظام التقاعد الاختياري "التكميلي"

**يناير** 2005: تم إحداث نظام التقاعد التكميلي الاختياري «التكميلي»

## مؤشرات 2015

**المنخرطون:** **2.309** من بينهم **154** منخرط جديد خلال سنة 2015.

الاشتراكات: **18,10** مليون درهم، أي بمعدل شهري للاشتراك قدره **1.087** درهم لكل منخرط.

**المعاشات المصروفة:** **0,66** مليون درهم.

**الاسترداد** **6,34** مليون درهم.

نسبة المردودية المحققة في سنة 2015: **8,55 %.**

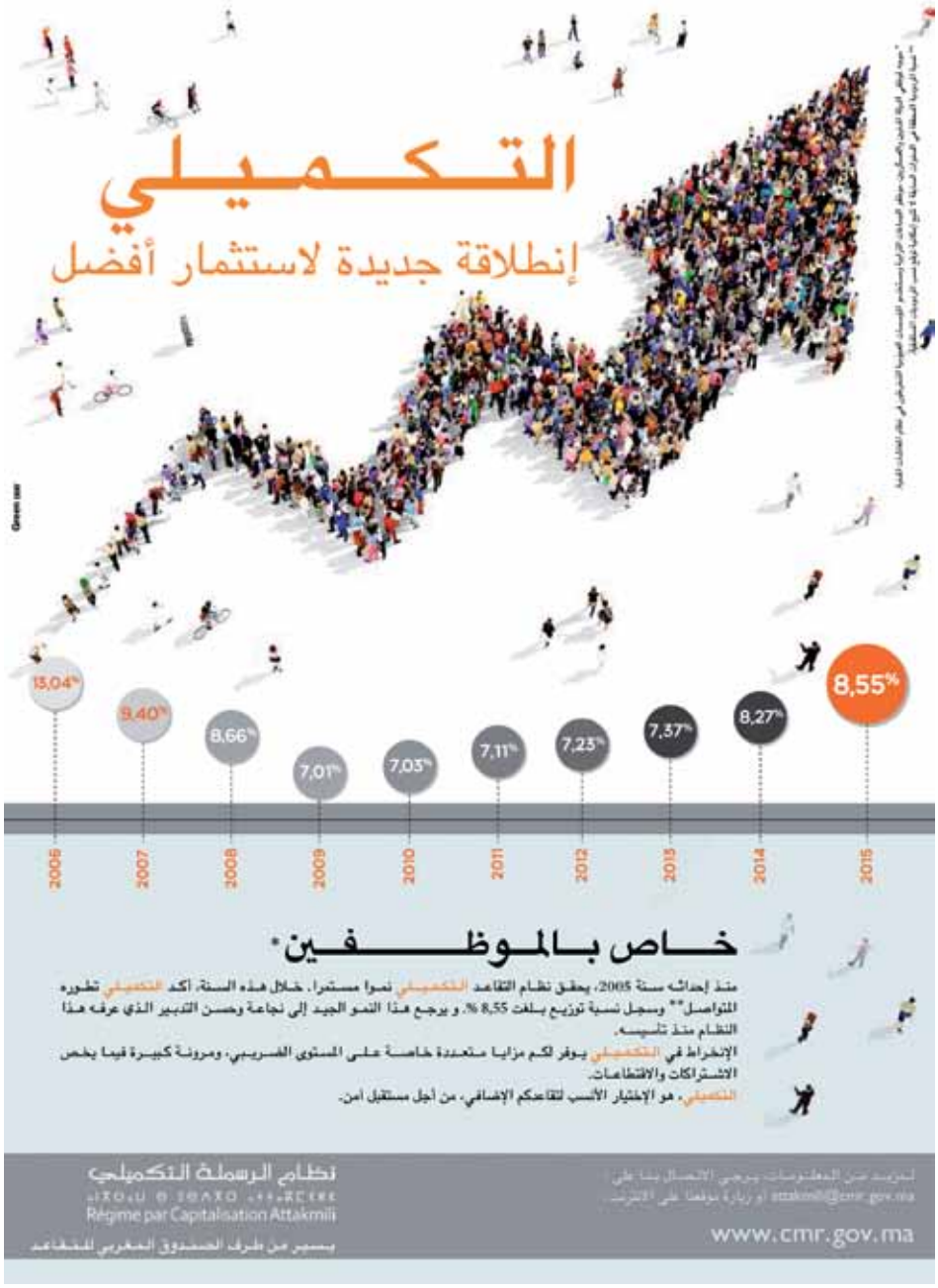

# نظام الرسملة التكميلي

ⴰⵏⴰⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⵓⵙⵎⵉⵔⵉⵏ ⵜⴰⵜⵜⴰⴽⵎⵉⵍⵉⵜ

Régime par Capitalisation Attakmili

يعتمد تمويل نظام التقاعد التكميلي على مبدأ الرسملة (وترتكز طريقة هذا التمويل على منطق التراكم والادخار، حيث إن الاشتراكات المدفوعة بصفة فردية أو جماعية تغذي حساب أو رصيد إستثمار. وتضاف العائدات المالية المحصل عليها إلى الرأسمال المكون ويمكن صرفها لفائدة المستفيدين على شكل رأسمال او إيراد.

إن طريقة اكتساب وتدبير الحقوق المعاشية للنظام تعتمد على مبدإ الاشتراكات المحددة وينحصر الالتزام في هذا النظام على مستوى الاشتراكات فقط. أما بالنسبة لمبلغ التقاعد الذي يمكن الحصول عليه فيرتبط بحجم الاشتراكات وما تدره من عائدات متراكمة خلال مرحلة المساهمة في النظام.

# الأنشطة المتعلقة بنظام " التكميلي"

## المنخرطون في نظام التقاعد التكميلي

وصل عدد المنخرطين في نظام التقاعد التكميلي عند متم سنة 2015 إلى 2.309 مشترك، أي بزيادة 7,15٪ مقارنة مع سنة 2014. ومنذ العمل بنظام التقاعد التكميلي في سنة 2006، عرف عدد منخرطيه زيادة سنوية بمعدل 24٪.

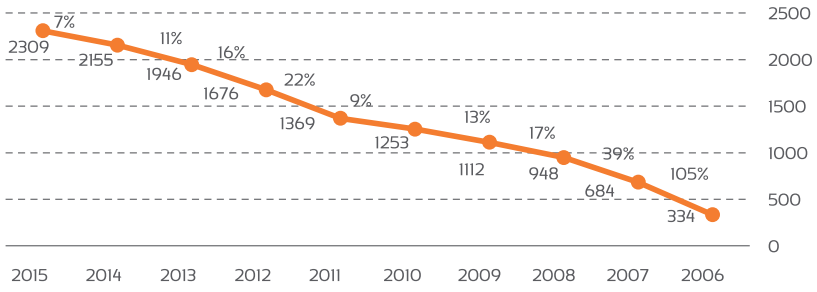


تطور عدد المنخرطين

## الاشتراكات والمعاشات المصروفة

انتقل مبلغ الاشتراكات من 18,43 مليون درهم في السنة الماضية إلى 18,1 مليون درهم سنة 2015. وهكذا، ومنذ إحداث هذا النظام، عرف حجم الاشتراكات ارتفاعا سنويا قدره 41٪. هذا وتوصل الصندوق، خلال هاته السنة، ب 41 طلبا لتغيير مقدار واجب الاشتراك و70 طلبا لتوقيف أداء الاقتطاعات و44 طلبا بأداء دفعات استثنائية.

في حين عالجت مصالح الصندوق 91 طلبا بخصوص استرجاع الحقوق المكونة والإيرادات ترتب عنها صرف مبلغ 7 ملايين درهم.

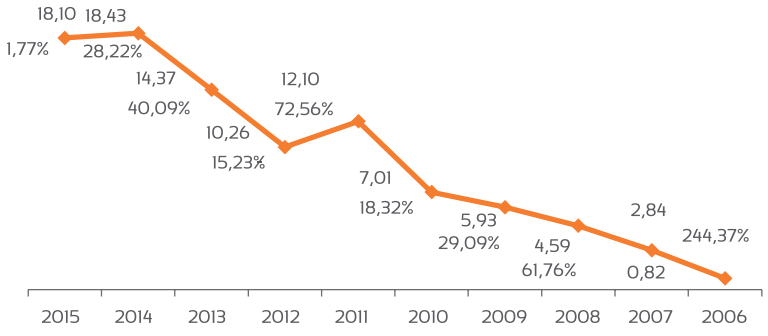


التطور السنوي للمساهمات بملايين الدرهم

## تطور النفقات المرتبطة بتدبير الأرصدة الاحتياطية لنظام التقاعد التكميلي

ارتفعت النفقات التقنية المرتبطة بتدبير النظام إلى 908,67 ألف درهم مقابل 767,95 ألف درهم في2014، وتخص النفقات المرتبطة بالتدبير الإداري الواجب أداؤه للصندوق من طرف النظام والتي بلغت 879,84 ألف درهم في سنة 2015 مقابل 731,40 ألف درهم في سنة 2014. وتصرف هاته النفقات التي تبلغ 1 ٪ من الأرصدة الاحتياطية للنظام.

# التدبير المالي لنظام التكميلي

تم تدبير أرصدة نظام التقاعد التكميلي برسم سنة 2015 وفق خلاصات الدراسات السنوية (أصول/خصوم) المنجزة في بداية السنة. وقد تمت ملاءمة استراتيجية الاستثمار مع ارتفاع معدل تذبذب أسواق الأسهم والسندات خلال هاته السنة.

## مجالات استثمار الأرصدة الاحتياطية للتكميلي

إن مجالات استثمار الأرصدة الاحتياطية لنظام التقاعد التكميلي محددة بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 10-1606 المؤرخ في 19 ماي 2010 والذي يحدد سقف توظيف الموجودات المتوفرة بحيث يجب ان لا تقل قيم الدولة أو المضمونة من طرفها عن 50٪. كما يحدد هذا القرار في 15٪ النسبة القصوى لسندات الدين الخاصة الحاصلة على تأشيرة مجلس القيم المنقولة وفي 30٪ بالنسبة لاسهم الشركات وفي 5٪ بالنسبة للممتلكات العقارية.

ويحدد هذا القرار ايضا قواعد الاستخدام المالي حسب طبيعة الاكتتاب وذلك في حدود 10٪ من الرصيد الاحتياطي للنظام ومن مجموع السندات سواء على شكل رأسمال او ديون.

## تطور الأرصدة الاحتياطية للتكميلي

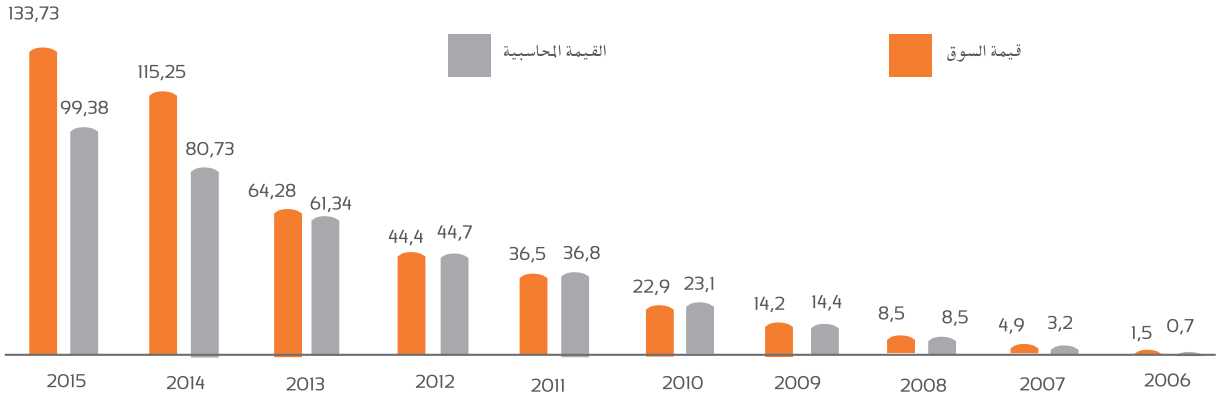


تطور الرصيد الاحتياطي حسب القيمة المحاسبية وقيمة السوق بملايين الدرهم

خلال سنة 2015 ارتفع الرصيد المحاسباتي الصافي للأرصدة الاحتياطية للتكميلي إلى 102,36 مليون درهم بعد أن كان 82,3 مليون درهم في سنة 2014 أي بزيادة بلغت نسبتها 24,37٪.

ويرجع هذا الارتفاع إلى مساهمة العائدات المالية الناتجة عن تدبير المحفظة المالية للنظام (8,2 مليون درهم).

وهكذا، ومنذ بدء العمل بالنظام في سنة 2006، فقد مكن تدبير الأرصدة الاحتياطية من تحصيل ما مجموعه 24,6 مليون درهم وهوما يمثل تقريبا 24٪ من مجموع الأرصدة المكونة في متم سنة 2015 وبلغ حجم المعاملات حسب القيمة المتداولة 133 مليون درهم.

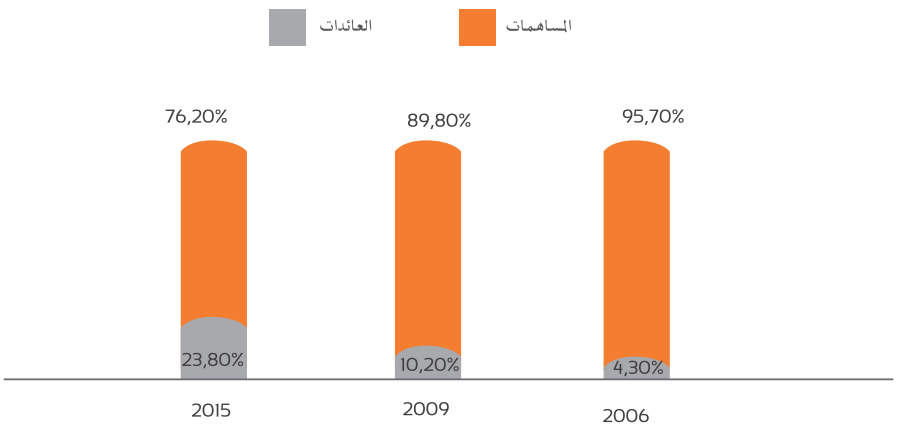


بنية تمويل الرصيد الاحتياطي

# الإنجازات المحاسبية للأرصدة الاحتياطية للنظام

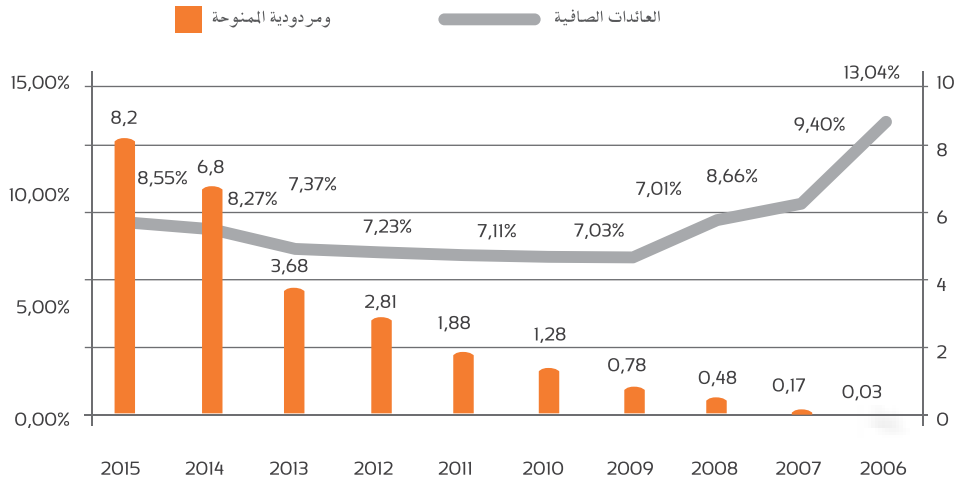


تطور العائدات بملايين الدرهم ومردودية النظام

في سنة 2015، مكن التدبير المالي للأرصدة الاحتياطية من تحقيق مدخول إجمالي صافي قدره 8,2 مليون درهم مقابل 6,8 مليون درهم في 2014، أي بزيادة قاربت نسبتها 20,58٪.

وقد مكنت المداخيل المحصل عليها في هاته السنة من تحقيق نسبة إعادة تقييم الاشتراكات بلغت 8,55٪ صافية من مصاريف التدبير.

## تحصيص أصول الأرصدة الاحتياطية للتكميلي

نظرا لحجم أصول الأرصدة الاحتياطية للتكميلي من جهة وأهداف توظيف الأرصدة من جهة أخرى، تبنى الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2015 استراتيجية نفعية ونشيطة لاستثمار هذه الأرصدة سواء فيما يتعلق بصنف السندات أو سوق البورصة.

فيما يخص تحصيص الأصول، فقد أنهت المحفظة المالية السنة بتوظيف الحصة المهمة من الاحتياطي في قيم الدولة وذلك بما يعادل نسبة 98,6٪. أما بالنسبة للأسهم والسندات الخاصة، فقد مثلت على التوالي 0,76٪ و0,6٪ في متم سنة 2015.

## تطور إنجازات نظام التكميلي برسم سنة 2015

في مجال الإنجازات المالية، حققت الأرصدة خلال سنة 2015 آداء بلغ 6,71٪ مقابل 2,55٪ بالنسبة للمؤشر المرجعي. ويرجع هذا الفرق الإيجابي المهم إلى محفظة السندات والتي ساهمت ب 312 نقطة و 104 نقطة بالنسبة لأسهم الرأسمال.

وحسب فئات الأصول، بلغ آداء محفظة السندات 6,49٪ مقابل 3,98٪ بالنسبة للمؤشر المرجعي. أما بالنسبة لمحفظة الأسهم، فقد سجلت أداء بنسبة 21,13٪ مقابل 3,19-٪ بالنسبة للمؤشر المرجعي.

## التصديق على الإنجازات المالية لنظام التكميلي

في إطار التصديق على عمليات تدبير الأرصدة الاحتياطية، لجأ الصندوق المغربي للتقاعد خلال هاته السنة، وللمرة الأولى، إلى التصديق على أداءات نظام التكميلي برسم السنة المالية 2014.

# اختبار مقاومة محفظات الرصيد الاحتياطي لنظام التكميلي

من أجل إنجاز اختبار المقاومة، اعتمد الصندوق نفس القواعد المطبقة في قطاع التأمينات من اجل الضغط على محفظة نظام التقاعد الاختياري «التكميلي».

ويعتمد هذا التمرين على محاكاة الشروط المالية القصوى والتأكد من قدرة الأرصدة الاحتياطية على مقاومة المخاطر الناتجة عن مجموعة من السيناريوهات السلبية لتطور الأسواق المالية.

ويهدف ذلك إلى ضمان تجاوز القيمة المالية لهاته الأرصدة للقيمة المحاسبتية والتي على اساسها تعتمد التزامات النظام دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى سيولة الأصول مقارنة مع الالتزامات.

في متم سنة 2015 جل الرصيد الاحتياطي لنظام التكميلي تم استثماره في فئة السندات (99٪). لذلك، فإن اختبار المقاومة سيقتصر على تدهور سوق السندات: سيناريو ارتفاع النسب (2+٪).

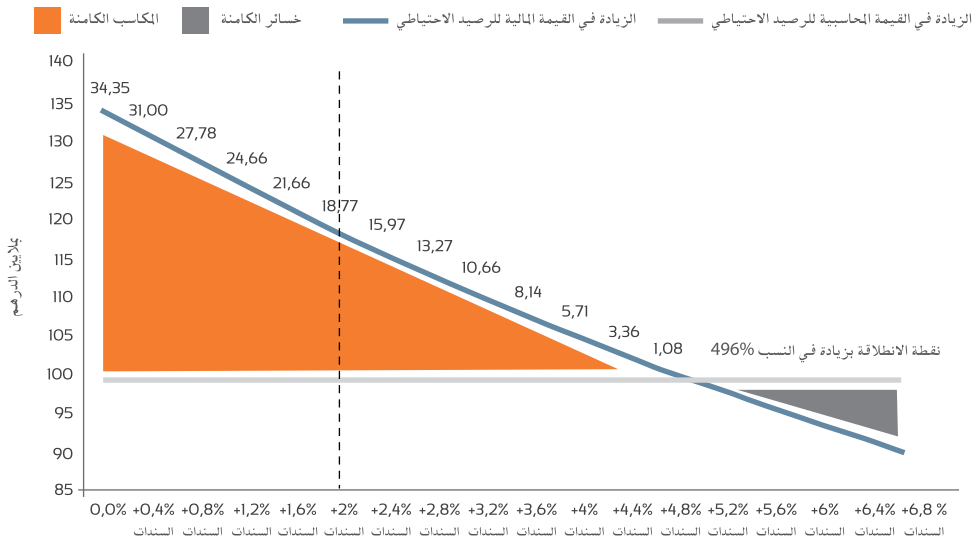


في إطار السيناريو المتعلق بارتفاع النسب (2+٪)، تبقى القيمة المالية الإجمالية للرصيد الإحتياطي تفوق القيمة المحاسبتية. ومن اجل مساواة القيمتين يتوجب رفع النسبة إلى 4,96٪ أي ما يعادل مرتين ونصف النسبة المعتمدة في سيناريو الضغط المفرط.

ويوضح هذا الاختبار قوة الرصيد أمام التغيرات القوية للأسواق المالية وبالتالي قدرته على تلبية التزاماته.

# تدبير الخدمات لحساب الغير

## المؤشرات

**المستفيدون :** 114.219

- **معاشات الزمانة (المدنية والعسكرية) :** 80.161
- **منح ومعاشات المقاومة :** 31.588
- **الأنظمة غير المساهمة الأخرى :** 2.470

**المبالغ المصروفة :** 1.184 مليون درهم

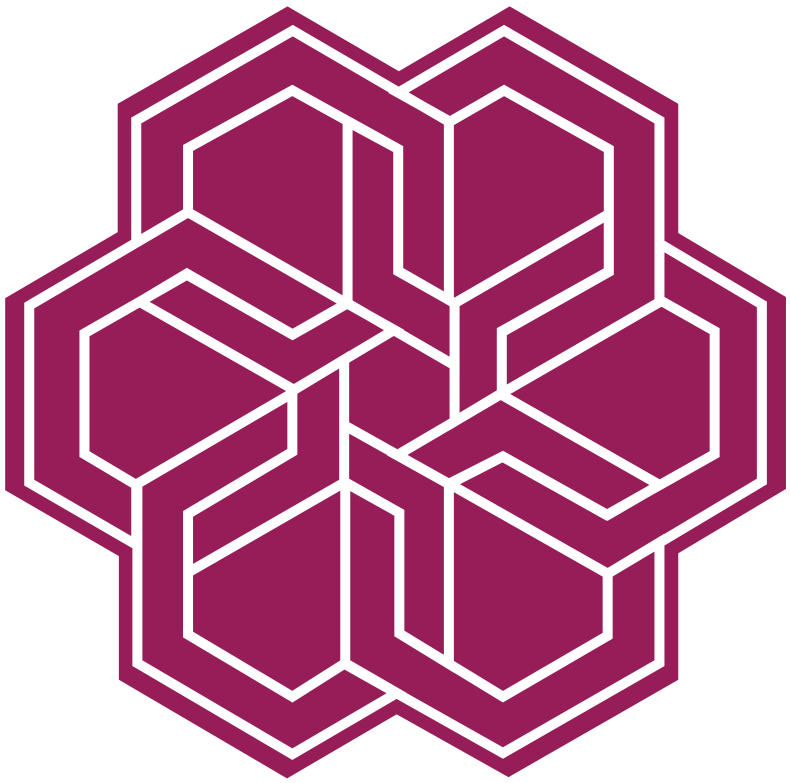

# خدمات لحساب الغير

ⵜⴻⵖⵉⵣⵎⴰⵏ ⴻⵙⵓⵙⵏⴰⵏ ⴻⵏⴻⵍⵍⵉ ⵏ ⵓⴻⵔⵔⴰⴼ

Prestations pour Compte de Tiers

# الأحداث البارزة

**فاتح غشت** 1958:

الظهير المحدث بموجبه نظام معاشات لفائدة ضباط القوات المسلحة الملكية وقدماء جنود المنطقة الخليفية وكذا قدماء المقاومين المصابين بعاهات.

**فاتح غشت** 1958:

الظهير رقم 1.58.117 لفاتح غشت 1958 المتعلق بإحداث معاشات الزمانة العسكرية.

تحويل أصول وخصوم الصناديق المنحلة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد :

- صندوق الإدخار المغربي في 01 يناير 1958 ؛
- صندوق معاشات منطقة الشمال في 31 دجنبر 1958 ؛
- الصندوق العسكري للمعاشات في 24 نونبر 1964 ؛
- الصندوق الخاص للمعاشات في 30 يوليوز 1970 ؛
- الصندوق المغربي للإيرادات العمرية في فاتح أكتوبر 1976.

30 **دجنبر** 1971:

القانون رقم 71-011 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

**الأحداث البارزة لسنة** 2015:

مراجعة معاشات قدماء المقاومين وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 62.14 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.15.30 ل 12مارس 2015 المتعلق برفع قيمة النقطة التي على أساسها تتم عملية حساب معاشات الزمانة الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم.

# تدبير الخدمات لحساب الدولة

يسير الصندوق المغربي للتقاعد أنظمة غير مساهمة لحساب الدولة. ويتعلق الأمر على الخصوص بمعاشات الزمانة المدنية والعسكرية وكذا معاشات ومنح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأيضا بعض الأنظمة التي هي في طور الانتهاء.

## المستفيدون

انتقل عدد المستفيدين من معاشات الأنظمة غير المساهمة من 115.813 في سنة 2014 إلى 114.219 في سنة 2015 أي بانخفاض بنسبة 1,38٪.

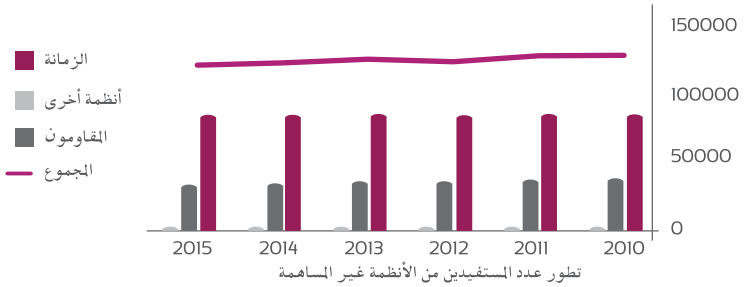

تطور عدد المستفيدين من الأنظمة غير المساهمة

## معاشات الزمانة

بلغ عدد ملفات معاش الزمانة التي تمت تصفيتها خلال سنة 2015 ما مجموعه 2.235 ملفا مقابل 1.880 ملفا في سنة 2014، أي بارتفاع بلغت نسبته 18,88 ٪ مقارنة مع سنة 2014.

وقد توزعت هذه الملفات بين تخويلات جديدة 1.184، وهو ما يمثل نسبة 52,98٪ من مجموع الملفات المعالجة، فيما همت المراجعات والتحويلات على التوالي 208 و843 ملفا بما نسبته 9,31 ٪ و37,72 ٪.

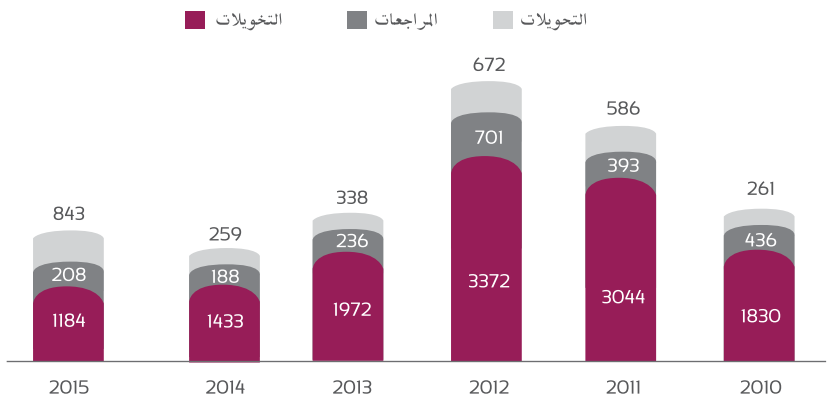

تطور المعاشات العطب المخولة حسب نوعية المعالجة

## معاشات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

بالإضافة إلى معاشات الزمانة المدنية والعسكرية والتي يتحملها المشغل وحده، فإن الصندوق المغربي للتقاعد يسهر طبقا لمقتضيات القانون رقم 95 - 43، على تسيير المعاشات والمنح المخولة للمقاومين.

وعليه، فقد بلغ العدد الإجمالي لمعاشات ومنح المقاومين المصفاة سنة 2015 ما مجموعه 6.355 ملفا مقابل 1.034 ملفا سنة 2014، منها 5.802 ملفا يخص معاش العطب و553 يهم التعويض الإجمالي.

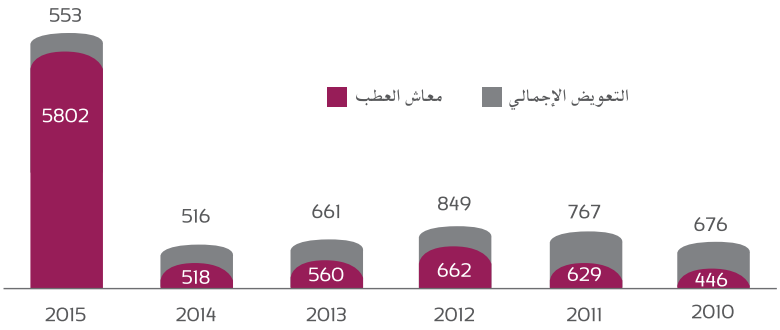

تطور عدد المعاشات والمنح المخولة للمقاومين

ويرجع ارتفاع عدد الملفات المصفاة إلى مراجعة هاته المعاشات وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 62.14 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.15.30 ل 12 مارس 2015 الذي بموجبه تم رفع قيمة النقطة التي على أساسها تتم عملية حساب معاشات الزمانة الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم.

## التعويضات العائلية الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات العائلية المصروفة سنة 2015 لفائدة قدماء المقاومين ما مجموعه 10,74 مليون درهم مقابل 10,89 مليون درهم في سنة 2014، أي بانخفاض نسبته 1,37٪ مقارنة مع السنة الماضية.

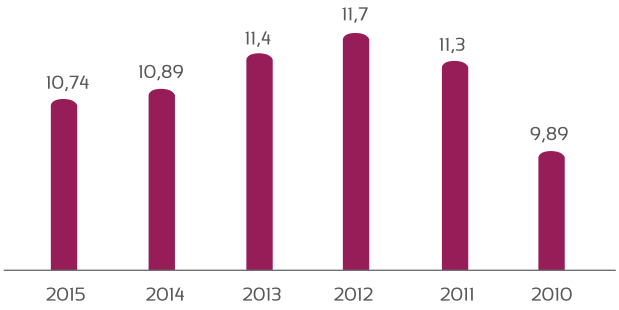


تطور مبالغ التعويضات العائلية بملايين الدرهم

## أنظمة في طور الانتهاء

بالنسبة للأنظمة الأخرى غير المساهمة والتي توجد في طور الانتهاء، فإن عدد الملفات التي تمت تصفيتها سنة 2015 بلغ 13 ملفا مقابل 9 ملفات خلال السنة الماضية. وبهذا، بلغ عدد المستفيدين من هاته الأنظمة ما مجموعه 2.470 ويمثل عدد المستفيدين من الأنظمة الثلاثة التالية : المنح الخاصة والإعانات المتجددة والإيرادات الجزافية، نسبة 80٪ من الأنظمة المذكورة.

## مراقبة الحق في المعاش برسم الأنظمة غير المساهمة

قامت مصالح الصندوق خلال سنة 2015، بعملية مراقبة الحق في المعاش خصت 25.077 مستفيد (بزيادة 2٪ مقارنة مع سنة 2014) موزعة بين 6.972 بالنسبة لمراقبة الحياة و2.201 لمراقبة عدم الزواج. أما بالنسبة لمراقبة الدخل والتمدرس، فقد استهدفت العملية على التوالي 12.672 مستفيد و3.232 تلميذ يتيم.

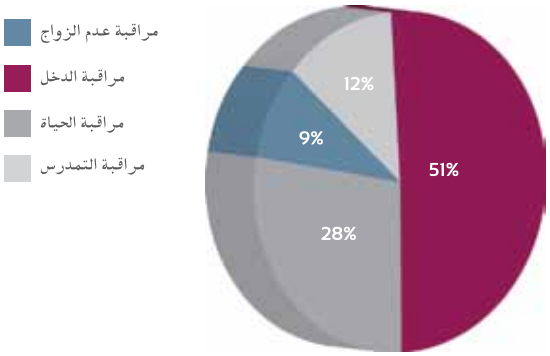


توزيع المستفيدين حسب نوع المراقبة

## تدبير خزينة الأنظمة غير المساهمة

مكنت عملية تدبير خزينة التدفقات المالية المتعلقة بالأنظمة غير المساهمة من الحصول على عائد مالي يقدر ب 5,44 مليون درهم. وبلغت تكاليف تمويل هاته التسبيقات 315 ألف درهم في حين بلغت عائدات التوظيفات 5,88 مليون درهم وذلك ناتج عن إنجاز توظيفات على المدى القصير في السوق النقدي.

# تدبير المعاشات الموكولة إلى الصندوق بموجب نصوص قانونية أو بمقتضى اتفاقيات

## الخدمات المنجزة لحساب وزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

انتقل عدد المعاشات والمنح المسيرة لفائدة الغير من 59.328 سنة 2014 إلى 59.964 مع نهاية 2015، أي بارتفاع بنسبة 1,07٪. في سنة 2015 تم صرف 18.926 معاش لحساب وزارة الاقتصاد والمالية و41.038 لصالح مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

وبالمقارنة مع السنة الماضية، عرفت المعاشات والمنح المسيرة لفائدة وزارة الاقتصاد والمالية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,55٪، في حين ارتفعت المعاشات والمنح المسيرة لصالح مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين بنسبة 1,84٪ أي بزيادة حوالي 740 مستفيد في سنة 2015.

## تدبير الاقتطاعات القانونية

أنجزت مصالح الصندوق خلال سنة 2015 الاقتطاعات القانونية من المنبع لفائدة كل من :

- المديرية العامة للضرائب بخصوص الضريبة على الدخل بمبلغ 572,42 مليون درهم.
- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي برسم التغطية الصحية الإجبارية بمبلغ 548,68 مليون درهم،
- التعاضديات الأخرى للصحة بمبلغ 394,41 مليون درهم.

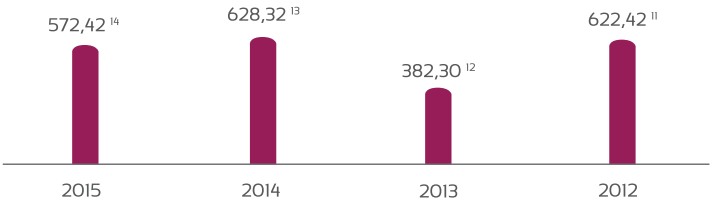

الاقتطاعات بخصوص الضريبة على الدخل لفائدة المديرية العامة للضريبة (بالملايين الدرهم)

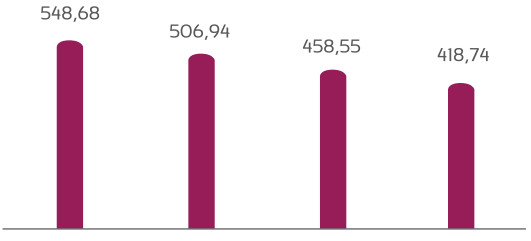

الاقتطاعات برسم التغطية الصحية لفائدة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (بالملايين الدرهم)

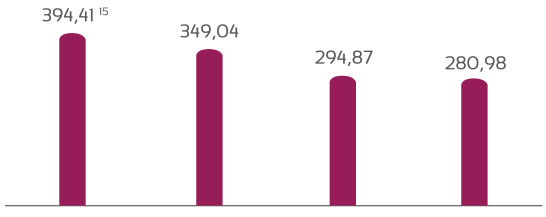

الاقتطاعات لفائدة التعاضديات الأخرى

## تدبيرالاقتطاعات الاتفاقية

تبعا لمختلف الاتفاقيات التي تم إبرامها مع جمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية لمختلف القطاعات الوزارية والخزينة العامة للمملكة، يقوم الصندوق المغربي للتقاعد باقتطاعات من المنبع لفائدة هاته المؤسسات حيث تدخل هاته الخدمات في إطار الخدمات المقدمة للمتقاعدين وذوي حقوقهم.

(11) نسبة التخفيض الضريبي 40٪.

(12) نسبة التخفيض الضريبي55٪.

(13) نسبة التخفيض الضريبي55٪ للمبلغ الخام للمعاش الذي لا يتعدى سنويا 168.000 درهم و40٪ من المبلغ الخام للمعاش الذي يتجاوز هذا المبلغ الأخير.

(14) نسبة التخفيض الضريبي55٪ للمبلغ الخام للمعاش الذي لا يتعدى سنويا 168.000 درهم و40٪ من المبلغ الخام الزائد عن هذا المبلغ الأخير.

(15) الزيادة في انسبة قتطاعات بعض التعاضديات.

في سنة 2015، أنجز الصندوق ما مجموعه 1.779.455 اقتطاعا بقيمة مبلغ إجمالي يساوي 92,41 مليون درهم موزعة كما يلي :

- 26,45 مليون درهم لحساب جمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية ؛
- 62,9 مليون درهم لفائدة شركات ومؤسسات التأمينات ؛
- 3,06 مليون درهم لحساب الخزينة العامة للمملكة برسم الإشعارات الخاصة بالحجز.

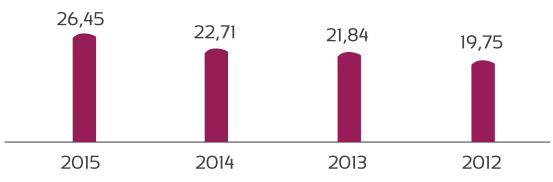

الاقتطاعات لفائدة جمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية بملايين الدرهم

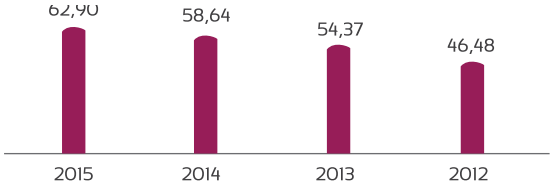

الاقتطاعات لفائدة شركات التأمين (بملايين الدرهم)

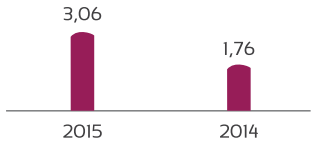

الاقتطاعات لحساب الخزينة العامة للمملكة
برسم الاشعارات الخاصة بالحجز (بملايين الدرهم)

## الإقتطاعات لفائدة الجمعية المهنية لمؤسسات التمويل

في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة مع الجمعية المهنية لمؤسسات التمويل، قام الصندوق خلال سنة 2015 بتحصيل استحقاقات قروض شركات التمويل والتي بلغت 1.012,08 مليون درهم تم اقتطاعها من 1.121.894 قسيمة آداء.

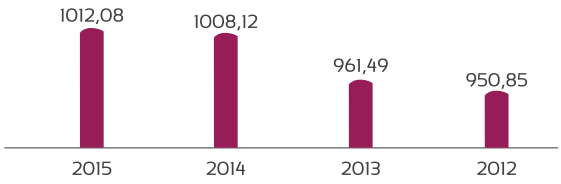

الإقتطاعات لفائدة شركات التمويل (بملايين الدرهم)

وبما تجب الإشارة إليه أن عدد المستفيدين من القروض، في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين الصندوق ومؤسسات التمويل، قد بلغ في سنة 2015 ما مجموعه 60.827 مستفيدا مقابل 56.255 في سنة 2014، اي بزيادة بلغت 8,13 ٪.

وفي هذا الإطار، عرف عدد المعاشات التي تخضع الى نسبة مديونية تساوي أو تفوق 40٪ انخفاضا بانتقالها إلى 6.673 خلال سنة 2015 مقابل 8.255 في سنة 2014، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 19,16 ٪ مقارنة مع السنة الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التزايد السنوي لعدد المنخرطين المحالين على التقاعد فإن نسبة 11 ٪ فقط من متقاعدي الأنظمة المسيرة من طرف الصندوق هي التي تستفيد من قروض الاستهلاك. وتفسر هذه الوضعية بالتعديل الذي هم الاتفاقية المذكورة في يوليوز 2011 والذي يهدف إلى التخفيف من عبء المديونية على المتقاعدين عن طريق التنصيص على قواعد احترازية جديدة منها على الخصوص تحديد سقف مبلغ القروض والحصة غير القابلة للحجز. وتمكن هاته التدابير من تفادي خطر المديونية المفرطة.

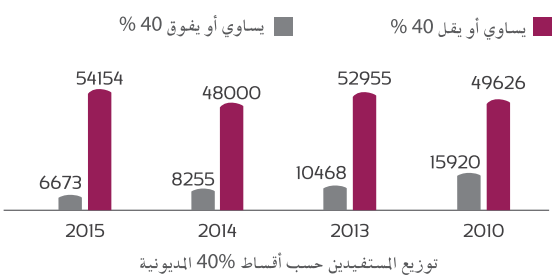

توزيع المستفيدين حسب أقساط 40% المديونية

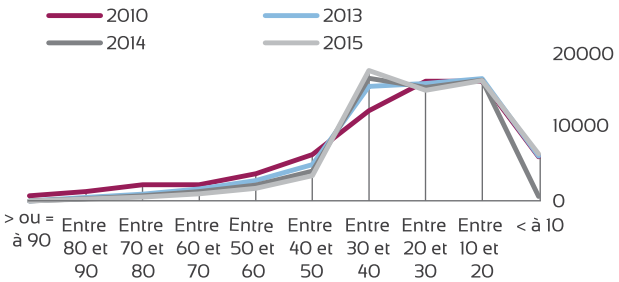

تطور المستفيدين من القروض حسب أقساط 10% من المديونية

# النتائج المحاسبية والمالية

# تدقيق 2015

FIZAZI & ASSOCIES
Audit et conseil

## Certification - Opinion

*A Monsieur le Président*
*Aux membres du Conseil d'Administration*
*De La Caisse Marocaine des Retraites*
*Rabat.*

**Rapport des auditeurs indépendants**
**Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015**

Conformément à la mission qui nous a été confiée par la Caisse Marocaine des Retraites «CMR» sur appel d'offre et objet du marché N° 13/2015/D.A.L, nous avons effectué l'audit financier et comptable des états de synthèse ci-joints, comprenant le bilan, le compte de produits et charges, et l'état des informations complémentaires (ETIC) relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2015. Ces états de synthèse font ressortir au titre de l'exercice 2015 un montant des capitaux propres de 12 017 906,53 MAD, des provisions et réserves techniques de 86 938 741 081,51 MAD et un résultat net de l'exercice négatif de 1 076 264 510,13 MAD constitué d'un déficit du solde technique de 3 662 093 447,98 MAD et d'un excédent du résultat financier de 2 585 828 937,85 MAD.

**Responsabilité de la Direction**

La direction est responsable de l'établissement et de la présentation sincère de ces états de synthèse, conformément au référentiel comptable admis au Maroc. Cette responsabilité comprend la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation des états de synthèse ne comportant pas d'anomalie significative, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

**Responsabilité de l'Auditeur**

Notre responsabilité est d'exprimer une opinion sur ces états de synthèse sur la base de notre audit. Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession au Maroc. Ces normes requièrent de notre part de nous conformer aux règles d'éthique, de planifier et de réaliser l'audit pour obtenir une assurance raisonnable que les états de synthèse ne comportent pas d'anomalie significative.

Un audit implique la mise en œuvre de procédures en vue de recueillir des éléments probants concernant les montants et les informations fournies dans les états de synthèse. Le choix des procédures relève du jugement de l'auditeur, de même que l'évaluation du risque que les états de synthèse contiennent des anomalies significatives. En procédant à ces évaluations du risque, l'auditeur prend en compte le contrôle interne en vigueur dans l'entité relatif à l'établissement et la présentation des états de synthèse afin de définir des procédures d'audit appropriées en la circonstance, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité de celui-ci.

FIZAZI & ASSOCIES
Audit et conseil

Un audit comporte également l'appréciation du caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que l'appréciation de la présentation d'ensemble des états de synthèse. Nous estimons que les éléments probants recueillis sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

**Opinion sur les états de synthèse**

1. **Equilibre financier des régimes de retraite gérés par la CMR :**

Le résultat net de l'exercice de la CMR s'est soldé, pour la première fois, par un déficit de 1 076 264 510,13 MAD alors que l'exercice 2014 s'est soldé par un excédent de l'ordre de 3 372 013 000,35 MAD.

Aussi, le solde technique de l'exercice soit un déficit de 3 662 093 447,98 MAD constitue un multiple de 2,22 de celui réalisé en 2014, soit un montant de 1 647 626 930,04 MAD.

Tenant compte de cette tendance baissière des résultats techniques des régimes civil et militaire et des données du bilan actuariel du régime civil, certifiées par un cabinet externe, qui confirment l'épuisement total des réserves constituées, à l'horizon de l'année 2022, l'équilibre financier desdits régimes de retraite gérés par la CMR serait compromis.

En conséquence, nous constatons que la CMR aurait des difficultés pour honorer ses engagements envers les affiliés et sa continuité d'exploitation serait compromise en l'absence de la mise en œuvre des mesures de réajustement de l'équilibre financier des régimes précités.

Sous réserve de l'incidence sur les états de synthèse de la situation décrite au paragraphe 1 ci-dessus, nous certifions que les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Caisse Marocaine des Retraites au 31 Décembre 2015 conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Sans remettre en cause l'opinion exprimée ci-dessus, nous attirons votre attention sur les faits suivants :

- Les soldes d'ouverture des comptes de la CMR au titre de l'exercice 2015 ont fait l'objet d'un audit externe au 31 décembre 2014 par un auditeur indépendant ;

**Fait à Rabat, le 13 Mai 2016**

M. Khalil FIZAZI
Expert Comptable DPLCE
Commissaire aux Comptes
Membre de l'Ordre
FIZAZI & ASSOCIES

# الحصيلة المالية لسنة 2015

| الأصول | 2015/12/31 | | | 2014/12/31 |
|---|---|---|---|---|
| | الخام | اخمادات | الصافي | الصافي |
| **الأصول الثابثة** | **84 011 576 724,02** | **851 968 157,58** | **83 159 608 566,44** | **83 356 910 493,60** |
| قيم معدومة ملحقة بالأصول الثابثة | 2 841 600,00 | 1 531 040,00 | 1 310 560,00 | 1 520 240,00 |
| أصول معنوية | 22 846 207,78 | 15 367 855,53 | 7 478 352,25 | 8 059 426,13 |
| أصول ثابتة مادية | 231 870 129,02 | 79 423 577,37 | 152 446 551,65 | 152 099 737,64 |
| أراضي | 13 704 750,00 | | 13 704 750,00 | 13 704 750,00 |
| مباني | 161 286 299,17 | 43 653 470,37 | 117 632 828,80 | 125 435 764,57 |
| انشاءات تقنية، عتاد و أدوات | 1 117 982,23 | 939 091,21 | 178 891,02 | 131 546,75 |
| عتاد النقل | 1 231 874,19 | 1 038 792,16 | 193 082,03 | 281 292,47 |
| أثاث، عتاد المكتب و تهييئات مختلفة | 48 994 668,06 | 33 792 223,63 | 15 202 444,43 | 11 059 860,27 |
| أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز | 5 534 555,37 | | 5 534 555,37 | 1 486 523,58 |
| أصول مالية باستثناء التوظيفات الممثلة للاحتياطات | 49 403 863,61 | 723 791,79 | 48 680 071,82 | 47 815 490,39 |
| سلفات ملحقة بالأصول الثابتة | 48 588 671,82 | | 48 588 671,82 | 47 724 090,39 |
| دائنيات مالية أخرى | 815 191,79 | 723 791,79 | 91 400,00 | 91 400,00 |
| توظيفات مالية مدرجة في تمثيل المخصصات و الاحتياطات | 83 704 614 923,61 | 754 921 892,89 | 82 949 693 030,72 | 83 147 415 599,44 |
| توظيفات عقارية | 856 105,57 | 855 645,57 | 460,00 | 5 543,54 |
| التزامات و سندات الاقتراض | 60 920 832 055,75 | 45 568 282,38 | 60 875 263 773,37 | 63 212 346 139,55 |
| أسهم | 21 997 902 258,57 | 379 589 192,46 | 21 618 313 066,11 | 19 605 062 882,76 |
| مساهمات | 785 024 503,72 | 328 908 772,48 | 456 115 731,24 | 330 001 033,59 |
| **الأصول المتداولة دون الخزينة** | **3 729 981 681,13** | **4 850 492,18** | **3 725 131 188,95** | **4 127 919 417,90** |
| مساهمات التقاعد للتحصيل | 866 537 298,24 | | 866 537 298,24 | 1 448 903 161,80 |
| مستخدمون مدينون | 874 860,91 | | 874 860,91 | 771 044,13 |
| مدينون اخرون | 16 868 613,73 | 4 615 427,40 | 12 253 186,33 | 23 132 068,95 |
| حسابات تسوية الأصول | 1 923 408 484,32 | | 1 923 408 484,32 | 1 690 027 430,48 |
| سندات و قيم التوظيف | 922 292 423,93 | 235 064,78 | 922 057 359,15 | 965 085 712,54 |
| **خزينة الأصول** | **1 301 981 587,51** | | **1 301 981 587,51** | **915 988 684,40** |
| المجموع العام | 89 043 539 992,66 | 856 818 649,76 | 88 186 721 342,90 | 88 400 818 595,90 |

| الخصوم | 2015/12/31 | 2014/12/31 |
|---|---|---|
| **تمويل مستديم** | **85 874 945 868,60** | **86 487 995 428,58** |
| رؤوس أموال ذاتية | -1 064 246 603,60 | 12 017 906,53 |
| رأس مال أو أرصدة مخصصات معادة التركيب | 12 017 906,53 | 12 017 906,53 |
| نتيجة صافية للدورة المحاسبية | -1 076 264 510,13 | 0,00 |
| مخصصات و موارد تقنية | 86 938 741 081,51 | 86 472 930 065,92 |
| رصيد احتياطي نظام المعاشات المدنية | 86 034 877 347,51 | 86 034 877 347,51 |
| رصيد احتياطي نظام المعاشات العسكرية | 59 703 074,98 | 59 703 074,98 |
| احتياطي عن التعويضات الحال أجلها للمقاومين و العطب | 133 653 263,26 | 170 037 628,77 |
| احتياطي عن التعويضات الحال أجلها الأنظمة الأخرى الغير المساهمة | 20 169 758,39 | 19 725 694,16 |
| احتياطي عن التعويضات الحال أجلها الغير المؤداة نظام المعاشات المدنية والعسكرية | 473 646 184,73 | 0,00 |
| احتياطي عن التعويضات الحال أجلها الأنظمة المسيرة لحساب الدولة | 16 408 698,58 | 18 837 428,35 |
| احتياطي عن التعويضات الحال أجلها الغير المؤداة الأنظمة المسيرة لحساب الدولة | 35 087 323,47 | -21 622 763,91 |
| رصيد احتياطي نظام التقاعد التكميلي | 77 757 236,09 | 82 310 697,65 |
| احتياطات أخرى | 87 438 194,50 | 87 438 194,50 |
| ديون التمويل | 451 390,69 | 451 390,69 |
| ديون أخرى للتمويل | 451 390,69 | 451 390,69 |
| حسابات الربط الخاصة بالمؤسسات والفروع | 00 | 2 596 065,44 |
| **ديون الخصوم المتداولة** | **2 311 775 474,30** | **1 912 823 167,32** |
| معاشات و إرادات للدفع | 110 225 341,27 | 661 216 453,80 |
| منخرطون و مشتركون : تسبيقات عن الانخراطات و المساهمات | 1 796 998 639,60 | 784 745 844,89 |
| انخراطات الأنظمة الغير المساهمة المتوصل بها للاسترجاع (الغير المؤدى للأنظمة الغير المساهمة) | 153 541 956,62 | 207 716 342,92 |
| اقتطاعات من المعاشات | 193 771 926,67 | 193 306 415,22 |
| موردون و حسابات مرتبطة | 20 254 610,24 | 13 120 786,28 |
| مستخدمون مدينون | 10 194 861,70 | 16 043 263,55 |
| هيئات اجتماعية مدينة | 612 314,34 | 1 542 919,22 |
| ديون المستحقة للدولة | 2 635 034,23 | 11 095 442,88 |
| دائنون آخرون | 18 093 792,28 | 18 588 701,21 |
| حسابات تسوية الخصوم | 5 446 997,35 | 5 446 997,35 |
| المجموع العام | 88 186 721 342,90 | 88 400 818 595,90 |

# حساب العائدات والتكاليف لسنة 2015

| تسمية | 2015/12/31 | 2014/12/31 |
|---|---|---|
| اقتطاعات و مساهمات(أ) | 23 242 563 217,65 | 23 071 865 922,66 |
| نظام المعاشات المدنية | 15 878 992 628,80 | 15 878 610 620,27 |
| نظام المعاشات العسكرية | 6 166 962 232,70 | 6 044 230 242,42 |
| أنظمة المعاشات غير المساهمة | 1 178 504 980,80 | 1 130 595 015,18 |
| نظام المعاشات التكميلي | 18 103 375,35 | 18 430 044,79 |
| نفقات و تكاليف (ب) | 26 904 656 665,63 | 24 719 492 852,70 |
| نظام المعاشات المدنية | 18 556 186 950,77 | 16 815 044 960,96 |
| نظام المعاشات العسكرية | 7 162 507 187,27 | 6 756 549 549,16 |
| أنظمة المعاشات غير المساهمة | 1 184 388 313,76 | 1 146 557 462,15 |
| نظام المعاشات التكميلي | 1 574 213,83 | 1 340 880,43 |
| النتيجة التقنية لنظام المعاشات المدنية | -2 677 194 321,97 | -936 434 340,69 |
| النتيجة التقنية لنظام المعاشات العسكرية | -995 544 954,57 | -712 319 306,74 |
| النتيجة التقنية لأنظمة المعاشات غير المساهمة | -5 883 332,96 | -15 962 446,97 |
| النتيجة التقنية لنظام المعاشات التكميلي | 16 529 161,52 | 17 089 164,36 |
| النتيجة التقنية الإجمالية مع احتساب تكاليف التسيير (أ)-(ب) | -3 662 093 447,98 | -1 647 626 930,04 |
| (ج) عائدات التوظيفات المالية المدرجة في تمثيل المخصصات والاحتياطات | 3 302 897 025,24 | 6 218 081 944,08 |
| عائدات التوظيفات المالية المدرجة في تمثيل المخصصات والاحتياطات | 3 458 319 821,22 | 814 289,87 |
| أرباح التوظيفات المالية المدرجة في تمثيل المخصصات والاحتياطات | -1 295 697 432,60 | 3 261 509 360,04 |
| فوائد و عائدات مالية التوظيفات المالية المدرجة في تمثيل المخصصات والاحتياطات | 21 041 089,86 | 442 984 875,81 |
| استردادات مالية : تنقيلات تكاليف | 1 119 233 546,76 | 2 512 773 418,36 |
| (د)تكاليف التوظيفات المالية المدرجة في تمثيل المخصصات و الاحتياطات | 717 068 087,39 | 1 198 442 013,49 |
| تكاليف الفوائد | 3 132 689,00 | 6 968 139,80 |
| تكاليف التوظيفات المالية | 7 551 742,27 | 10 898 597,36 |
| خسائر التوظيفات المالية المنجزة لمدرجة في تمثيل المخصصات والاحتياطات | 0,00 | 0,00 |
| مخصصات للتوظيفات | 702 696 209,35 | 1 175 474 008,26 |
| اقتطاع من المنبع الضريبة على للتوظيفات المالية | 3 687 446,77 | 5 101 268,07 |
| (ج-د) نتيجة مالية | 2 585 828 937,85 | 5 019 639 930,59 |

# تصديق 2014

Deloitte.

A la Direction de la
**Caisse Marocaine Des Retraites**

**RESUME DU RAPPORT DE CERTIFICATION DES PERFORMANCES DANS LE CADRE DE LA GESTION FINANCIERE DU FONDS DE RESERVE DU REGIME DES PENSIONS CIVILES ET DU REGIME ATTAKMILI**

**EXERCICE DU 1er JANVIER AU 31 DECEMBRE 2014**

En exécution des termes du cahier des charges relatif à la certification des performances réalisées par la Caisse Marocaine des Retraites dans le cadre de sa gestion financière du fonds de réserves du régime des pensions civiles et du régime Attakmili, nous avons examiné la performance des portefeuilles pris globalement ainsi que les performances des différentes classes d'actif composant ces portefeuilles au titre de la période allant du 1er janvier 2014 au 31 décembre 2014.

L'ensemble des données historiques sur le portefeuille (valeurs liquidatives, actifs nets) utilisées pour le calcul des performances au titre de l'exercice 2014 a été mis à notre disposition par la Caisse Marocaine des Retraites. La Direction de la Caisse Marocaine des Retraites est responsable de la sincérité de ces données. Notre responsabilité est d'exprimer, sur la base de notre audit, une opinion sur les performances calculées par la Caisse Marocaine des Retraites.

Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession au Maroc. Nous estimons que les éléments probants recueillis fournissent une base raisonnable pour fonder notre opinion.

**Régime des pensions civiles**

Les performances annuelles au titre de l'exercice 2014 se présentent comme suit :

- Performance du régime des pensions civiles : 14,47% contre une performance de 13,25% pour le benchmark.

- Performance du régime Attakmili : 52,9 % contre une performance de 12,21% pour le benchmark.

Nous attestons que le calcul des performances des portefeuilles relatifs aux régimes des pensions civiles et Attakmili est conforme aux normes en vigueur au Maroc applicables à des activités similaires ainsi qu'aux standards internationaux relatifs au calcul de performance de portefeuille.

Casablanca le 21 septembre 2015,

**Deloitte Audit**

**Ahmed BENABDELKHALEK**

ACTUARIA GLOBAL

actuaris

Le 29 Octobre 2015

**Attestation de certification du processus ALM du régime des pensions civile pour l'exercice 2014**

La CMR nous a confié une mission de certification du processus ALM du régime des pensions civiles pour l'exercice 2014.

Nous avons mené dans un premier temps une analyse qualitative concernant le processus ALM mis en place par la CMR et qui fait ressortir les conclusions suivantes :

- Equipe ALM expérimentée et maîtrisant les concepts de gestion Actif/Passif et d'allocation stratégique d'actifs spécifiques aux caisses de retraite
- Processus ALM efficace et complet
- Outil ALM adapté aux spécificités de la CMR et du marché financier marocain

Notre mission a ensuite consisté à réaliser un audit détaillé des résultats obtenus par la CMR dans son étude ALM à fin 2014. Les résultats obtenus sont très proches de ceux communiqués par la CMR pour les deux scénarios retenus de projection du Passif.

Nous attestons par la présente que :

- Le processus ALM de la CMR se déroule conformément à une approche rationnelle et pertinente
- Les résultats obtenus au niveau de l'étude ALM du régime des pensions civiles reflètent bien la situation financière du régime telle qu'élaborée par les propres équipes de la Caisse

Hachem BOUABDI
Associé Actuaria Global
Actuaire Qualifié de l'AMA

Zouhaïr EL ALAOUI
Président actuaris consulting
Actuaire qualifié de l'IA et de l'AMA

ACTUARIA GLOBAL

**Le 29 Octobre 2015**

**Attestation de certification du bilan actuariel de l'année 2014 relatif au régime des pensions civiles géré par la CMR.**

Au terme de la mission de certification du bilan actuariel de l'année 2014, relatif au régime des pensions civiles géré par la CMR, nous certifions que le bilan a été réalisé en utilisant des données fiables et fidèles à la réalité du régime, en retenant des hypothèses pertinentes et que ce bilan affiche des résultats vérifiés.

En effet, durant la mission, les actuaires consultants d'ACTUARIA GLOBAL ont pu examiner et auditer :

- Le processus d'élaboration du bilan actuariel ;
- Les données utilisées et les traitements de préparation y afférents ;
- La pertinence des hypothèses retenues ;
- Les résultats de l'étude prospective du régime.

Suite à ces travaux, menés avec nos outils internes, nous validons les traitements effectués par les actuaires de la CMR ainsi que les résultats figurant dans le bilan actuariel.

Fait à Casablanca, pour valoir ce que de droit.

Hachemе BOUABDI
Actuaire Qualifié
Associé

Siam Barki
Actuaire Associé

# تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد

# التنظيم الهيكلي

يتمحورالتنظيم الهيكلي للصندوق المغربي للتقاعد المعتمد منذ سنة 2011 حول المسارات.
ويتألف هذا التنظيم بالإضافة إلى المديرية والكتابة العامة من 3 أقسام للقيادة و4 أقطاب.

# الموارد البشرية للصندوق بالأرقام

في نهاية سنة 2015، وصل العدد الإجمالي لمستخدمي الصندوق المغربي للتقاعد 422 مستخدم من بينهم 92,4 ٪ على صعيد المقر بمدينة الرباط و32 مستخدما موزعون علي7 مندوبيات خارجية.

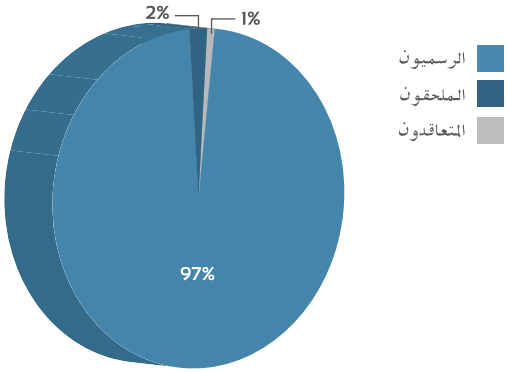

توزيع المستخدمين حسب النظام (2015)

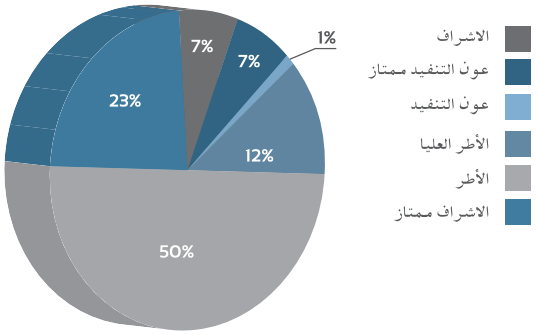

توزيع المستخدمين حسب الفئة (2015)

يتميز هرم أعمار مستخدمي الصندوق بهيمنة الفئات العمرية المتوسطة (35-44 سنة و45-54 سنة).

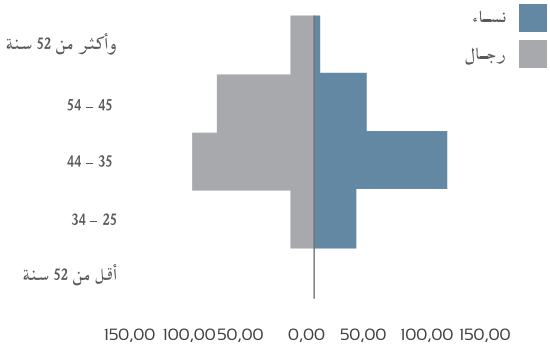


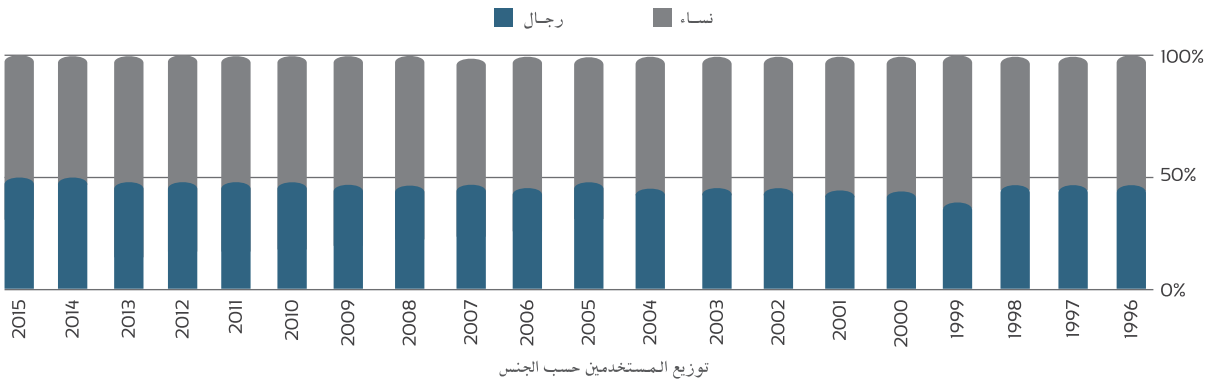

توزيع المستخدمين حسب الجنس

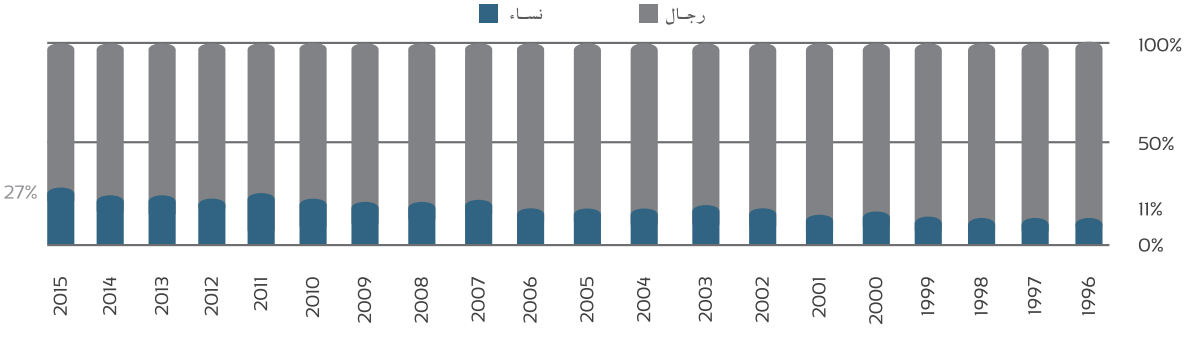

تطور عدد المسؤولين : نساء / رجال

# للاتصال بالصندوق المغربي للتقاعد
# وكذا بالمندوبيات الجهوية للشركاء

الصندوق المغربي للتقاعد
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Caisse Marocaine des Retraites

## الاتصال بالصندوق المغربي للتقاعد

### المقر المركزي بالرباط

**العنوان:**

شارع العرعر – حي الرياض – الرباط ص.ب 2048

رقم الهاتفي التلقائي*: 03/02/01/ 00 73 56 537 212+

رقم الفاكس: 76 74 56 537 212+

**رقم مركز النداء**

567 567 537 212+

يمكن الاتصال بهذا الرقم خلال كل أيام العمل من الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة والنصف بعد الزوال.

الموقع الإلكتروني والبريد الإلكتروني

www.cmr.gov.ma

cmr@cmr.gov.ma

* اضغط على رقم 1 متبوع برقم مخاطبكم.

# التوزيع الجغرافي للمندوبيات الجهوية للصندوق والشركاء

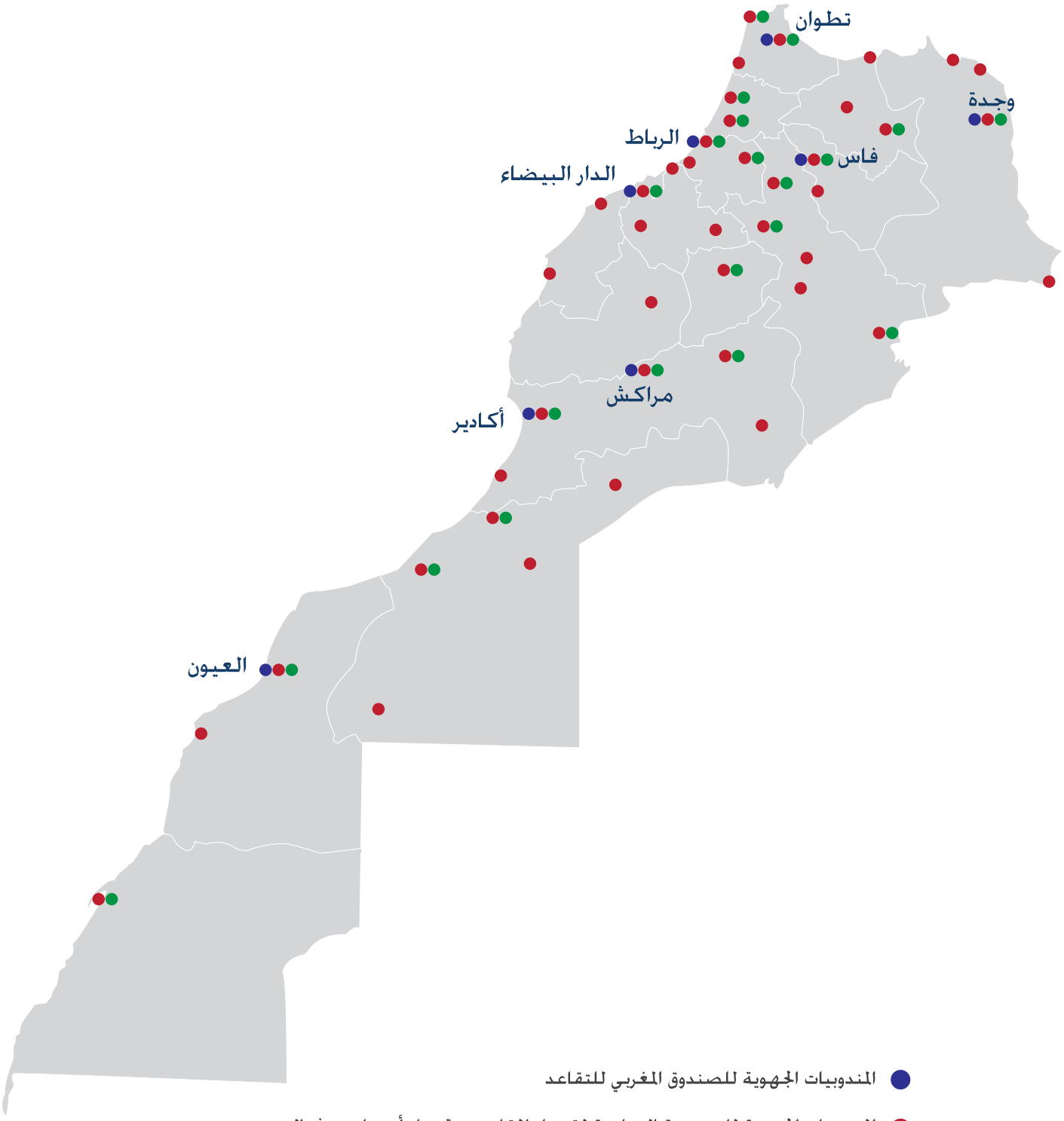


- المندوبيات الجهوية للصندوق المغربي للتقاعد
- المندوبيات الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير
- المندوبيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

# المندوبيات الجهوية للصندوق المغربي للتقاعد

## أكادير

الحي الإداري الجديد، فونتي الأعلى-أكادير

هاتف : 05.28.22.80 .20

فاكس : 05.28.22.80.53

---

## الدار البيضاء

زنقة سيدي بليوط، رقم 30، شقة 1

هاتف : 05.22.45.29.11

فاكس : 05.22.45.29.09

---

## فاس

شارع الحسن الثاني، الأملاك العمومية 68

هاتف : 05.35.65.12.77

فاكس : 05.35.65.12.82

---

## العيون

شارع الكولونيل حبوها ولد لعبيد -العيون

هاتف: 05.28.99.40.27

فاكس: 05.28.99.43.31

---

## مراكش

رقم 1 شارع علال الفاسي، البديع 2 عمارة E

هاتف: 05.24.29.19.27

فاكس: 05.24.29.19.28

---

## وجدة

شارع محمد السادس، رقم 71

هاتف: 05.36.50.36.57

فاكس: 05.36.50.36.41

---

## تطوان

شارع عبد الخالق الطريس، رقم 342 ص.ب. 252

هاتف: 05.39.71.51.63

فاكس: 05.39.71.51.62

# المندوبيات الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير

باتفاق مشترك مع الصندوق المغربي للتقاعد، تقوم المندوبيات الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمساعدة المستفيدين من التعويض الإجمالي المنوح من طرف الصندوق المغربي للتقاعد على قضاء مآربهم الإدارية وكذا تزويدهم بالمعلومات الضرورية. وهكذا ففي إطار المراقبة السنوية للدخل، تتوصل تلك المندوبيات بوثائق الإثبات التي يدلي بها المعنيون بالأمر. كما تعمل هذه المندوبيات على جمع لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد ملفات معاش عطب المقاومة وطلبات التحويل البنكي والشكايات.

### المندوبية الإقليمية بأكادير
شارع الحمراء، حي عراق بركان، أكادير ص.ب. 1698
هاتف/فاكس : 05.28.22.35.90

### المندوبية الإقليمية بأسا الزاك
544، شارع الحسن الثاني، أسا الزاك، ص.ب. 6
هاتف/فاكس : 05.28.70.00.22

### المندوبية الإقليمية ببني ملال
55، شارع محمد الخامس، بني ملال، ص.ب. 564
هاتف/فاكس : 05.23.48.21.64

### المندوبية الإقليمية ببركان
55، شارع البلدية، مبروحة بركان، ص.ب. 1014
هاتف/فاكس : 05.36.61.46.98

### المندوبية الإقليمية ببوجدور
رقم 1، شارع الحسن الثاني، حي العراق، بوجدور، ص.ب. 199
هاتف/فاكس : 05.28.89.36.38

### المندوبية الإقليمية ببولمان
شارع الحسن الثاني، ساحة الحفلات، ميسور، بولمان
هاتف/فاكس : 05.35.58.50.04

### المندوبية الإقليمية بعين السبع - الحي المحمدي
108، زنقة الزبير بن العوام، الطابق الاول، الصخور السوداء،
الدار البيضاء الحي المحمدي ص.ب. 3231
هاتف/فاكس:.07 05.22.40.02

### المندوبية الجهوية بالدار البيضاء أنفا
149، شارع للا الياقوت، الطابق الثاني، ساحة الشهداء،
الدار البيضاء، ص.ب 15903
هاتف/فاكس : 97 05.22.30.61.

المكتب الجهوي لابن مسيك سيدي عثمان
زنقة 09، حي مولاي رشيد، رقم 95 الدار البيضاء بن مسيك سيدي عثمان ص.ب. 9590
هاتف/فاكس .9305.22.36.50.

### المندوبية الإقليمية بالداخلة
الداخلة، ص.ب. 30
هاتف/فاكس : 05.28.89.82.10

### المندوبية الإقليمية بالحسيمة
شارع الاندلس، عمارة الحبوس، الحسيمة، ص.ب. 58
هاتف/فاكس : 05.39.98.20.94

### المندوبية الإقليمية بالجديدة
المركب الثقافي للجديدة، زنقة فاس، الجديدة، ص.ب. 286
هاتف/فاكس : 05.2334.23.59

### المندوبية الإقليمية بالرشيدية
تجزئة واد الذهب، رقم 03 الرشيدية، ص.ب. 513
هاتف/فاكس : 05.35.57.20.39

### المندوبية الإقليمية بفاس
زنقة ميدلت، رقم 28 مكرر، حي النرجس، طريق صفرو، فاس، ص.ب. 631
هاتف/فاكس : 05.35.64.45.14

### المندوبية الإقليمية بفكيك
شارع المسيرة الخضراء، بوعرفة فكيك، ص.ب. 10
هاتف/فاكس : 05.36.79.80.56

### المندوبية الإقليمية بكلميم
حي المصلة، ترت كلميم، ص.ب. 126
هاتف/فاكس : 05.28.87.02.32

### المندوبية الإقليمية بقلعة السراغنة
حي النخلة، رقم 42 شارع الجيش الملكي قلعة السراغنة ص.ب. 204
هاتف/فاكس : 05.24.41.24.89

### المندوبية الجهوية بالقنيطرة
زنقة سبتة، رقم 06، القنيطرة، ص.ب. 83
هاتف/فاكس : 05.37.37.15.09

### المندوبية الإقليمية بالخميسات
شارع بئر أنزران، حي السلام، الخميسات
هاتف/فاكس : 05.37.55.21.75

### المندوبية الإقليمية بخنيفرة
شارع الزرقطوني، قرب الملعب البلدي، خنيفرة
هاتف/فاكس : 05.53.55.86.09

### المندوبية الإقليمية بخريبكة
شارع 16 نوفمبر، رقم 2772، حي النهضة، خريبكة، ص.ب 725
هاتف/فاكس : 05.23.56.29.30

**المندوبية الجهوية بالعيون**
خط الرملة، العيون العيون، ص.ب. 645
هاتف/فاكس : 05.28.89.36.38

**المكتب الجهوي بالعرائش**
هاتف/فاكس : 05.39.91.66.56

**المندوبية الجهوية بمراكش**
زنقة خالد بن الوليد، رقم 8 مراكش، ص.ب. 2480
هاتف/فاكس : 05.24.43.00.90

**المندوبية الجهوية بمكناس**
زنقة الحسين بن علي، شارع محمد الخامس، ص.ب. س57
هاتف/فاكس : 05.35.52.25.87

**المندوبية الإقليمية بميدلت**
محلية دائرة ميدلت
هاتف : 05.35.58.20.21

**لمندوبية الإقليمية بالمحمدية**
هاتف : 06.74.90.82.06

**المندوبية الإقليمية بالناضور**
106، شارع ابن تاشفين، الناضور، ص.ب. 1492
هاتف/فاكس : 05.36.60.63.84

**المندوبية الإقليمية بورزازات**
شارع مولاي عبد الله، ورزازات، ص.ب. 110
هاتف/فاكس : 05.24.88.25.33

**المندوبية الجهوية بوجدة**
شارع علال بن عبد الله، الطابق 2 وجدة، ص.ب. 547
هاتف/فاكس : 05.36.68.30.61

**المندوبية الجهوية بالرباط**
رقم 08، زاوية شارع مولاي الحسن و زنقة طبرق
هاتف/فاكس : 05.37.70.42.11

**المندوبية الإقليمية بأسفي**
المدينة الجديدة، جبل العياشي، رقم 5 اسفي، ص.ب. 186
هاتف/فاكس : 05.24.46.25.01

**المندوبية الإقليمية بسلا**
تجزئة المنار، بلوك 5، رقم 06 حي السلام، سلا، ص.ب. 1595
هاتف/فاكس : 05.37.80.28.51

**المندوبية الإقليمية بسطات**
20، شارع الحسن الثاني، رقم 02، سطات، سطات، ص.ب. 590
هاتف/فاكس : 05.23.40.33.37

**المندوبية الإقليمية بالسمارة**
شارع محمد الخامس السمارة، ص.ب. 68
هاتف/فاكس : 05.28.89.92.32

**المندوبية الإقليمية بسيدي افني**
ودادية الفتح
هاتف : 05.28.87.67.68

**المندوبية الإقليمية بطنجة**
5، زنقة موسى ابن نصير طنجة، ص.ب. 303
هاتف/فاكس : 05.39.32.23.99

**المندوبية الإقليمية بطنطان**
حي المسيرة الخضراء، بلوك 03، طنطان، ص.ب. 70
هاتف/فاكس : 05.28.87.75.00

**المندوبية الإقليمية بتاونات**
عمارة المستقبل، الطابق الاول، شقة رقم 21، ساحة المسيرة، تاونات
هاتف/فاكس : 05.35.62.70.77

**المندوبية الإقليمية بطاطا**
52، شارع ولي العهد، طاطا، ص.ب. 186
هاتف/فاكس : 05.28.80.31.47

**المندوبية الإقليمية بتازة**
شارع علال الفاسي، عمارة العراق رقم 03، تازة، ص.ب. 195
هاتف/فاكس : 05.35.67.38.32

**المندوبية الإقليمية بتطوان**
رقم 33، درب الجامع الأعظم و باب جياف المدينة، تطوان، ص.ب. 510
هاتف/فاكس : 05.39.96.37.61

**المندوبية الإقليمية بتيفلت**
هاتف/فاكس : 06.62.77.66.91

**المندوبية الإقليمية بتزنيت**
رقم 56، التجزئة الاقتصادية، القلعة، تزنيت، ص.ب. 441
هاتف/فاكس : 05.28.86.23.24

**المندوبية الإقليمية بزاكورة**
مقر بلدية زاكورة، زاكورة، ص.ب. 75
هاتف/فاكس : 05.24.84.72.14

# المندوبيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

في إطار علاقات الشراكة الموجودة مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، تتولى هذه الأخيرة تقديم خدمات على مستوى مندوبياتها الجهوية لفائدة المتقاعدين العسكريين التابعين للصندوق المغربي للتقاعد. وهكذا فإن هذه الفئة يمكنها التوجه سواء إلى المندوبيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين أو تلك التابعة للصندوق المغربي للتقاعد من أجل :

- طلب شهادة المعاش؛
- إيداع وثائق الإثبات لتكوين ملف التحويل؛
- طلب ارشادات.

**المندوبية الجهوية بأكادير**
ساحة السلاح لأكادير
هاتف/فاكس : 05.28.27.06.78

**المندوبية الجهوية بالدار البيضاء**
شارع الحياني. زنقة أبو عباس المقري، رقم 2، حي البطحاء
هاتف/فاكس : 05.22.98.28.78

**المندوبية الجهوية بالداخلة**
ساحة السلاح للداخلة
هاتف/فاكس: 05.28.89.78.50

**المندوبية الجهوية بالرشيدية**
شارع مولاي علي الشريف
هاتف/فاكس : 05.35.57.19.46

**المندوبية الجهوية بفاس**
زنقة الغساني، ضهر المهراز
هاتف/فاكس : 05.35.94.13.90

**المندوبية الجهوية بكلميم**
شارع المهدي بن تومرت
هاتف/فاكس: 05.28.87.14.05

**المندوبية الجهوية بقصبة تادلة /بني ملال**
شارع 20 غشت قصبة تادلة
هاتف/فاكس : 05.23.41.87.82

**المندوبية الجهوية بالقنيطرة**
شارع خالد ابن الوليد
هاتف/فاكس: 05.37.36.09.76

**المندوبية الجهوية بالخميسات**
1، زنقة العلويين
هاتف/فاكس: 05.37.55.84.01

**المندوبية الجهوية بخنيفرة**
حي القوات المسلحة الملكية
هاتف/فاكس : 05.35.58.63.81

**المندوبية الجهوية بالعيون**
طريق السمارة
هاتف/فاكس : 05.28.98.06.90

**المندوبية الجهوية بمراكش**
زنقة موحى اوسعيد أرازا
هاتف/فاكس : 05.24.43.58.48

**المندوبية الجهوية بمكناس**
شارع الحنصالي
هاتف/فاكس : 05.35.52.69.33

**المندوبية الجهوية بورزازات**
شارع المصلى حي الوحدة
هاتف/فاكس : 05.24.88.56.54

**المندوبية الجهوية بوجدة**
شارع القوات المسلحة الملكية
هاتف/فاكس : 05.36.68.17.12

**المندوبية الجهوية بالرباط**
زنقة الزوبير بن الأوام رقم 139 السويسي
هاتف/فاكس : 05.37.65.23.91

**المندوبية الجهوية بطانطان**
شارع الحسن الثاني
هاتف/فاكس : 05.28.87.79.28

**المندوبية الجهوية بطنجة**
بني مكادة
هاتف/فاكس : 05.39.95.79.59

**المندوبية الجهوية بتازة**
شارع قسو مداح
هاتف/فاكس : 05.35.67.14.19

**المندوبية الجهوية بتطوان**
شارع مولاي يوسف حافة الركينة
هاتف/فاكس : 05.39.71.42.41

**المندوبية الجهوية بسلا**
شارع ابن الهيثم حي الانبعاث سلا
هاتف/فاكس : 05.37.81.42.16

**المندوبية الجهوية بالناظور**
عمارة13 الطابق السفلي حي البستان حي وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
هاتف/فاكس : 05.36.38.11.55

Conception et Réalisation
**Nuances & Stratégies** - Rabat

شارع العرعر، حي الرياض، ص.ب. 2048 - الرباط
مركز الاتصال : 567 567 537 212+
الخدمة الهاتفية : من الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة والنصف بعد الزوال من الإثنين إلى الجمعة
cmr@cmr.gov.ma
www.cmr.gov.ma